الجامعـــة الإسلامية – غزة

عمـــادة الدراسات العليـــا

كلية التجـــــــــــارة

برنامج المحاسبة والتمويل

# مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من تأثيرها علي القوائم المالية في عملية المراجعة

## ( دراسة تحليلية لآراء المراجعين الخارجيين في قطاع غزة – فلسطين )

إعـــداد الطالبـــة

أرزاق أيـــوب محمـــد كـــرســـوع

إشـــــــــراف

الأستاذ الدكتور / يوسف محمود جربوع

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول علي درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

غزة – فلسطين

١٤٢٩هـ-٢٠٠٨ م

بسم الله الرحمن الرحيم

( قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا، إنك
أنت العليم الحكيم )

البقرة، الآية من ٣١- ٣٣

# الملخص


تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من تأثيرها علي القوائم المالية في عملية المراجعة .

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم اتباع المنهج العلمي وذلك بالاستعانة بتصميم استبانة مكونة من ٦ أجزاء اعتمادا علي الإطار النظري والدراسات السابقة ، وزعت علي مكاتب المراجعة في قطاع غزة وعددها ( ٨٥ ) استبانة ، وبلغت الردود ( ٧٥ ) استبانة ، أي بنسبة إرجاع قدرها ( ٨٨,٢ %) .

**كما قامت الباحثة باستخدام المعالجات الإحصائية الملائمة ، وقدمت الدراسة مجموعة من النتائج أهمها :**

- تبين أن استخدام العينة الإحصائية يؤدي إلى تخفيض مخاطر عملية المراجعة وتأثيرها على القوائم المالية .
- إن استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة يؤدي إلى تخفيض مخاطر المراجعة وتأثيرها على القوائم المالية .
- أن التأكد من صحة ودقة ومعقولية التقديرات المحاسبية يعمل على تخفيض مخاطر المراجعة وتأثيرها على القوائم المالية .

كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها :

- يجب على المراجع استخدام وتطبيق أساليب العينة الإحصائية بشكل صحيح ، وأن يكون على دراية كاملة بالمصطلحات الإحصائية من أجل تخفيف مخاطر المراجعة .

- ضرورة أن يلم المراجع بمكونات الحاسب الآلي ، والتأكد من صـــحة إدخـــال وإخـــراج البيانات وصحة التشغيل الآلي داخل الجهاز .
- يجب على المراجع استخدام اجتهاده وخبرته المهنية على مستوي البيانات المالية لاكتشاف المخاطر المتأصلة أو الملازمة .

## Abstract :

This study aims at identifying the Audit Risk and Contribution fields of the external auditor to decrease its effect on the financial statements in Auditing process .

To achieve these objectives , a questionnaire has been designed , depending on theoretical and previous studies , consisted from (٦ ) parts , distributed to auditing offices .

The questionnaires were ( ٨٥ ) , the replied questionnaires were ( ٧٥ ) , which represents ( ٨٨,٣ %) .

- The researcher uses the suitable statistical treatments and introduces a set of results , the most important from it :

- using the statistical sample in a correct way will lead to decrease the audit risk and its effect on the financial statement .

- using the Electronic Data processing system in a correct way will decrease the audit risk and its effect on the financial statement .

- To be sure from correctness and acceptable accounting evaluation will decrease the audit risk and its effect on the financial statement .

-The study introduces many recommendations , the most important from it :

- The auditor must use and apply the statistical samples methods in a correct way , he must have a thorough Knowledge of statistical codes , in order to decrease the audit risk .

-The auditor must have a good Knowledge about the hard and software of the computer , he must be sure about input , output and correctness of inside operating of the computer .

The auditor must use his professional experience on the financial information level to detect inherent risk .

# الإهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواصل إلى الذين ضحوا بدمائهم رخيصة في سبيل الله وأخص بالذكر أبناء أخي أيوب حمزة كرسوع .

إلى الذين ضحوا بحريتهم خلف قضبان الاحتلال الأسري والأسيرات .

إلى الذين سهرت عيونهم علي ثغور الوطن لكي نحيا بأمن وأمان إلى المجاهدين والمرابطين .

إلى أبي وأمي .

إلى زوجي الغالي.

إلى أخواني وأخواتي .

إلى كل من أحبني وأحببته .

أهدي هذه الرسالة

# شكر وامتنان

أشكر الله عز وجل الذي يسر لي إنجاز هذه الرسالة .

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لا يشكر الله من لا يشكر الناس"

أخرجه أبو داود

عظيم هو العطاء ، و الأعظم هو من يعطي ،،،

جليلة تلك الدموع التي تحترق في سبيل رفع راية العلم من أجل إنسانية الإنسان

،،،

تحية تقدير للأستاذ الدكتور الفاضل : يوسف محمود جربوع على هذا البحث

،،،

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث خالص الشكر والتقدير والعرفان ،،،

الباحثة : أرزاق أيوب محمد بكر سويدح

# فهرس المحتويات


آية قرآنية ..... ب

الإهداء..... ث

شكر وتقدير .....خ

فهرس المحتويات..... د

قائمة الجداول.....ع

قائمة الأشكال.....ل

الفصل الأول : معلومات عامة عن الدراسة.....٢

المبحث الأول : خطة الدراسة.....٣

مقدمة.....٤

مشكلة الدراسة .....٧

أهمية الدراسة .....٨

فرضيات الدراسة .....٩

منهجية الدراسة .....١١

عينة الدراسة .....١١

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.....١٣

الدراسات باللغة العربية..... ١٤

الدراسات الأجنبية ..... ٢٨

الفصل الثاني : مخاطر المراجعة علي مستوي عملية المراجعة..... ٣٢

المبحث الأول : مخاطر استخدام العينة الإحصائية..... ٣٣

مقدمة..... ٣٤

استخدام علوم الإحصاء في أعمال المراجعة ..... ٣٥

أنواع العينة الإحصائية ..... ٣٦

مشاكل تطبيق المعاينة الإحصائية في مجال اختبارات المراجع الخارجي ( مراقب الحسابات )
..... ٣٧

أساليب اختيار وحدات العينات ..... ٤١

تخطيط العينة ..... ٤٤

توثيق إجراءات المعاينة ..... ٤٩

تنفيذ إجراءات المراجعة وتقويم نتائج العينة ..... ٤٩

مداخل المعاينة ..... ٥٠

مزايا استخدام أساليب العينات الإحصائية ..... ٥١

طرق اختيار العينة ..... ٥٣

المبحث الثاني : مخاطر استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة ..... ٥٧
مقدمة..... ٥٨
مفهوم وماهية مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية..... ٦٠
أهداف مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ..... ٦١
مميزات خاصة بالأنظمة التي تستخدم الحاسب الآلي ..... ٦٣
أهمية مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية..... ٦٣
مجالات عمل المراجع الخارجي في ظل نظام الحاسب الالكتروني ..... ٦٤
بعض أساليب برامج المراجعة عند تقييم المخزون السلعي ..... ٦٧
عمل المراجع الخارجي في ظل بيئة محوسبة ..... ٦٧
العلاقات التنظيمية في إدارة الحاسب الإلكتروني ..... ٦٨
ما يجب مراعاته عند استخدام الحاسب الالكتروني في عمليات المراجعة..... ٧٠
مميزات استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة ..... ٧١
المبحث الثالث: التقديرات المحاسبية..... ٧٣
مقدمة..... ٧٤
طبيعة التقديرات المحاسبية ..... ٧٥
إجراءات المراجعة ..... ٧٦

مسئولية المدقق عن عمل التقديرات المحاسبية ..... ٧٧

مسئولية الإدارة عن عمل التقديرات المحاسبية ..... ٨٠

دراسة إجراءات الإدارة بالمصادقة على التقديرات ..... ٨١

التغيير في التقدير المحاسبي ..... ٨١

استخدام تقدير مستقل ..... ٨١

فحص الأحداث اللاحقة ..... ٨٢

تقييم نتائج إجراءات المراجعة ..... ٨٢

ما يتم إتباعه عند التغيير في السياسات المحاسبية..... ٨٣

ما يتم إتباعه عند تعذر التطبيق..... ٨٣

التغييرات في التقديرات المحاسبية ..... ٨٤

الإفصاح ..... ٨٦

المبحث الرابع: مخاطر وجود غش وارتباطات غير قانونية بالقوائم المالية ..... ٨٧

مقدمة..... ٨٨

الغش تعريفه وأنواعه ..... ٨٩

مواطن ومجالات ارتكاب الأخطاء والغش ..... ٩١

إخفاء الأخطاء والغش ..... ٩٣

دوافع القيام بمراجعة أوجه التلاعب ..... ٩٥

الأسباب التي يري من خلالها المديرون أن المراجعين الداخليين أقدر علي اكتشاف أوجه التلاعب ..... ٩٥

مفهوم الأهمية النسبية وأوجه التلاعب ..... ٩٦

مجالات مخاطرة حدوث التلاعب وكيفية مراجعتها ..... ٩٦

المعايير المتعلقة بمسئولية المدقق عن اكتشاف الأخطاء والاحتيال ..... ٩٨

مسئولية المدقق عن اكتشاف الأخطاء والغش ..... ٩٨

مواجهة مدققو الحسابات التزوير علي صعيد الإدارة ..... ١٠٠

المبحث الخامس : مخاطر المراجعة المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية..... ١٠٣

مقدمة..... ١٠٤

مفهوم الرقابة الداخلية وأهدافها وأنواعها ..... ١٠٥

أهداف الرقابة الداخلية ..... ١٠٧

أنواع الرقابة الداخلية ..... ١٠٧

مقومات نظام الرقابة الداخلية..... ١٠٨

الرقابة الداخلية والمراجع الخارجي..... ١١٤

واجبات مدقق الحسابات عن الرقابة الداخلية ..... ١١٨

*تقييم نظام الرقابة الداخلية* ..... ١١٩

أهمية دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية ..... ١٢٠

وسائل تقييم نظام الرقابة الداخلية ..... ١٢١

العوامل التي ساعدت علي تطور الرقابة الداخلية ..... ١٢٤

الإجراءات التنفيذية لتحقيق خصائص الرقابة الداخلية ..... ١٢٥

مسئولية مدقق الحسابات الخارجي بالنسبة لأنظمة الرقابة الداخلية ..... ١٢٧

خصائص الرقابة الداخلية ..... ١٢٩

مسئولية مراجع الحسابات عن تقويم ودراسة نظام الرقابة الداخلية..... ١٣٠

الفصل الثالث : مخاطر المراجعة علي مستوي أرصدة الحسابات..... ١٣٢

مقدمة..... ١٣٣

المخاطر الملازمة (الجوهرية ) ..... ١٣٤

المخاطر الرقابية..... ١٣٧

مخاطر الاكتشاف ..... ١٣٨

الاعتبارات التي يجب علي مدققي الحسابات أخذها في الحسبان فيما يخص مخاطر الاكتشاف ..... ١٣٨١٣٩

أنواع أخرى لمخاطر المراجعة ..... ١٤٠

تغيير مخاطر المراجعة المقبول المتعلق بخطر الأعمال ..... ١٤٢

نموذج مخاطر المراجعة لأغراض التخطيط ..... ١٤٤

مخاطر الاكتشاف المخططة ..... ١٤٦

المخاطر الكامنة ..... ١٤٦

مخاطر الرقابة ..... ١٤٧

مخاطر المراجعة المقبولة..... ١٤٧

الإجراءات المتعلقة بتقدير مخاطر المراجعة .....١٤٩

التوصل للمعلومات لتقدير المخاطر الكامنة .....١٥١

العلاقة بين مخاطر المراجعة وأدلة إثبات المراجعة .....١٥٣

العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار عند تقييم مدى الاقتناع بالأدلة والقرائن التي يتم توفيرها عن طريق اختبارات التحقق التفصيلية أو اختبارات الالتزام التي تتم على أساس عينات.. ١٥٦

العوامل التي يجب على المراجع أخذها في الاعتبار عند تقييم الأدلة والقرائن التي يتم الحصول عليها من طرف ثالث..... ١٥٨

الحصول على إيضاحات من الإدارة .....١٥٩١٥٨

الفصل الرابع : الدراسة العملية التطبيقية..... ١٦٠

المبحث الأول : الطريقة والإجراءات..... ١٦٠

مقدمة..... ١٦٢

**منهجية الدراسة** ..... ١٦٢١٦١

**مجتمع الدراسة** ..... ١٦٣١٦٢

**أداة الدراسة** ..... ١٦٣١٦٢

**صدق وثبات الاستبيان** ..... ١٦٥١٦٤

**صدق الاتساق البنائي للمحاور** ..... ١٦٨١٦٧

**ثبات الاستبانة** ..... ١٦٨١٦٧

**المعالجات الإحصائية** ..... ١٦٩١٦٨

**المبحث الثاني: ١٦٩نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها** ..... ١٧٠١٦٩

**الفصل الخامس : النتائج والتوصيات** ..... ١٨٧١٨٦

**المبحث الأول : النتائج** ..... ١٨٨١٨٧

**المبحث الثاني : التوصيات** ..... ١٩٠١٨٩

**المـــراجـــع والملاحق** ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.١٩٤

## قائمة الجداول


| رقم الجدول | مضمون الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| جدول رقم (١) | معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة بطريقة صحيحة يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية) مع الدرجة الكلية لفقرات المحور | ٢٠٠ |
| جدول رقم (٢) | معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني (استخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات المحاسبية بطريقة صحيحة يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية)مع الدرجة الكلية لفقرات المحور | ٢٠١ |
| جدول رقم (٣) | معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث (التأكد من صحة ودقة ومعقولية التقديرات المحاسبية يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية)مع الدرجة الكلية لفقرات المحور | ٢٠٢ |

| رقم الجدول | مضمون الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| جدول رقم (٤) | معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحـــور الرابـــع (قيـــام المراجع بتحمل مسئولياته تجاه اكتشاف الغش والخطأ والارتباطـــات غير القانونية يعمل على تخفيض تأثير مخـــاطر المراجعـــة علـــى القوائم المالية) مع الدرجة الكلية لفقرات المحور | ٢٠٣ |
| جدول رقم (٥) | معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الخامس (دراســـة المراجع للمخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة والاكتشاف علي مستوي البيانات المالية يؤدي إلى تخفيض تأثير مخـــاطر المراجعـــة علـــى القوائم المالية ) مع الدرجة الكلية لفقرات المحور | ٢٠٤ |
| جدول رقم (٦) | معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الـــسادس( قيـــام المراجع باكتشاف أوجه العجز أو القصور في نظام الرقابة الداخلية والتقرير عنه لإدارة المنشأة يؤدي إلى تخفـــيض تـــأثير مخـــاطر المراجعة على القوائم المالية ) مع الدرجة الكلية لفقرات المحور | ٢٠٦ |
| جدول رقم (٧) | معامل الارتباط بين معدل كل مجال من محاور الدراسة مع المعـــدل الكلي لفقرات الاستبانة | ٢٠٨ |
| جدول رقم (٨) | معامل الثبات ( طريقة التجزئة النصفية والفا كرونباخ) | ٢٠٩ |
| جدول رقم (٩) | اختبار التوزيع الطبيعي(١-Sample Kolmogorov-Smirnov) | ٢١٠ |

| رقم الجدول | مضمون الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| جدول رقم (١٠) | تحليل فقرات المحور الأول(استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة بطريقة صحيحة يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية) | ٢١١ |
| جدول رقم (١١) | تحليل فقرات المحور الثاني(استخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات المحاسبية بطريقة صحيحة يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية) | ٢١٢ |
| جدول رقم (١٢) | تحليل فقرات المحور الثالث (التأكد من صحة ودقة ومعقولية التقديرات المحاسبية يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية) | ٢١٣ |
| جدول رقم (١٣) | تحليل فقرات المحور الرابع(قيام المراجع بتحمل مسئولياته تجاه اكتشاف الغش والخطأ والارتباطات غير القانونية يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية) | ٢١٤ |
| جدول رقم (١٤) | تحليل فقرات المحور الخامس(دراسة المراجع للمخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة والاكتشاف علي مستوي البيانات المالية يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية) | ٢١٥ |

| رقم الجدول | مضمون الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| جدول رقم (١٥) | تحليل فقرات المحور السادس(قيام المراجع باكتشاف أوجه العجز أو القصور في نظام الرقابة الداخلية والتقرير عنه لإدارة المنشأة يؤدي تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية) | ٢١٧ |
| جدول رقم (١٦) | تحليل محاور الدراسة | ٢١٩ |
| جدول رقم (١٧) | معاملات الارتباط لبيرسون بين مخاطر استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة بطريقة صحيحة وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية | ٢٢٠ |
| جدول رقم (١٨) | معاملات الارتباط لبيرسون بين مخاطر استخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات المحاسبية بطريقة صحيحة وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية | ٢٢٠ |
| جدول رقم (١٩) | معاملات الارتباط لبيرسون بين مخاطر التأكد من صحة ودقة ومعقولية القديرات المحاسبية ، وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية | ٢٢١ |
| جدول رقم (٢٠) | معاملات الارتباط لبيرسون بين مخاطر قيام المراجع الخارجي بتحمل مسئولياته اتجاه اكتشاف الغش والارتباطات غير القانونية وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية | ٢٢١ |

| رقم الجدول | مضمون الجدول | الصفحة |
| --- | --- | --- |
| جدول رقم (٢١) | معاملات الارتباط لبيرسون بين مخاطر دراسة المراجع الخارجي للمخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة مخاطر الاكتشاف علي مستوي البيانات المالية ، وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية | ٢٢٢ |
| جدول رقم (٢٢) | معاملات الارتباط لبيرسون بين مخاطر قيام المراجع الخارجي باكتشاف أوجه العجز أو القصور في نظام الرقابة الداخلية والتقرير عنه لإدارة المنشأة وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية | ٢٢٢ |

## قائمة الأشكال


| م | مضمون لشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| ١ | مجالات المخاطرة وكيفية مراجعتها | ٩٦ |
| ٢ | العلاقة المتبادلة بين مكونات مخاطر التدقيق | ١٤٧ |
| ٣ | الوسائل التي يستخدمها الممارسون لتقدير مخـــاطر المراجعـــة الممكن قبولها | ١٤٧ |
| ٤ | العلاقة بين العوامل التي تؤثر في المخاطر والعلاقة بين المخاطر والأدلة المخططة | ١٥١ |
| ٥ | توضيح الاختلافات في تخطيط أدلة الإثبات بين دورات العمليات | ١٥٤ |

# الفصل الأول
# معلومات عامة عن الدراسة

# المبحث الأول

# خطة الدراسة

## ١,١مقدمة

تواجه مهنة مراجعة الحسابات منذ منتصف القرن العشرين الماضي وبداية القرن الحادي والعشرين الحاضر مشكلات عديدة ناجمة عن إهمال وتقصير بعض المراجعين من أداء واجباتهم المهنية مما سبب أضرار مادية لعملائهم الذين يراجعون حساباتهم وللطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية المنشورة، وكنتيجة لذلك تم رفع على المراجعين قضايا أمام المحاكم من قبل المتضررين، وأدي ذلك إلي زعزعة الثقة في مهنة المحاسبة والمراجعة وتعرضها للهجوم عليها من قبل الرأي العام والمجتمع المالي والتدخل الحكومي أحيانا في إصدار القوانين والتشريعات مثل قانون محاربة الفساد في كبريات الشركات المساهمة العامة الأمريكية " Sarbanes & Oxley Act , ٢٠٠٢ .

لذلك يجب علي مراجعي الحسابات القانونيين الالتزام بتطبيق المعايير الدولية للمراجعة وقواعد السلوك المهني ومراعاة القوانين والتشريعات والأنظمة عند القيام بفحص القوائم المالية المقدمة إليهم " ISA _ ١٩٩٨ "

وتمثلت مخاطر عملية المراجعة التي لا يمكن تجنبها والتي تواجه مراجعي الحسابات إما معظمها أو واحدة منها وتتمثل في الآتي :

- استخدام العينة الإحصائية التي منها أنه عندما يتم فحص مفردات أقل من (١٠٠%) من العمليات المالية، فإن الاستنتاجات المتعلقة بالعمليات المالية تكون عرضة لمخاطر الخطأ، أي أن هناك بعض المخاطر بأن ما استنتجه المراجع عن خاصية معينة تتعلق بالعمليات المالية قد لا يكون صحيحا . ( جربوع ، ٢٠٠٢ )
- المخاطر الناجمة عن استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة في حالة عدم تفهم المراجع الخارجي لطبيعة التشغيل الالكتروني للحاسب الآلي بشكل يكفي لقيامه بالتخطيط لعملية

المراجعة، وكذلك عدم إلمامه الكافي بالتطبيقات التي يتم معالجتها بالحاسب الآلي وطبيعة هـذه المعالجة، ومنها فحص نظام معالجة البيانات عن طريق إجراء فحوص الالتزام للتأكد مـن أن الضوابط الرقابية تعمل كما هو مخطط لها، وعدم قيام المراجع الخارجي بإنشاء أساليب رقابية وقائية لكل نوع من أنواع الخطر ومنها : أخطاء الموظفين والمبرمجين ، خلل الأجهزة البرامج، الغش التلاعب، خلل في خطوط الاتصال، التخريب المتعمد، الكوارث الطبيعية مثل ( الزلازل، الفيضانات، البرق ) ( محمود ، ١٩٩٠ ) .

- مخـاطر ناجمـة عـن التقـديرات المحاسـبية ( Accounting Estimates) المتعلقـة بالمخصصات والخسائر المحتملة، حيث أن أي زيادة أو نقصان بها عن التقدير الصحيح يؤدي إلي ظهر الاحتياطي السري وعدم بقاء رأس المال سليما، وهذا يؤثر علي المركز المالي ونتائج الأعمال للمنشأة التي هي مسئولة عن عمل التقديرات المحاسبية التي تشملها القوائم المالية، ومن مسئوليات المراجع الخارجي أن يقوم فحص وتقييم تلك التقديرات والتأكد من صـحتها ودقتهـا ومعقوليتها وذلك لتلافي أي انحرافات ناتجة عن سوء تقدير مبـالغ المخصـصات والخـسائر المحتملة . ( حلس ،٢٠٠٢ )
- مخاطر ناجمة عن وجود حالات غش هامة وتصرفات غير قانونية بالقوائم المالية، حيث أن المراجع الخارجي يعتبر مسئولا عن اكتشاف معظم حالات الغش والتصرفات غيـر القانونيـة والإفصاح عنها في حالة فشل إدارة المنشأة فـي اتخـاذ الإجـراءات المـصححة الملائمـة ( Anderson, Cooper, Ernest , KPMG, And Waterhouse ,١٩٩١) وعلي المراجـع القيام بتخطيط عملية المراجعة لتمكينه من جمع الأدلة والبراهين الكافية والمقنعة لإبداء الـرأي حول عدالة تمثيل القوائم المالية للمركز المالي ونتائج الأعمال وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف

عليها المقبولة قبولا عاما مسترشدا في عمله بمعايير المراجعة دون الحاجة لتوجيه الجهود للبحث عن الغش والخطأ في القوائم . ( حمادة ،عبد العال، ٢٠٠٧ )

- مخاطر المراجعة علي مستوي البيانات المالية، حيث تكمن هذه المخاطر في إبداء المراجع الخارجي رأيا غير مناسب حول البيانات المالية التي تتضمن أخطاء جوهرية، وتتعرض تلك البيانات إلي ثلاثة أنواع من المخاطر هي :

١- المخاطر المتعلقة بطبيعة العنصر المعين

وهو ما يطلق عليه المخاطر الملازمة Inherent Risk.

٢- المخاطر المتعلقة بفعالية الرقابة الداخلية وهو ما يطلق عليه المخاطر الرقابية Control Risk.

٣- المخاطر المتعلقة بفعالية إجراءات المراجعة التحليلية والتفصيلية في اكتشاف الأخطاء وهو ما يطلق عليه مخاطر الاكتشاف Detection Risk

( www.socpa.org.sa/AU/Au١٠/au١٠٠٢.htm -١٤٣k)

كما أن هناك أمور تؤدي إلي وجود مخاطر في عملية المراجعة منها : الشك في استقلال المراجعين ، ونقص الكفاءة المهنية عندهم، وانخفاض جودة الأداء في عملية المراجعة، وقصور التقارير المحاسبية عن مسايرة التغيرات في المجتمع، وعدم قيام الجمعيات المهنية بإشرافها وهيمنتها علي مهنة المحاسبة والمراجعة وعلى الخصوص رقابة الجودة علي أعمال مكاتب وشركات المراجعة .

ولكن بالرغم من وجود مخاطر عند مراجعة القوائم المالية، فإن علي المراجع الخارجي عدم تجاهل تلك المخاطر، أو الإدعاء بأن الهجوم علي المهنة غير واقعي، وأن القضايا

المرفوعة ضده غير عادلة، ومن ثم يجب علي المراجع أن يبذل العناية المهنية الملائمة لتقـــديم أفضل الخدمات لعملائه ولكافة المستفيدين من أعمال المراجعة . ( جربوع ، ٢٠٠٥ )

## ٢ . ١ مشكلة الدراسة :

إن وجود مخاطر في عملية المراجعة تعترض المراجع الخارجي أثنـــاء قيامـــه بفحـــص القوائم المالية تعتبر من الأمور الهامة التي يجب علي الجمعيات المهنية والمراجعين أخذها بعين الاعتبار منها : استخدام العينة الإحصائية، واستخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانـــات المحاسبية، وعمل التقديرات المحاسبية بواسطة إدارة المنشأة، وجود غش ومخالفات قانونية في القوائم المالية، وجود ضعف في نظم الرقابة الداخلية، وجود مخاطر متأصلة ومخاطر الرقابـــة ومخاطر الاكتشاف، واستخدام الإجراءات التحليلية في عملية المراجعة .

السؤال الرئيس للمشكلة يتمثل في الآتي : **ما مدى مساهمة المراجع الخـــارجي لـــدي أداء واجباته المهنية في التخفيف من تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية ؟ واستكـــشاف ماهية المخاطر الموجودة في البيئة الفلسطينية ؟**

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية :

- ما مدى استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة من قبل المراجع الخـــارجي بطريقـــة صحيحة، تؤدي إلي تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية ؟
- ما مدى استخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات المحاسبية بطريقة صحيحة تؤدي إلي تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية ؟
- ما مدى قيام المراجع الخارجي بالتأكد من صحة ودقة التقديرات المحاسبية بدرجة تؤدي إلـــي تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية ؟

- ما مدى قيام المراجع بتحمل مسئولياته تجاه اكتشاف الغش والارتباطات غير القانونية ، تـــؤدي إلي تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية ؟
- مدى قيام المراجع بدراسة مخاطر المراجعة علي مستوي البيانات المالية ( المتأصلة ، الرقابة ، الاكتشاف )، تؤدي إلي تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية ؟
- مدى قيام المراجع باكتشاف أوجه العجز أو القصور في نظام الرقابة الداخلية والتقريـــر عنـــه لإدارة المنشأة، تؤدي إلي تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية ؟
- ما مدى وجود مخاطر في عملية المراجعة بالبيئة الفلسطينية ؟

### ١,٣ أهمية الدراسة :

- تأتي أهمية الدراسة من تحديد مدى مساهمتها في التخفيف من المخاطر التي تواجه المراجـــع أثناء عملية المراجعة لكي تساعده المراجع في عدم الوقوع في مثل هذه المخاطر، ومـــن ثـــم إصدار رأي عادل وسليم على صحة القوائم المالية التي تم مراجعتها، وهذا يؤدى إلـــى زيـــادة الثقة في الرأي الذي يبديه المراجع الخارجي وزيادة ثقة الجمهور في مهنة المحاسبة والمراجعة .
- تظهر أهمية الدراسة ضرورة قيام المراجع الخارجي ببذل العناية المهنية الملائمة خاصة عنـــد استخدام العينة الإحصائية، واستخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة، واستخدام الإجراءات التحليلية ، ومراجعة التقديرات المحاسبية إلي اعتمدتها إدارة المنشأة ، والتقرير عـــن أوجـــه العجز أو القصور في أنظمة الرقابة الداخلية ، ومراعاة وجود مخاطر متأصلة في الحـــسابات ومخاطر الرقابة، ومخاطر الاكتشاف .
- إظهار مدى أهمية عدم عدم تجاهل مخاطر المراجعة أو الادعاء بأن انتقادات المجتمع المـــالي لهم غير واقعية، وأن الهجوم علي مهنة المحاسبة والمراجعة غير عادلة .

- تمكين المراجعين من استخدام نتائج وتوصيات هذه الدراسة في تحسين الأداء المهني للمراجعين في قطاع غزة – فلسطين – .

### ١,٤ أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى :

- الوقوف علي الأنواع المختلفة لمخاطر المراجعة ومن تم استخدام الأساليب العلمية وإبداء المقترحات لتخفيض هذه المخاطر إلي أدني حد ممكن في قطاع غزة –فلسطين– .
- التعرف علي الأداء المهني للمراجع الخارجي من خلال تطبيق معايير المراجعة الدولية وقواعد السلوك المهني المتعلقة بمخاطر المراجعة .
- التعرف علي مدى تأثير المؤهل العلمي واستقلال المراجع الخارجي في ممارسة مهنته لتخفيض الأنواع المختلفة للمخاطر داخل مكاتب وشركات المراجعة في قطاع غزة –فلسطين– .
- تقديم التوصيات التي يمكن أن تساهم في حل مشاكل مخاطر المراجعة بالنسبة للمراجعين، تجنبا لرفع قضايا عليهم أمام المحاكم، ولزيادة ثقة الرأي العام في مهنة المحاسبة والمراجعة .

### ٥ . ١ فرضيات الدراسة :

اعتمدت الباحثة في إجابتها علي مشكلة الدراسة وأهدافها بالفرضيات التالية :

**الفرضية الأولي :**

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة بطريقة صحيحة وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية " .

**الفرضية الثانية :**

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر استخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات المحاسبية بطريقة صحيحة وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية " .

**الفرضية الثالثة :**

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر التأكد من صحة ودقة ومعقولية القديرات المحاسبية، وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية ".

**الفرضية الرابعة :**

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر قيام المراجع الخارجي بتحمل مسئولياته اتجاه اكتشاف الغش والارتباطات غير القانونية وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية " .

**الفرضية الخامسة :**

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر دراسة المراجع الخارجي للمخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة مخاطر الاكتشاف علي مستوي البيانات المالية ، وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية ".

**الفرضية السادسة :**

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر قيام المراجع الخارجي باكتشاف أوجه العجز أو القصور في نظام الرقابة الداخلية والتقرير عنه لإدارة المنشأة وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية ".

**الفرضية السابعة:**

" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود مخاطر عملية المراجعة في البيئة الفلسطينية وبين الإجراءات المتخذة للحد منها "

**٧ . ١ منهجية الدراسة :**

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي اللذان تناولتهما هذه الدراسة، حيث تم الحصول علي المعلومات الثانوية من الكتب والمراجع العلمية والدراسات السابقة والدوريات المحكمة المتخصصة والدراسات المتعلقة بالموضوع، كما تم الحصول علي المعلومات الأولية عن طريق الإستبانة والتي أعدت لهذا الغرض، وتتكون المنهجية من الآتي :

**أولا : الدراسة النظرية :**

**ثانيا : الدراسة الميدانية التطبيقية**

إضافة للمنهج الوصفي التحليلي تضمنتهما الدراسات السابقة والدراسة النظرية ، فإن لهذه الدراسة بعد ميداني تطبيقي يتعلق بمخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي للتخفيف من تأثيرها علي القوائم المالية، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم جمع البيانات اللازمة من خلال الإستبانة التي أعدت لهذا الغرض، وقامت الباحثة بتفريغ البيانات وتحليل النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي ( Spss ) .

**٨ . ١ عينة الدراسة :**

شملت عينة الدراسة علي ( ٨٥ ) مكتب وشركة مراجعة ومحاسبة تعمل في قطاع غزة حسب دليل جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية لعام ( ٢٠٠٨) ( حيث أن عدد مكاتب المحاسبة والمراجعة ١٢٢ مكتب )، حيث تم الأخذ بعين الاعتبار أن تكون العينة العشوائية لمعظم مكاتب المراجعة والمحاسبة نظرا لصغر حجم العينة الإحصائية أي تم استخدام أسلوب العينة العشوائية .

# المبحث الثاني

# الدراسات السابقة

**الدراسات باللغة العربية :**

١.دراسة علي خان ( ١٩٨٠ ) بعنوان "**بعنوان دور الحاسب الآلي في البحث الإحصاء** "

***واتضح من هذه الدراسة ما يلي :***

- البحث في ضرورة استعمال الحاسب الآلي في العمل البحثي ، ووجد علي خان أنه ليس هناك مجالا سواء كان طب أو هندسة أو آداب أو علوم ، زراعة أو تجارة ، لغات أعلوم اجتماعية ، تخطيط أو أمثلية أن يصل إلى أوج تقدمه بمعزل عن الحاسب الآلي .
- وناقش علي خان في دراسته بعض المسائل والتي كان الحاسب الآلي ضرورة لاستمرارها وتطويرها .
- وتناول علي خان في دراسته البحث في العلوم الاجتماعية الإدارية حيث أضح أن الباحثون يعتمدون على المشاهدات كل في مجاله وذلك للصول إلى النتائج المرجوة من البحث .

٢. دراسة الفايد (١٩٩٠ ) بعنوان " **دور مدقق الحسابات في دراسة وتقويم الضبط الداخلي في نظم المعلومات المحاسبي الالكتروني** " وقد هدفت الدراسة إلي تحديد ما يرتبط بهذه النظم من إجراءات يتوجب أن يقوم بها المدقق الخارجي، إضافة إلي ما يترتب عليه من إعادة صياغة الدور المناط بالمدقق حتى يتمكن من أداء دوره المهني بكفاءة عالية، وقد خلص الفايد إلي مجموعة من النتائج والتوصيات منها :-

- عندما يقوم المدقق الخارجي بتنفيذ عملية التدقيق في بيئة المعالجة الآلية للبيانات يتوجب عليه أن يكون متفهما لطبيعة التشغيل الالكتروني لها بشكل يكفي لقيامه بالتخطيط لعملية المراجعة .
- يجب أن يكون المدقق ملما بالتطبيقات التي يتم فيها معالجتها بالحاسب الآلي وطبيعة هذه المعالجة .
- يجب علي المدقق التأكد من أن جميع السجلات الأساسية في النظام المحاسبي قد تم نقلها بدقة إلي الملفات ذات العلاقة بالحاسب الآلي من خلال مراجعة الإجراءات المستخدمة في ذلك .
- يجب علي المدقق تحديد درجة الاعتماد علي الضوابط الرقابية والتأكد من توافر إجراءات الوقاية والأمان المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية للنظم المحاسبية الالكترونية وفقا للقواعد والإجراءات الموضحة في معايير التدقيق الدولية .

٣. دراسة العربي ( ١٩٩٥) بعنوان " **المخاطر في بيئة الحاسب الآلي** " :

***حيث توضح هذه الدراسة أن*** هناك الكثير من المخاطر المتأصلة في بيئة الحاسب الآلي ناتجة عن القيام بتخزين البرامج التطبيقية وملفات المعلومات علي " ديسكات " "أشرطة " أو وسائل تخزين أخرى في مكان واحد في مركز الحاسب الآلي .

وأوردت ***الدراسة ثمانية*** مخاطر ***منتشرة في جميع أنظمة الحاسب الآلي والتي تم تحديدها من قبل المكتب الوطني للمقاييس ( FIPS) :***

١. مدخلات خاطئة أو مزورة .
٢. سوء الاستعمال من قبل مستخدمين مخولين .
٣. عدم السيطرة على استخدام النظام .
٤. عدم فعالية إجراءات الأمان للتطبيقات .
٥. أخطاء الإجراءات داخل مركز الحاسب الآلي .
٦. أخطاء في البرامج .
٧. عيوب أنظمة التشغيل .

تعطل أنظمة الاتصالات عن بعد

٤. دراسة المليجي (٢٠٠٠ ) ، بعنوان " **فعالية الإفصاح بالبنوك التجارية في تدعيم قرارات مدققي القوائم المالية بصدد تقدير المخاطر الملازمة** " وهدفت هذه الدراسة بصفة أساسية دور الإفصاح بالقوائم المالية للبنوك التجارية في تدعيم قرارات مدققي الحسابات عند تقدير المخاطر الملازمة علي مستوي البنك، إضافة لتقديم إطار مقترح يساعد علي تقدير تلك المخاطر من كفاءة وفعالية عملية التدقيق، وقد خلص المليجي من خلال دراسته إلي مجموعة من النتائج والتوصيات منها :

- هناك أهمية كبيرة لقيام مدققي القوائم المالية للبنوك بتقدير المخاطر الملازمة .
- توجد مجموعة من العوامل يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند قيام مدققي القوام المالية للبنـــوك بتقدير المخاطر الملازمة ومنها نظام الرقابة الداخلية .
- توجيه اهتمام القوائم المالية إلي ضرورة تقدير المخاطر الملازمة في مرحلة التخطيط لعملية المراجعة .
- توجيه اهتمام البنوك التجارية إلي ضرورة توخي الدقة ومراعاة الأصول البنكية عند احتساب المخصصات المتعلقة بالمخاطر البنكية، باعتبارها أهم العوامل التي تؤخـــذ فـــي الاعتبـــار للمحافظة علي رأس المال سليما، والمساهمة في تقدير المخاطر الملازمة .

٥.دراسة مسعود ( ٢٠٠٠)بعنوان " **قابلية استخدام العينات الإحصائية لفحـــص إجـــراءات الرقابة الداخلية في المؤسسات الحكومية الأردنية** "

***حيث وضح مسعود أنه*** :

- لدي إدارة ديوان المحاسبة الأردني قناعة تامة بأن استخدام أسلوب العينات الإحـــصائية في الرقابة أصبح أمرا ضروريا للانتقال بالرقابة من مفهومها التقليـــدي إلـــى الرقابـــة الشاملة بمفهومها الحديث .
- وكان هدف الدراسة قياس مدى قابلية التطبيق الفعلي لأسلوب العينات الإحـــصائية فـــي التدقيق المحاسبي في المؤسسات الحكومية . وطبق مسعود أسلوب العينـــات المناســـب لفحص إجراءات الرقابة الداخلية ، وتقييم مدى فعاليتها على كل من وزارة المياه والري ووزارة التعليم العالي كنماذج للتطبيق بعد تصميم كامل الإجراءات البسيطة والواضحة .

كما تضمن البحث الخلفية النظرية المناسبة لتطبيقها ميدانيا . كما بينت الدراسة القبلية العالية في لتطبيق لإجراءات العينة الإحصائية .

***كما خلص مسعود بالتوصيات التالية :***

١. ضرورة استخدام أسلوب العينات الإحصائية في التدقيق في المؤسسات الحكومية لفحص إجراءات الرقابة الداخلية بشكل كمل وتحديد مدى فعاليتها .
٢. وضع خطة تدريبية منتظمة لجميع العاملين في مجال التدقيق الحكومي يتولاها رؤساء الرقابة ، حول كيفية استخدام أسلوب العينات الإحصائية ، وتوظيف إحصائي ( بدرجة البكالوريوس أو الماجستير في الإحصاء) ليساعد في عمليات التدريب تقديم المشورة .
٣. الإعداد والتحضير لتطبيق أسلوب العينات الإحصائية في مجال تدقيق البيانات المالية وذلك من قبل ديوان المحاسبة .

٦.دراسة الغامدى ( ٢٠٠٠) بعنوان " **أثر أسلوب العينة وحجمها على دقة تقدير معالم المجتمع الإحصائي** "

***هدفت الدراسة إلى :***

- ***تحسين*** تصميم العينة الإحصائية .
- ***اتخاذ*** القرارات الدقيقة حول أهم خطوة من خطوات تصميم بحوث العمليات .

***نتج عن الدراسة بعض لنتائج :***

- استخدام أسلوب لمعاينة المناسب لطبيعة البيانات يقلل من كمية الأخطاء العشوائية .
- حجم العينة يؤثر على دقة تقدير معالم المجتمع الإحصائي .

- كلما ***زاد*** تشتت مجتمع الدراسة فإن الباحث يحتاج إلى عينة حجمها كبير ليصل لتقديرات دقيقة .

٧. دراسة جربوع (٢٠٠٢) بعنوان : " **مدى مسئولية المراجع من استخدام أسلوب العينة الإحصائية في عملية المراجعة وفقا لمعايير المراجعة الدولية** "، واستهدفت الدراسة تحديد العوامل التي يجب علي المراجع أن يأخذها بعين الاعتبار عند تصميم واختبار عينات المراجعة، وتقويم نتائج تنفيذ إجراءات المراجعة عليها، ثم توثيق إجراءات المراجعة ومن نتائج هذه الدراسة تبين أنه علي المراجع التأكد من أن الإجراءات التي وضعتها إدارة المنشأة في نظام الرقابة الداخلية مطبق علي كافة العمليات المالية عند استخدام أسلوب العينة الإحصائية، وقد أوضحت الدراسة بما يلي :

- يجب علي المراجع أن يأخذ في الاعتبار عند تحديد حجم العينة الإحصائية عما إذا كانت مخاطر المراجعة قد خفضت إلي أدني حد ممكن يقبله المراجع .
- يجب علي المراجع أن ينظر في نتائج العينة وفي طبيعة وأسباب الأخطاء التي تم تحديدها والأثر المباشر للأخطاء والمكتشفة علي البيانات المالية ، ومدى فعالية نظام الرقابة الداخلية والنظام المحاسبي وأثرها علي طريقة المراجعة عندما تكون الأخطاء ناتجة مثلا عن انتهاك الإدارة للرقابة الداخلية .

٨. دراسة حلس ( ٢٠٠٢ ) بعنوان " **التقديرات المحاسبية والمشاكل الناجمة عن استخدامها وموقف المراجع الخارجي منها** "، ولقد بينت الدراسة أن المخاطر الناجمة عن سوء تقدير المبالغ الخاصة بالمخصصات والخسائر المحتملة حيث أن أي زيادة أو نقصان بها عن التقدير

الصحيح يؤدي إلي ظهور احتياطي سري وعدم بقاء رأس المال سليما وهذا يؤثر علي المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها .

وقدم حلس مجموعة من التوصيات أهمها :

- يتوجب علي المراجع مراجعة التقديرات المحاسبية التي اعتمدتها إدارة المنشأة ويتأكد من دقتها وصحتها ومعقوليتها .
- يعد المراجع مسئولا عن الانحرافات المادية إذا لم يقم بتبني واحد أو أكثر من الأساليب التالية :
  - فحص واختبار العمليات المستخدمة بواسطة إدارة المنشأة لإعداد التقدير
  - دراسة إجراءات اعتماد إدارة المنشأة لهذه التقديرات
  - استخدام تقدير مستقل لمقارنته بالتقدير المعد من قبل الإدارة .
  - فحص الأحداث اللاحقة التي تؤدي عمل التقدير .
- يجب علي المراجع في حالة وجود انحرافات رفضت الإدارة الأخذ بها أن يفصح عن ذلك في تقريره .

**٩.**دراسة عسيري ( ٢٠٠٣ ) بعنوان " **تقويم مدى فاعلية المراجعة الداخلية – دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية** "

ولقد بينت أن المراجعة الداخلية كانت تهتم بالمحافظة على أصول المنشأة ومحاولة اكتشاف الأخطاء والغش والعمل على حدوثها وهذه هي الخدمات الوقائية للمراجعة الداخلية Protective service، وقد ساعد على زيادة الاهتمام بالمراجعة الداخلية العوامل نفسها التي ساعدت على زيادة الاهتمام بالرقابة الداخلية السليم، حيث أن المراجعة الداخلية هي احدي العوامل التي

ساعدت على نمو المراجعة الداخلية وتطورها والتي من أهمها كبر حجم المنشآت وانتشارها جغرافيا ، وإتباع أسلوب اللامركزية في الإدارة وتزايد الحاجة إلى توفير معلومات دورية يمكن الاعتماد عليها، بالإضافة إلى التحول من المراجعة الكاملة إلى المراجعة الاختيارية.

**وهدف عسيري من خلال دراسته النظرية إلى :**

- إلى محاولة الوقوف على المؤشرات التي تم التوصل إليها في مجال تقويم فعالية المراجعة الداخلية.
- استخدام المدخل المقترح في تقويم فعالية المراجعة الداخلية في الشركات المساهمة السعودية .

**وحتى تتحقق أهداف البحث تتطرق عسيري إلى عدة مواضيع :**

- موضوع تطور المراجعة الداخلية ومفهومها وأهدافها .
- وكذلك حصر الوظائف التي تقدمها المراجعة الداخلية.
- تحديد أهم العوامل المؤثرة في تدعيم فعالية المراجعة الداخلية .
- وتناولت الدراسة تحليلا للدراسات السابقة في مجال فعالية المراجعة مع عرض للمدخل المقترح لتقويم فعالية المراجعة الداخلية.
- وقام عسيري بتطبيق المدخل المقترح لتقويم فعالية المراجعة الداخلية على الشركات المساهمة السعودية وذلك من خلال وجهات نظر الفئات الثلاث السعودية وذلك من خلال وجهات نظر الفئات الثلاث المشاركة في الاستقصاء وهم مديرو المراجعة الداخلية والإدارة العليا والمراجعون الخارجيين .

١٠. دراسة تاكي ( ٢٠٠٣ ) بعنوان " **أساليب المعاينة المستخدمة في مراجعة الحسابات مع دراسة تطبيقية على مكاتب المحاسبين القانونيين في المملكة العربية السعودية** "

**حيث تناولت تاكي في دراستها :**

- أساليب المعاينة المستخدمة في مراجعة الحسابات .
- مدى شيوع استخدام هذه الأساليب في مكاتب المراجعة بالمملكة العربية السعودية .
- مناقشة أهم الأساليب العلمية المتبعة في اختبار العينات وأهم المتغيرات المرتبطة باستخدام الأساليب المختلفة للمراجعة وإبراز وتوضيح أهم مجالات الاستخدام ، وذلك محاولة لإلقاء الضوء على المشكلات التي تتعرض لها مهنة المراجعة في المملكة وطرح بعض المقترحات التي قد تساهم في تطوير هذه المهنة.

وتحقيقا لهدف الدراسة قامت بدراسة ميدانية على عشرين مكتباً من مكاتب المراجعة في مدينتي جدة والرياض ، في المملكة العربية السعودية للتعرف على مدى شيوع استخدام أساليب المعاينة في مراجعة الحسابات.

وقد اعتمدت تاكي في جمع البيانات على وسيلتين رئيسيتين وهما المقابلة ( عن طريق الهاتف ) واستمارة استبيان. وقد خلصت الدراسة الميدانية إلى أن جميع أفراد عينة البحث تستخدم أسلوب المعاينة الإحصائية ، كما أن هناك عوامل تؤثر في نوع المعاينة المستخدمة منها حجم الشركة ونوع الفحص بالإضافة إلى خبرة المراجعين. وقد انتهي البحث بمجموعة من المقترحات في محاولة للإسهام في تطوير مهنة المراجعة والتخفيف من مشكلاتها .

١١. دراسة طيب ( ٢٠٠٣ ) بعنوان " **دور المراجعة الداخلية في مراجعة نظم التشغيل الاليكتروني: دراسة تطبيقية** "

**حيث تمثلت طبيعة مشكلة البحث في :**

- محاولة إيضاح دور المراجع الداخلي في منع واكتشاف الأخطاء والغش .
- تحسين الأداء في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات لتحقيق أهداف عملية المراجعة الداخلية.
- وهدفت طيب إلى التعرف على دور المراجعة الداخلية في مراجعة نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات.
- وتم تحقيق هذا الهدف من خلال إيضاح دور المراجع الداخلي في معالجة المشاكل الناشئة عن استخدام الحاسوب وأنظمة تشغيله والأساليب والإجراءات التي يتبعها لذلك، حتى يتمكن من القيام بمنع واكتشاف الأخطاء والغش وتحسين الأداء ومن ثم التأكد من فعالية نظام الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات.
- وتحقيقا للهدف العام من البحث تم إجراء دراسة ميدانية على عينة عشوائية بسيطة من مختلف قطاعات المجتمع والممثلة في البنوك التجارية والدوائر الحكومية والشركات والمؤسسات ، وقد تم تجميع البيانات الخاصة بهذه الدراسة باستخدام قوائم الاستقصاء.
- وتم اختبار هذه البيانات بعد إدخالها الى الحاسوب باستخدام عدة أساليب إحصائية أهمها اختبار كا٢ للاستقلالية .

١٢. دراسة القريقري ( ٢٠٠٣ ) بعنوان " **العوامل المؤثرة في تقييم المراجع الخارجي للخطر الحتمي لأغراض تخطيط عملية المراجعة دراسة ميدانية** "

وهدف القريقري في بحثه إلى :

- اختبار مدى تأثير عوامل محددة للخطر الحتمي على تقييم المراجع الخارجي لمستوى الخطر الحتمي عند التخطيط لعملية المراجعة.
- واختبار ما إذا كان لعدد مختار من العوامل الديموغرافية للمراجعين أثر على هذا التقييم في بيئة المراجعة بالمملكة العربية السعودية.
- ولتحقيق هذا الهدف قام القريقري بوضع الإطار النظري للبحث .
  - حيث تم مناقشة بعض عوامل الخطر الحتمي كما وردت في أدبيات المراجعة.
  - ثم تم اختبار خمسة وثلاثين عاملاً موزعة على أربع مجموعات هي :

(العوامل المتعلقة بإدارة العميل، والعوامل المتعلقة بصناعة العميل، والعوامل المتعلقة بعملية مراجعة العميل، بعض عوامل الخطر الحتمي الأخرى) .

- وقد تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات لهذه الدراسة، عن طريق اختبار إجابة من بين عدة إجابات وفق مقياس ليكرت ذو التسع درجات.
- وقد نتج عن ترتيب العوامل حسب المتوسط الحسابي للنقاط التي حصل عليها كل عامل في أربع مجموعات هي كالتالي :

**المجموعة الأولى :**

١. الترتيب الأول:معدل دوران عال في الإدارة العليا في السنوات الأخيرة
٢. الترتيب الثاني: معدل دوران عال في موظفي الحسابات في السنوات الأخيرة .

**المجموعة الثانية :**

١. الترتيب الأول : صناعة العميل تتسم بالتقنية العالية مما يجعل المنتجات عرضة للتقادم .
٢. الترتيب الثاني: مواجهة ضغوط المنافسة متزايدة في صناعة العميل.

**المجموعة الثالثة :**

١. الترتيب الأول : عدم وجود إجراءات رقابة داخلية كافية لدى العميل.

٢. الترتيب الثاني : العميل يطلب من المراجع إنجاز عملية المراجعة في زمن اقل من الوقت اللازم

**المجموعة الرابعة :**

١. الترتيب الأول عدم وجود غطاء مناسب للالتزامات التعاقدية.

٢. الترتيب الثاني : زيادة في المخزون عن السنوات السابقة ولا يقابلها زيادة في المبيعات.

***وقد خلص القريقري من ترتيب العوامل حسب المتوسط الحسابي بعد دمج عوامل كل مجموعة من المجموعات الأربع إلى :***

- أن المراجعين في المملكة العربية السعودية يقيمون عوامل الخطر الحتمي عند المستوي المناسب باستثناء عاملين هما : العميل شركة مملوكة ملكية عامة والقوانين الحكومية المؤثرة على العميل أو الصناعة.
- ليس هناك اختلافات في تقييم مجموعات العوامل الأربع حسب المؤهل العلمي، بعكس المؤهل المهني والذي كان له أثر في تقييم مجموعات العوامل حول عامل واحد من كل مجموعة، أما سنوات الممارسة فقد كان لها أثر في تقييم العوامل حول أربعة عوامل من المجموعة الأولى، وعامل في كل من المجموعة الثانية والرابعة، بينما ليس لها تأثير على عوامل المجموعة الثالثة. أما فيما يتعلق بحجم المكتب فقد كان له أثر في التقييم على ثلاثة عوامل من المجموعة الأولى ، وعاملين من المجموعة الثانية، وتسعة عوامل من المجموعة الثالثة ، وعاملين من عوامل المجموعة الرابعة. كما دلت نتائج اختبار مان- وتني Mann-Whitney على أن هناك اختلاف في تقييم العوامل حسب نوع

مكتب المراجعة ( عالمي ، محلي) حول عامل واحد من المجموعة الأولى ، وثلاثة عوامل من المجموعة الثالثة، وعامل واحد من المجموعة الرابعة، بينما ليس لها تأثير على عوامل المجموعة الثانية .

١٣. دراسة : أبو موسي ( ٢٠٠٤) بعنوان " **مخاطر أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية _ دراسة ميدانية على المنشآت السعودية** "

- ***وهدف أبو موسي إلى*** :

التعرف على المخاطر الرئيسية الهامة التي تهدد أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية واستكشافها واختبارها في المنشآت لسعودية ،

- قد أوضحت الدراسة أن كثيرا من المنشآت التي شاركت في الدراسة قد عانت من وجود خسائر مالية بسبب التعديات على أمن نظم المعلومات المحاسبية بواسطة أشخاص من داخل المنشآت أو من خارجها تمثلت في الإدخال المتعمد أو غير المتعمد لبيانات غير سليمة ، كذلك التدمير غير المتعمد للبيانات من قبل الموظفين في المنشأة ، كما يعد اشتراك الموظفين في كلمة السر ، وإدخال فيروسا إلى النظام المحاسبي ، والكشف عن بعض المعلومات الهامة لأشخاص غير مرخص لهم بالاطلاع عليها ، وكذلك توجيه بعض مخرجات الحاسب الآلي إلى أشخاص غير مخول لهم باستلامها والاطلاع عليها .
- ***تم التوصل إلي بعض التوصيات وكانت كالتالي :***

أ- تدعيم الضوابط الرقابية على نقاط الضعف في نظم الرقابة الداخلية المتعلقة بتلك المخاطر .

ب- زيادة الوعي داخل المنشآت السعودية فيما يتعلق بأمن المعلومات المحاسبية الإلكترونية لكي توفر الحماية اللازمة والكافية ضد المخاطر الحالية والمحتملة التي تهدد أمن تلك النظم .

**الدراسات الأجنبية :**

١. دراسة (١٩٩١ ) ( CLARENCE، FORGARTY) بعنـــوان : " **المخـــاطر الملازمة** " حيث هدفت الدراسة إلي تحديد الخصائص والعوامل التي تساعد المدقق فـــي تحديد المناطق ذات المخاطر المرتفعة وذلك أثناء عملية التخطيط للمراجعة . وقـــدمت الدراسة مجموعة من الأسئلة تمكن المدققين من التعرف علي وجود المخاطر الملازمة عن طريق :

- هل يتضمن الحساب بنودا معينة يتم تشغيلها بطريقة غير منتظمة أو عمليات غير عادلة ؟
- هل يتضمن الحساب خطأ مراجعة في الفترات السابقة ؟
- هل يتضمن الحساب مبالغ تعتمد علي الخبرة القائمة بأعمال العميل أو معلومات تؤدي إلـــي تقدير للمخاطر يزيد عن المخاطر العادية للعميل ؟

يلاحظ من هذه الأسئلة أنها تساعد المدققين في تحديد المخاطر المرتفعة وأثرها علـــي عمليـــة التخطيط للمراجعة .

٢. دراســـــــة ( ١٩٩٥) HELLIAR C.; LYON B.; MONROE G.S.; NG J.; WOODLIF D. بعنوان : " **تصورات مراجعي الحـــسابات للخطـــر الكـــامن فـــي المملكة المتحدة** "

تهدف هذه الدراسة إلي في آذار / مارس ١٩٩٥ حيث يحدد مستوى المخاطر الكامنـــة كأحـــد المكونات الثلاثة للمراجعة المخاطر.

إذا كان الخطر الكامن منخفض ، فالمطلوب هو اقل الاختبارات الموضوعية ، مـــع إمكانيـــة وجود الوفورات الناتجة في وقت الموظفين وتكاليف مراجعة الحسابات. ومن المفيد لـــشركات مراجعة الحسابات (والعملاء) لتقييم الخطر الكامن في وجود عناصر مهمة لمراجعة الحسابات

لضمان أن تجري عمليات مراجعة الحسابات بكفاءة وفعالية بقدر الإمكان. وهذا البحث يركز المشروع على الخطر الكامن وباستخدام استبيان المسح الذي تم تحقيقه مع ١٠٠ من مراجعي الحسابات من أهمية بعض العوامل التي يمكن تحديد المخاطر الكامنة. نتائج الدراسة تشير إلى أن المتغيرات التي تم تحديدها بأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بعوامل الخطر ؛ ، ارتفاع معدل دوران الموظفين في الإدارة العليا ، سمعة الشركة لأخذ المخاطر التجارية غير العادية وتاريخ من الأخطاء المادية ويعتقد أن أهم العوامل المحددة لخطر متأصل. ولعل من المستغرب أن نتائج هذه الدراسة تشير إلى أن مراجعي الحسابات تولي أهمية أكبر لمخاطر كبيرة من المتغيرات إلى انخفاض مخاطر المتغيرات في تقييمهم للخطر المتأصل. وأخيرا ، كشفت الأدلة أن مراجعي الحسابات وجدت صعوبة في التمييز بين المخاطر الملازمة والسيطرة عوامل الخطر.

٣. دراسة ( ٢٠٠٠ ، Lizabeth، William) بعنوان " **تقدير المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة** " هدفت هذه الدراسة إلي أثر العوامل المرتبطة بمجموعة من أرصدة الحسابات وتلك المرتبطة بأرصدة حسابات معينة والمؤثرة علي المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة عند تقدير المدقق لتلك المخاطر ، كما تناولت الدراسة مجموعة من العامل والمتغيرات المستقلة المؤثرة علي تقديرات المدققين عند تقدير المخاطر الملازمة ، ومخاطر الرقابة منها :

- اتجاه الإدارة للتقرير عن النتائج المالية المبالغ فيها .
- اتجاه الإدارة للمراوغة أو تجاوز إجراءات الرقابة .
- نتائج فحص إجراءات عملية التدقيق .

وتوصلت الدراسة إلي أن العوامل المرتبطة بمجموعة من الأرصدة والعوامل الخاصة المتعلقة بأرصدة حسابات معينة تؤثر علي تقدير المخاطر الملازمة أكثر من تأثيرها علي مخاطر الرقابة .

٤. دراسة : (٢٠٠٣ ) Allegrini M.; D'Onza G بعنوان " **المراجعة الداخلية ومراجعة الحسابات وتقييم المخاطر الكبيرة في الشركات الايطالية** : مسح تجريبي "

وتهدف هذه الورقة للوصول إلى نظرة شاملة حول المراجعة الداخلية في الشركات الايطالية الكبيرة.

وهي تركز على الممارسات وتقييم المخاطر المتعلقة بتنفيذ مخاطر المنهج القائم في عملية مراجعة الحسابات.

حيث ركز هذا البحث على دراسة استقصاءيه أجريت على 'أعلي مئة ١٠٠شركة مدرجه في البورصة الايطالية.

وتكشف نتائج المسح أن الممارسات تختلف اختلافا كبيرا بين ثلاثة نماذج مختلفة :

• عدد قليل من الشركات (٢٥ ٪) تعتمد علي الأنشطة التقليدية وأنهم عموما يتبعون نهج دورة المراجعة السنوية لمراجعة الحسابات من اجل التخطيط .

• في معظم الشركات (٦٧ ٪) ، مراجعي الحسابات الداخليين اعتماد coso النموذجي ، . مخاطر النهج القائم على تطبيق يغلب على الصعيد الكلي.

• وأخيرا، فمن الممكن الوقوف على عدد قليل جدا من الشركات الكبيرة (٨ ٪) ، في مراجعي الحسابات التي تطبق نهج قائم على المخاطر على المستويين الكلي والمستوى الجزئي.

**أهم ما تميزت به دراستي عن الدراسات السابقة :**

١. طبقت هذه الدراسة في فلسطين – قطاع غزة– في حين أن الدراسات التي استعانت بها الباحثة طبقت في أماكن غير فلسطين – قطاع غزة – .

٢. طبقت هذه الدراسة على جميع المؤسسات " بافتراض أن معظم مكاتب المراجعة تتناول جميع المنشآت دون استثناء".

٣. تناولت الدراسة كل مخاطر المراجعة في حين أن الدراسات التي استعانت بها الباحثة تناول خطر واحد من مخاطر عملية المراجعة .

٤. كانت هذه الدراسة من أوائل الدراسات المطبقة في فلطسن – قطاع غزة –

# الفصل الثاني

# مخاطر المراجعة علي مستوي عملية المراجعة

# المبحث الأول

# مخاطر استخدام العينة الإحصائية

## ١ . المقدمة

نتيجة للثورة الصناعية الكبرى وما نجم عنها من انتشار الشركات المساهمة والتي تتحكم في الفواصل الإستراتيجية للاقتصاد العالمي ذات رؤوس الأموال الضخمة وكثرة العمليات المالية بها ، تحولت عملية المراجعة من مراجعة كاملة تفصيلية إلي مراجعة اختباريه ، أي باستخدام أسلوب العينة الإحصائية .

ونتيجة اتساع مجالات عملية المراجعة المستندية والمالية سواء أكانت مراجعة خارجية أو مراجعة داخلية وذلك بازدياد واتساع حجم المشروعات الاقتصادية بجميع أنواعها وأصبح من العسير علي المحاسب –بصفة عامة – أن يقوم بمراجعة جميع المستندات وجميع الحسابات أي المراجعة الشاملة وبذلك يتعذر عليه أن يقرر مدى صحة نتيجة نشاط المشروع ومدى دقة مركزه المالي .

من أجل ذلك كان لابد من البحث عن أسلوب علمي موضوعي يعتمد عليه المراجع في انتخاب عينة مناسبة تمثل – قدر الإمكان – مجموع المستندات أو مجموع العمليات المحاسبية موضوع المراجعة الشاملة . ( جربوع ، ٢٠٠٧)

وتسمي عملية اختبار العينة بالمعاينة SAMPLING أما طريقة اختبار هذه العينة فتسمي طريقة المعاينة وليست المعاينة مجرد اختبار جزء من كل بل هي " علم وفن التحكيم وقياس دقة المعلومات الإحصائية عن طريق استخدام بعض النظريات الرياضية " ( فضالة ، ١٩٩٥ ) حيث تتطلب قوانين تدقيق الحسابات والأعراف والقواعد المحاسبية من المدقق إعداد تقرير يذكر فيه فيما إذا كانت القوائم المالية تمثل الموقف المالي بشكل عادل في ضوء فحصه للحقائق التي دققها . (عبد الله ،١٩٩٩–٢٠٠٠)

ويتضح لنا من ذلك أن المطلوب من المدقق هو القيام بالتدقيق ، أمـــا الكيفيـــة التـــي ينجـــز بواسطتها مهمته فتظل مسؤوليته ، وفي حالة تعرضه لقضية قانونية يثبت من خلالها أنه لم يقم بفحص الحقائق والسجلات فحصا ملائما قد يتقرر أنه لم يقم بواجبه بالعناية والمهارة المطلوبتين منه كمدقق . ( عبد الله ، ٢٠٠٤ )

وما يستلفت النظر في تقرير مراجع الحسابات الخارجي ما يلي :

١. أن المراجع يؤكد بأنه لم يقم بأية مراجعة تفصيلية كاملـــة لكافـــة القيـــود والعمليـــات المحاسبية ، وهذا أمر طبيعي في ظل حجم العمل الكبير في المنشآت الضخمة .

٢. أن المراجع يقرر أمانة ووضوح القوائم المالية وسلامة تطبيق القواعد المحاسبية وذلك في فقرة الرأي بالتقرير . (عبد الوهاب، ٢٠٠٤)

والوضع الأمثل في التدقيق هو أن يدقق المراجع جميع البنود دون استثناء ولكن من الواضح أن مثل هذا التدقيق ليس عمليا ولا ضروريا ، إذ يكفي فحص جزء من العمليات فقط . ويبقـــي السؤال : كم يجب أن تكون نسبة الجزء هذا من المجموع ؟ وتظل الإجابة رهينة قناعة وقـــرار المدقق رغم أنه حدثت تطورات في هذا المضمار فقد أخذ المدققين في السنوات الأخيرة القليلـــة يستعملون الطرق الإحصائية في اختبار العينات عند قيامهم بمهام التدقيق بشكل واسع ، وخاصة عندما يدققون حسابات كبيرة العدد وعمليات مالية متعددة . ( عبد الله ، ٢٠٠٤ )

## ٢ـ استخدام علوم الإحصاء في أعمال المراجعة :

يتعين علي المراجع ، سواء كان داخليا أم خارجيا ، أن يصل إلى القناعتين التاليتين :

٢,١ بأن الأمور المالية والنقدية صحيحة .

٢,٢ بأن الأساليب المعمول بها فعلا هي المقررة والموضوعة من قبل الإدارة .

أما تقرير أي الأخطاء أو التجاوزات هامة أم غير هامة ، فذلك أمر متروك لطبيعة العمل ونوعية المراجعة .

ولما كان المراجع يجابه غالبا كميات ضخمة من البيانات والمستندات ، وحيث أن مستوي معينا من عدم الدقة في أعمال المراجعة يعتبر مقبولا عادة ، لذا نجد أن أعمال المراجعة تستند إلي إجراءات الفحوصات والاختبارات لقسم معين من البيانات والمستندات ، وهذا القسم هو العينة Sample التي يجب علي المراجع حسن اختيارها .

ولابد أن يؤدي الفحص علي أساس العينة عنصرا من عدم التأكد عند تكوين المراجع لقناعته ، إذ لا مفر من احتواءها علي استنتاجات ، وذلك بسبب عدم اكتمال المعلومات ،

إن عنصر عدم التأكد هذا نجده دوما وبصرف النظر عما إذا كان المراجع قد استخدم الطرق الإحصائية في اختبارات العينات أم لا .

وحيث إنه من الضروري إجراء الفحوصات والاختبارات علي جزء من المعطيات ( إذ ليس من المعقول قيام المراجع بمراجعة كافة المستندات والأعمال ) ، ونظرا لكون هذا النوع من المراجعة غير كامل ، ويؤدي تبعا لذلك إلي عنصر الشك وعدم التأكد لدي تكوين المراجع لحكمه النهائي أو قناعته ، فإنه من الواجب أن يسلك المراجع الطرق الإحصائية لاختبار العينة وفحص مدى دقتها . ( تنتوش ، ١٩٩٨)

## ٣ـ أنواع العينة الإحصائية :

### ٣,١ العينة العشوائية : *Random Sample*

( mbadr٣٦٣٠.tripod.com/Stat/Stat١.htm - ١٧٧k )

ويتم فيها اختيار الأفراد بشكل عشوائي بحيث يعطى لكل عنصر من عناصر مجتمع الدراسة فرصة للظهور في العينة، وتكون هذه الفرصة معروفة ومحددة مسبقاً، ولا ضرورة أن تكون

هذه الفرصة متساوية لكل عنصر .ويعزى النقص في قدرة التنبؤ إلى الخطاء في اختيار العينة العشوائية. ويمكن تطبيق النظرية الإحصائية على هذه الأنواع لتمدنا بتقديرات صحيحة عن وهي العينة التي تختار بحيث تكون فرص الاختيار متكافئة لدي جميع أفراد المجتمع ، و يعرف هذا الأسلوب لدي العامة بالقرعة ، مثل كتابة أفرد المجتمع في أوراق صغيرة وإغلاقها واختيار إحداها .

### ٣,٢ العينات غير الاحتمالية (Non Probability sample )

وفيها يتم اختيار العينة بشكل غير عشوائي، حيث يتدخل فيها حكم الباحث وذلك باستثناء بعض عناصر الدراسة من الظهور فى العينة لأسباب معينة. عدم توافر المعلومات المطلوبة ، أو استحالة الوصول إلى هذه العناصر، أو كبر حجم مفردات مجتمع الدراسة .

## ٤. مشاكل تطبيق المعاينة الإحصائية في مجال اختبارات المراجع الخارجي ( مراقب الحسابات ) :

نجد أن مستخدمي أدوات الإحصاء الوصفي لا يواجهون أية مشاكل عند التطبيق سوي ضرورة تجنب الأخطاء الناشئة عن سوء الاستخدام.

إلا أنه عند تطبيق المعاينة الإحصائية لأغراض الاستنتاج الإحصائي تظهر بعض المشاكل ذات الطبيعة الخاصة والتي تحتاج من مراقب الحسابات اتخاذ قرارات بشأنها ويمكن إيجاز هذه المشاكل فيما يلي :

١. اختيار خطة المعاينة التي تتلاءم مع الهدف من الاختيار .
٢. تحديد كل من حجم المجتمع محل الدراسة وحجم العينات المناسبة .
٣. اختيار مفردات العينة بطريقة تضمن سلامة تمثيلها للمجتمع الذي سحبت منه .
٤. التقييم اللاحق لنتائج العينة . ( الصبان ، ١٩٩٧ )

وسيتم تناول مشاكل تطبيق مشاكل المعاينة الإحصائية كل علي حدة :

***أولا : اختيار خطة المعاينة التي تتلاءم مع الهدف من الاختيار :***

من الملاحظ أن خطة المعاينة ما هي إلا دالة لما يهدف إليه المراجع الخارجي من إجراء الاختبار ، وبهذا يتضح أن اختيار خطة المعاينة الملائمة يتوقف كليا علي الهدف من إجراء الاختبار الذي تطبق فيه العينة .

ومن ثم فيجب تحديد هدف الاختبار تحديدا واضحا ومحددا ، قبل اختيار خطة المعاينة المناسبة حيث أن لكل خطة هدفها التي تسعي إلي تحقيقه .

ولعل من أهم خصائص المعاينة الإحصائية الارتباط الوثيق بين خطة المعاينة ، والهدف من الاختبار ، فالمعاينة الإحصائية تتطلب التحديد المسبق لأهداف الاختبار بصورة واضحة ومحددة ، وفي حالة المعاينة علي أساس التقدير بالصفات يتعين علي المراجع الخارجي أن يحدد الخاصية محل الدراسة ، وإذا كانت هذه الخاصية ، معدل تكرار خطأ معين في المستندات ، فإن الأمر يتطلب تحديد المقصود بهدف الأخطاء ، بحيث إذا قابلنا أثناء الفحص أية أخطاء من نوع آخر ، فلا تدخل في الفحص ، ويتعين علي المراجع الخارجي إجراء مزيد من المعاينة لتحديد المقصود من الأنواع الأخرى للأخطاء . ( جربوع ، ٢٠٠٧ )

***ثانيا : تحديد كل من حجم المجتمع محل الدراسة وحجم العينات المناسبة :***

بعد أن يتخذ المراجع الخارجي القرار الخاص باختيار خطة المعاينة الملائمة لتحقيق الهدف من الاختبار الذي يقوم به يجب عليه أن يحدد بوضوح المجتمع محل الدراسة تمهيدا لتحديد حجم العينة الملائم والذي سوف يسحب من هذا المجتمع .

**١. التحديد الواضح والدقيق للمجتمع ومكوناته :**

يطلق لفظ المجتمع علي مجموعة المفردات التي نريد تقدير خصائصها عن طريق فحص عينة منها ومن جهة النظر الإحصائية يمكن تعريف المجتمع بأنه : " المجموع الكلي للعناصر التي لها خاصية أو أكثر.

ولا يقتصر المجتمع علي الأشياء ، ولكن قد يكون من قيم عددية تم الحصول عليها من قياس خاصية أو أكثر من خصائص الوحدات التي تكون مجتمع الأشياء ، أو حساب عدد العناصر التي تتميز بصفة معينة نقوم بدراستها مثل أطوال أفراد القوات المسلحة .

ويجب تحديد الطبيعة المشتركة بين مفردات المجتمع لغرض تعميم النتائج التي نتوصل إليها من فحص العينة علي هذا المجتمع بدرجة معينة من الثقة وخلال الخطأ محدد للمعاينة . فالنتائج التي يجب أن تستخدم فقط في تقدير الخاصية أو الخصائص التي نقيسها ، وذلك بالنسبة للمجتمع الذي سحبت منه فقط .

***٢. تحديد حجم العينة الملائم :***

بعد تحديد الهدف من الاختيار وخطة المعاينة ، وما تبع ذلك من تحديد دقيق للمجتمع محل الدراسة وما يشتمل عليه من وحدات للمعاينة ، يواجه المراجع الخارجي أهم القرارات المتعلقة بالمدخل الإحصائي في مجال المراجعة الاختبارية ، وهو تحديد حجم العينة الملائم .

ومن الملاحظ أن عملية تحديد حجم العينة الملائم ليست عملية آلية ، عن طريق استخدام معادلات رياضية أو جداول إحصائية ، لكنها تتطلب اتخاذ بعض القرارات التي تستند علي ذكاء المراجع الخارجي وخبرته المهنية وحكمه الشخصي . ومن ثم فإن تحديد حجم العينة باستخدام المعادلات والجداول الإحصائية ليس تبريرا لهذا الحجم ولكن القرارات التي يتخذها المراجع

الخارجي في هذا الصدد هي التي تقدم هذا التبرير . فبعد اتخاذ هذه القرارات ، سوف يتحدد حجم العينة الملائم بصورة آلية .

***ثالثا : اختبار مفردات العينة :***

يتعين علي مراجع الحسابات الخارجي بعد تحديد حجم العينة الضروري استخدام الطريقة المناسبة لاختيار مفردات العينة ، لضمان تمثيلها للمجتمع أفضل تمثيل .

ولعل الاختيار العشوائي لهذه المفردات يقدم الضمان الكافي لذلك ، حيث يعمل علي تحقيق احتمال مساو لكل مفردات المجتمع لكي يتم اختيارها ضمن العينة ، ولكل عينة ممكنة من حجم معين سيكون لها احتمال مساو في الاختيار ، وهناك عدة طرق لاختيار العينة العشوائية :

- العينة العشوائية البحتة
- العينة المنتظمة
- العينة العشوائية البسيطة

***رابعا : التقييم اللاحق لنتائج العينة :***

بعد الاختيار العشوائي لمفردات العينة التي تم تحديدها وفقا لأهداف الاختبار ، يقوم المراجع الخارجي بفحص هذه المفردات ،واستنتاج المعلومات الضرورية عن المجتمع الذي سحبت منه . وحيث أن تحديد حجم العينة الضروري يعتمد علي القرارات الشخصية للمراجع الخارجي ، فقد يتطلب الأمر إجراء تقييم لاحق لنتائج العينة لتحقيق الدقة في التقدير لهذه النتائج عند مستوي الثقة المطلوبة .

وتختلف طريقة التقييم تبعا لخطة المعاينة المستخدمة ويظهر ذلك من الدراسات التي تناولت كيفية تقييم نتائج العينة في كل خطة من خطط المعاينة . ( الصبان ، ١٩٩٧ )

***وتري الباحثة أنه عند تطبيق العينة الإحصائية في اختبارات المراجعة :***

١.قد يكون هناك خطأ في اختيار العينة التي سيتم إسقاط مشكلة عملية المراجعة عليها .

٢. وقد لا يتلاءم المجتمع مع حجم العينة الإحصائية .

٣. يواجه خطأ استخدام أسلوب العينة بطريقة لا تتوافق مع المشكلة .

٤.بجانب ذلك قد يقيم المراجع النتائج بطريقة غير صحيحة .

**٥. أساليب اختيار وحدات العينات :**

بعد أن يفرغ مراجع الحسابات من تحديده لحجم العينة ، يتعين عليه اختيار وحداتها ، ولاشك أن عملية الاختيار هذه تحدد إلي مدى بعيد مدى ملائمة العينة للمجتمع أولا ، وبصرف النظر عن حجمها ، فقد يكون حجمها مناسبا ولكن الاختيار خضع لأحكام شخصية بحيث نتج عنه عدم تمثيل العينة للمجتمع تمثيلا صحيحا ، وبطبيعة الحال فإن الغرض من العينة ليس لذاتها ، وإنما للتعرف من خلالها إلي خصائص المجتمع ، فإن تمثله تمثيلا صادقا ، كانت أحكام المراجع غير موضوعية وخاطئة ، وتجدر الإشارة هنا إلي أن لابد من توقع مستوي خطأ معين عند قيامنا بالمراجعة عن طريق العينات لأنه مهما استعملنا الطرق الإحصائية لتحديد حجمها التحديد المناسب ، أو اختيار وحداتها الاختيار المناسب فلا مفر من احتمال احتواؤها علي أخطاء ، وقد يبدو لأول وهلة أن الطريقة الوحيدة لتجنب ذلك هي المراجعة الكاملة ١٠٠% للمستندات المختلفة إلا أنه حتى هذه الطريقة وبصرف النظر عن تكاليفها وعن استحالة تطبيقها عمليا لا تخلو من أخطاء فقد تمر أخطاء علي المراجع أيضا .

- طريقة الاختيار المستندة إلي الأحكام الشخصية .
- طريقة الاختيار المستندة إلي جداول الأرقام العشوائية .

- عينات المجموعات

- عينات المراحل المتعددة ( تنتوش ،١٩٩٨)

***٥,١ طريقة الاختيار المستندة إلي الأحكام الشخصية :***

هي تلك التي تعتمد علي الخبرة والحكم الشخصي لاختيار وحدات العينة ، ويعاب علي هذه الطريقة بأنها متحيزة لأنها تخضع لأحكام شخصية ، ثم إن فعاليتها محدودة بمدى قدرة الشخص الذي يقوم بالاختيار وحسن معرفته بعناصر المجتمع الذي يراد اختيار العينة منه ، إلا أنه لابد للمراجعين أن يستعملوا هذه الطريقة لاختيار وحدات عينات ذات طبيعة خاصة كمراجعة قيود التسوية في ٣١/ ١٢ ( إن لم يتقرر مراجعتها ١٠٠ % ) وإدخال قيود الإهلاك للأصول الثابتة وغيرها ضمن العينة . (تنتوش ،١٩٩٨)

***وتري الباحثة : أن هذه الطريقة قد تكون غير نزيهة لأنها تعتمد على الحكم الشخصي للمراجع ذلك يؤدي إلى حدث بعض الأخطاء أو التحيز في اختيار العينة . قد تكون هذه الطريقة ناجعة نتيجة خبرة صدق المراجع .***

***٥,٢ عينات المجموعات :***

يتم اختيار العينات حسب هذه الطريقة بأن نبدأ برقم محدد نختاره في قوائم العينات العشوائية ، ثم نأخذ مجموعة من المفردات أو البنود المتعاقبة ونفحصها .

وننتقل بعد ذلك إلي تدقيق مجموعة ثانية مبتدئين برقم محدد ونأخذ جميع مفردات هذه المجموعة المتعاقبة ، وبعدها ننتقل إلي فحص مفردات مجموعة ثالثة ، وهكذا .

فإذا اخترنا رقم ١٠٠٠ فإننا نفحص المستندات التي تحمل الأرقام من ١٠٠٠ إلي ١٠٢٠ وإذا اخترنا الرقم ١٣٥٠ كذلك فإننا ندقق المجموعة الواقعة بين الرقمين ١٣٥٠ إلي ١٣٧٠ وهكذا .

( عبد الله ، ٢٠٠٤)

ويعتبر كثير من المدققين أن هذه الطريقة أقل فعالية من اختيار أرقام عشوائية مفردة ، إلا أن هؤلاء يعترفون بأنها تقتصد في الجهد والوقت ، إذ يحصل المدقق علي المستندات التي تحفظ سويا وتعطي أرقاما متسلسلة . (عبد الله ، ١٩٩٩-٢٠٠٠)

### ٥,٣ عينات المراحل المتعددة :

تستخدم هذه الطريقة عندما يتكون المجتمع من مفردات أو بنود كبيرة العدد ، ويتم الاحتفاظ بها في أماكن متباعدة ومتعددة . فإذا شركة كبيرة مثلا تحتفظ بمخزونها السلعي في عدة مخازن تقع في فروع متعددة فإنه لا يعقل أن يتم جرد جميع أنواع البضاعة في جميع فروع الشركة . وباستعمال طريقة المعاينة للمراحل المتعددة فإن المدقق يقتصد بالوقت والجهد ، وبالتالي بالتكلفة . (عبد الله ، ١٩٩٩- ٢٠٠٠)

وتقتضي هذه الطريقة بأن يختار المدقق فروعا معينة ويفحص ضمن هذه الفروع بنودا محددة من المخزون السلعي وتتكون هذه الطريقة ، وكما يطبقها المدققين في الممارسة العملية ، من مرحلتين يتم بواسطة لمرحلة الأولية اختيار المخازن ، وتشتمل المرحلة الثانوية علي اختيار بنود البضاعة التي سيتم فحصها . وينطوي هذا النوع من المعاينة علي بعض الصعوبات مثل تلك الصعوبات التي تنشأ نتيجة عدم توازن ثقل جميع مفردات المجتمع . فإذا كان هناك مثلا عدة فروع صغيرة لشركة ما ، ولكن يوجد بينها عدد قليل من الفروع الكبيرة فإن استبعاد أو إدخال تلك الفروع في العينة قد يشكل تحيزا . ويكمن الحل في هذه الحالات علي الجمع بين طريقتي العينة الطبقية والمراحل المتعددة . فإذا اخترنا العينات عشوائيا من جميع بنود المخزون السلعي مثلا فإن ذلك يحتم فحص جميع المواقع التي تخزن فيها البضاعة بينما استعمال طريقة المراحل المتعددة يقود إلي تدقيق عدد محدود من المخازن . ( عبد الله ، ٢٠٠٤ )

## ٦ . تخطيط العينة :

يعتبر التخطيط الدقيق للعينة عنصراً أساسياً في حصول المراجع على عينة فعالة وتتسم بالكفاءة في نفس الوقت. وعند تخطيط عينة لأغراض اختبارات التحقق التفصيلية من الأرصدة والعمليات فإنه يجب على المراجع أن يأخذ في الحسبان الأهداف التي يراد تحقيقها، ويحدد الإجراءات التي يجب إتباعها لتحقيق هذه الأهداف. ويجب أن يأخذ المراجع في الاعتبار عند تخطيط العينة ما يلي :

أ ) العلاقة بين العينة والهدف من الاختبار. ويجب أن يكون المجتمع الذي تسحب منه العينة مناسباً لهدف المراجعة.

ب ) تقدير المراجع الأولي لمستويات الأهمية النسبية.

ج ) مستوى مخاطر القبول الخاطئ التي يكون المراجع على استعداد لقبولها.

د ) خصائص المجتمع، أي المفردات المكوِّنة لرصيد الحساب أو النوع من العمليات المطلوب فحصها.

هـ ) القيمة النقدية للخطأ المسموح به.

ويجب أن يستخدم المراجع حكمه المهني عند الربط بين هذه العوامل لأغراض تحديد حجم العينة المناسب.

ويشتمل تخطيط العينة على ست خطوات أساسية نتناولها فيما يلي :

### ٤,١ تحديد الهدف من الاختبار :

يجب أن يقوم المراجع بتحديد الهدف من الاختبار نظراً لأن تحديد المجتمع الذي يتم اختباره يتوقف على الهدف الذي يريد المراجع الوصول إليه من الاختبار. وقد يكون الهدف مثلاً التحقق

من وجود رصيد حساب معين أو للتحقق من أن الحساب كامل. وتستخدم معاينة المتغيرات على سبيل المثال للتحقق من القيمة الدفترية لحسابات المدينين أو القيمة الدفترية للمخزون السلعي.

### ٤,٢ تحديد المجتمع ووحدة المعاينة :

يجب أن يحدد المراجع المجتمع بما يناسب الهدف الذي يريد الوصول إليه من إجرائه لاختبارات المراجعة. ويتكون المجتمع من أرصدة الحسابات أو النوع من العمليات التي يهتم بها المراجع. وينطوي تحديد المجتمع على عدد من الاعتبارات تتعلق بوحدات المعاينة في المجتمع ككل، وما إذا كان المجتمع ككل متاحاً للاختيار منه، وتحديد تلك المفردات التي تكون جوهرية بصفتها المفردة. وقد تكون هذه المفردات الجوهرية تعبر عن الحسابات التي تكون أرصدتها كبيرة بدرجة تتجاوز مستوى الخطأ المسموح به. ويجب ألا تدخل هذه المفردات في المجتمع الذي تؤخذ منه العينة ويتم فحصها بصفة مستقلة.

#### ٤,٢,١ تحديد مستوى الثقة :

يتغير مستوى الثقة الذي يحدده المراجع لأغراض اختبارات التحقق التفصيلية عكسياً مع التغير في المستوى المقدر للمخاطر الرقابية (أي أنه كلما كان تقدير المراجع هو أن نظام الرقابة الداخلية قوي ، انخفض المستوى المقدر للمخاطر الرقابية، ومن ثمّ يؤثر على مدى اختبارات التحقق التفصيلية). ويستخدم المراجع حكمه المهني ، عند تحديد مستوى الثقة المرغوب فيه ، في اختبار معين للتحقق من الأرصدة أو العمليات. ويجب على المراجع أن يأخذ في الاعتبار المستوى العام للثقة والذي يرتبط بتقدير المراجع لمخاطر المعاينة.

#### ٤,٢,٢ تحديد الانحراف المعياري المتوقع للمجتمع :

يجب على المراجع تحديد القيمة النقدية المتوقعة للخطأ في المجتمع. ويخضع تحديد هذه القيمة أيضاً للحكم المهني للمراجع. وتحدد عادة على أساس نتائج المراجعة في السنة السابقة أو على

أساس نتائج عينة أولية صغيرة يتم سحبها لأغراض تقدير الانحراف المعياري المتوقع في المجتمع. ومن الطبيعي أن يزيد حجم العينة كلما زادت قيمة الانحراف المعياري المتوقع في المجتمع. ويبين النموذج رقم (٤) في الملحق المرفق لأوراق العمل نموذجاً يمكن استخدامه لتقدير الانحراف المعياري المتوقع للمجتمع باستخدام عينة أولية.

### ٤,٢,٣ تحديد الخطأ المسموح به :

يعبر الخطأ المسموح به عن الحد الأقصى للقيمة النقدية للخطأ الذي يمكن أن يكون موجوداً دون أن يجعل القوائم المالية محرفة بصورة جوهرية. والقيمة النقدية للخطأ المسموح به هي أحد العوامل التي تخضع للحكم المهني للمراجع، وهي ترتبط بدرجة كبيرة بالتقدير الأولي الذي يضعه لمستويات الأهمية النسبية. وكلما زادت القيمة النقدية للخطأ المسموح به احتاج المراجع إلى عينة ذات حجم أكبر.

### ٤,٣ تحديد حجم العينة :

يمكن للمراجع تحديد حجم العينة إما باستخدام جداول أحجام العينات، أو البرامج الإحصائية للحاسبات، أو باستخدام معادلة إحصائية بسيطة. وتظهر هذه المعادلة على النحو التالي :

$$ع = \frac{ث^{٢} \times ح^{٢} \times ن^{٢}}{م^{٢}}$$

حيث:

ع = حجم العينة.

ث = معامل الثقة، وهو عدد الانحرافات المعيارية الذي يقابل مستوى

الثقة الذي يرغب فيه المراجع.

ح = الانحراف المعياري المقدر للمجتمع، ويتم تحديده عادة باستخدام عينة أولية صغيرة، أو يمكن استخدام الانحراف المعياري للمجتمع الذي وجد في السنة السابقة.

ن = حجم المجتمع.

م = القيمة المسموح بها لخطأ العينة (قيمة الخطأ المسموح به مطروحاً منها القيمة النقدية للخطأ المتوقع)

ويمكن للمراجع تخفيض حجم العينة بتقسيم المجتمع إلى طبقات واختيار عينة عشوائية من كل طبقة على حدة.

### ٤,٤ اختيار مفردات العينة :

يجب على ***المراجع*** استخدام طريقة اختيار العينة التي يترتب عليها اختيار عينة ممثلة للمجتمع. ويفضل في اختبارات التحقق التفصيلية استخدام إحدى طرق الاختيار العشوائي التي سبقت الإشارة إليها.

### ٤,٥ تنفيذ إجراءات المراجعة :

يجب تنفيذ إجراءات المراجعة على جميع مفردات العينة. وإذا لم يتمكن المراجع من تنفيذ إجراءات المراجعة المخططة على بعض مفردات العينة فإن معالجة هذه المفردات تتوقف على أثرها في تقويمه لنتائج العينة. فإذا وجد المراجع أن تقويمه لنتائج العينة سوف يختلف إذا اعتبر هذه المفردات تحتوي على خطأ، فإنه يجب عليه استخدام إجراءات بديلة يمكن أن توفر دليلاً كافياً يمكنه من الوصول إلى استنتاج مناسب. أما إذا كان اعتبار تلك المفردات التي لم يمكن

فحصها تحتوي على خطأ لا يغير في تقويم المراجع لنتائج العينة، فلن تكون هنـــاك ضـــرورة لفحص هذه المفردات.

### ٤,٦ تقويم نتائج العينة :

يجب على المراجع تقدير القيمة النقدية للخطأ في المجتمع في ضوء نتائج العينة ويجب أن يأخذ في الاعتبار أثر هذا الخطأ المقدر على الهدف المحدد للاختبـــار وعلـــى المجـــالات الأخـــرى للمراجعة. ويقوم المراجع بمقارنة الخطأ الإجمالي المقدر في المجتمع مع القيمة النقدية للخطـــأ المسموح به.

***وتري الباحثة أنه عند تخطيط عملية المراجعة لكي يتم التوصل إلى عملية مراجعة قائمة على تطبيق المعايير المتفق عليها والمقبولة قبولا عاما يجب على المراجع اتباع خطوات التخطيط الست وهي :***

* تحديد الهدف من الاختبار لأنه عند تحديد الهدف يكون الصول إليه بسهولة ويسر ونسبة خطأ بسيطة .

* تحديد المجتمع ووحدة المعاينة فيجب أن لا يكون التحديد عشوائيا إنما قائم على أسس قاعـــد متعارف عليها .

* تحديد حجم العينة بناء على معايير أسس متعارف عليها لكي تتوافق مع عملية المراجعة .

* اختبار مفردات العينة .

* تنفيذ إجراءات المراجعة فبعد الانتهاء من الخطوات السابقة يتم البدء بتنفيذ عملية المراجعة .

* تقيم نتائج المراجعة ويجب على المراجع أن يتحري الدقة لكي تكون النتائج التي توصل إليها صحيحة متوافقة مع عملية المراجعة .

### ٧ . توثيق إجراءات المعاينة :

يجب على المراجع توثيق جميع الإجراءات التي قام بها عند استخدام عينات المراجعة لأغراض اختبارات التحقق التفصيلية للأرصدة والعمليات. وقد يتضمن توثيق إجراءات المعاينة ما يلي:

٤,٧ أهداف الاختبار ووصف لإجراءات المراجعة الأخرى المرتبطة بهذه الأهداف.

٤,٨ تعريف المجتمع ووحدة المعاينة.

٤,٩ تعريف الخطأ.

٤,١٠ تبرير لتحديد المراجع لمخاطر القبول الخاطئ، ومخاطر الرفض الخاطئ، والخطأ المسموح به، والقيمة النقدية للخطأ المتوقع في المجتمع.

٤,١١ أسلوب المعاينة المستخدم.

٤,١٢ طريقة اختيار العينة.

٤,١٣ وصف لإجراءات المعاينة التي تم تطبيقها، وقائمة بالأخطاء المكتشفة في العينة.

٤,١٤ تقويم لنتائج العينة وملخص بالاستنتاجات الكلية.

### ٨. تنفيذ إجراءات المراجعة وتقويم نتائج العينة :

يجب على المراجع تنفيذ إجراءات المراجعة على جميع مفردات العينة التي تم اختيارها. ولتقويم نتائج العينة فإنه يجب تحديد الحد الأعلى للخطأ في المجتمع ومقارنته بقيمة الخطأ المسموح به. ويتحدد الحد الأعلى للخطأ في المجتمع بمجموع العوامل التالية :

أ) القيمة المقدرة للخطأ، وهي تحدد لكل مفردة من مفردات العينة وذلك بحسب ما إذا كانت القيمة الدفترية للمفردة أقل من أو تزيد عن شريحة المعاينة المحسوبة. فإذا كانت أقل من شريحة المعاينة المحسوبة، يقسم الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الفعلية على القيمة الدفترية لتحديد

نسبة الخطأ. وتحدد القيمة المقدرة للخطأ لهذه المفردة بضرب نسبة الخطأ في شريحة المعاينة المحسوبة. أما إذا كانت القيمة الدفترية للمفردة تزيد عن شريحة المعاينة المحسوبة فتكون القيمة المقدرة للخطأ هي مقدار الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الفعلية للمفردة المعينة.

ب) الدقة الأساسية، وهي تحسب بضرب معامل الثقة في شريحة المعاينة المحسوبة.

ج) المسموحات الإضافية للقيمة المقدرة للخطأ، ويتم حسابها فقط بالنسبة لتلك الأخطاء التي تكتشف في مفردات تكون قيمها الدفترية أقل من شريحة المعاينة المحسوبة. ويتم ترتيب هذه الأخطاء تنازلياً (تبعاً لنسبة الخطأ) بدءاً بالخطأ ذي النسبة الأعلى وانتهاء بالخطأ ذي النسبة الأقل، أخذاً في الاعتبار التغيرات الإضافية في معامل الثقة للعدد الفعلي للأخطاء التي تم اكتشافها في العينة.

### ٩ . مداخل المعاينة :

هناك مدخلان للمعاينة يمكن للمراجع إتباع أي منهما في ضوء تقديره المهني وظروف العملية وطبيعة الأدلة والقرائن التي ينبغي الحصول عليها. ويتمثل هذان المدخلان في المعاينة الإحصائية والمعاينة غير الإحصائية. وعلى الرغم من اختلاف الأسس التي يقوم عليها كل من المدخلين إلا أن تطبيق أي منهما يتطلب استخدام التقدير المهني للمراجع في جميع مراحل المعاينة من تخطيط العينة، وتنفيذ اختبارات المراجعة، وتقويم نتائج العينة.

يقصد بالمعاينة الإحصائية أي مدخل للمعاينة تتوافر فيه صفتان مجتمعتان:

**(أ) اختيار العينة عشوائياً**

**(ب) استخدام نظرية الاحتمالات** لتقويم نتائج العينة بما في ذلك قياس مخاطر المعاينة.

ويقصد بالمعاينة غير الإحصائية أي مدخل للمعاينة لا تتوافر فيه هاتان الصفتان معاً. وتقوم المعاينة الإحصائية على افتراض أنه – في حدود مستوى معين للثقة ومستوى مسموح به

لمخاطر المعاينة – فإن أي عينة يتم اختيارها عشوائياً من مفردات مجتمع ما سوف تعكس نفس الخصائص التي تحدث في هذا المجتمع. على ذلك، يمكن للمراجع استخلاص استنتاجات مناسبة على أساس معلومات يتوصل إليها من عينة صغيرة ممثلة للمجتمع. وتتميز طرق المعاينة الإحصائية عن طرق المعاينة غير الإحصائية في أن الأولى تمكن المراجع من الحصول على مقياس رياضي لدرجة عدم التأكد الناتجة من فحص جزء فقط من المجتمع. بمعنى أن المعاينة الإحصائية تمكن المراجع من قياس مخاطر المعاينة، الأمر الذي لا توفره المعاينة غير الإحصائية.

ويجب أن يقرر المراجع أي مدخل للمعاينة هو الأنسب لاستخدامه لأغراض المراجعة. ويتوقف هذا الاختيار أساساً على اعتبارات التكلفة والمنفعة. ونظراً لأن كل من طرق المعاينة الإحصائية وطرق المعاينة غير الإحصائية يمكن أن توفر أدلة مراجعة كافية، فإن المراجع يختار بينهما بعد الأخذ في الحسبان التكلفة والمنفعة النسبية لكل منها في الظروف المعينة. وتساعد المعاينة الإحصائية المراجع في تصميم عينة تتسم بالكفاءة، وقياس كفاية أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، وتقويم نتائج العينة. وسواء استخدمت المعاينة الإحصائية أو المعاينة غير الإحصائية، فإن هناك دائماً مخاطر للمعاينة.

(www.gccaao.org/us١١_٠١.html - ٢٢٢k)

### ١٠ . مزايا استخدام أساليب العينات الإحصائية

يؤدي استخدام أساليب المعاينة الإحصائية إلي تحقيق عدة مزايا من أهمها :

١٠,١ تحديد حجم العينة بشكل موضوعي بناء علي تقدير المراجع المهني وعلى خبراته السابقة ومعرفته بالمجتمع محل الفحص .

١٠,٢ إمكان تقدير احتمال خطأ نتائج المعاينة ، أي احتمال أن يكون التقدير صحيحا أو غير صحيح .

١٠,٣ يصعب التنبؤ بمفردات العينة ، ويرجع ذلك إلي اختيار المفردات بشكل عشوائي حيث يكون لكل مفردة نفس الفرصة لاختيارها مما يجعل التنبؤ بمفردات العينة صعبا إن لـــم يكن مستحيلا .

١٠,٤ يمكن نظام المعاينة الإحصائية المراجع من تقسيم العمل بين المراجعين دون خوف علي النتائج مادامت خطة المعاينة تتم علي أساس علمي وموضوعي .

١٠,٥ يمكن نظام المعاينة الإحصائية المراجع من أن يحدد الدقة المرغوبة من نتائج العينـــة ومستوي الثقة في النتائج .

١٠,٦ تسمح العينة الإحصائية بحساب درجة المصداقية ، وحساب خطر الاعتماد علي العينات .

١٠,٧ يتطلب أسلوب العينات من المراجع التخطيط للمراجعة بشكل منظم علي عكس العينات غير الإحصائية .

١٠,٨ يسمح أسلوب العينات للمراجع بوضع قوائم موضوعية لمجتمع العينة ، كما أنه يمكـــن من أخذ خطر المعاينة في الاعتبار باستخدام حسابات رياضية مقبولة .

١٠,٩ استخدام أسلوب العينات الإحصائية يؤدي بالمراجع إلي تطوير عمله خاصة ما يتعلـــق بأدلة الإثبات وكيفية الحصول عليها ، كما أنه يجعل المراجع أكثر إحساسا بموضوعية عمله ، الأمر الذي يمكنه من الدفاع عنه ضد أي دعاوى قضائية .

١٠,١٠ يوفر منهج العينات الإحصائية أسلوبا أكثر دقة لسحب نتائج العينة علي الحجم الكبير من البيانات . وربما أكثر من الفحص الكامل لكل البيانات خصوصا عند إنجاز العينة باهتمام ودقة بواسطة مجموعة من المراجعين ذوي الكفاءة .

١٠,١١ يوفر أسلوب العينات الإحصائية مقدرة أكبر علي توضيح اقتراحاتهم للموكلين .

(عبد الوهاب ،٢٠٠٥)

***وتري الباحثة : أنه عند استخدام أسلوب العينة الإحصائية أكثر دقة ويؤدي بالمراجع لتطوير مهنته بأكثر مصداقية وتحري للعدالة عند إصدار الرأي في القوائم المالية .***

## ١١ . طرق اختيار العينة :

هناك العديد من الطرق التي يمكن للمراجع استخدامها لاختيار المفردات التي تتضمنها العينة. ويتوقف اختيار أي من هذه الطرق على الغرض من المعاينة، وأهداف المراجعة المراد تحقيقها، وطبيعة المجتمع الذي تسحب منه العينة، وطبيعة أدلة المراجعة التي يريد المراجع الحصول عليها. وتتراوح هذه الطرق بين طرق الاختيار الحكمي وطرق الاختيار العشوائي. ونتناول فيما يلي طرق اختيار العينة التي يشيع استخدامها في الواقع العملي.

### ١١,١ طرق الاختيار الحكمي :

يقوم المراجع عند استخدامه لطرق الاختيار الحكمي باستخدام تقديره المهني لتحديد عدد، وأيّ المفردات التي يجب أن تتضمنها العينة. بمعنى أن المفردات التي تدخل ضمن العينة يتم اختيارها دون تحيز متعمد وبدون أي سبب خاص لإدخال أو استبعاد مفردات معينة من العينة. ولا يقصد بالاختيار الحكمي أن يتم اختيار مفردات العينة بدون حرص كافٍ، وإنما يتم اختيار مفردات العينة بطريقة يتوقع منها المراجع أن تكون العينة ممثلة للمجتمع. ويعتبر الاختيار

الحكمي مفيداً عند استخدام المعاينة غير الإحصائية. إلا أنـــه لا يـــستخدم لأغـــراض المعاينـــة الإحصائية نظراً لأنه لا يمكن المراجع من قياس احتمال اختيار عينة ممثلة للمجتمع.

### ١١,٢ طرق الاختيار العشوائي :

تتمثل طرق الاختيار العشوائي في كل من طرق الاختيـــار باســـتخدام الأرقـــام العـــشوائية، والاختيار المنتظم مع بداية عشوائية، والاختيار على أساس المعاينة الطبقية.

#### ١١,٢,١ الاختيار على أساس الأرقام العشوائية :

يمكن للمراجع اختيار العينة باستخدام جداول الأرقام العشوائية أو باستخدام أرقام عشوائية يتم تحديدها باستخدام الحاسب. وتضمن طرق الاختيار على أساس الأرقام العشوائية أن كل مفـــردة من مفردات المجتمع تكون لها نفس فرصة الاختيار مثل غيرها من المفردات، وأن لكل عينـــة نفس فرصة الاختيار مثل غيرها من العينات من نفس الحجم.

ويمكن للمراجع اختيار العينة مع الإحلال أو بدون إحلال. بمعنى أنه يمكن الاختيـــار مـــع أو بدون إحلال المفردة في المجتمع بعد اختبار الصفة أو القيمة الخاصة به. وقد يؤدي الاختيار مع الإحلال إلى اختيار مفردة ما في العينة أكثر من مرة. ومن الناحية العملية، فإن المراجع يقـــوم عادة باختيار مفردات العينة بدون إحلال. ويستخدم الاختبـــار العـــشوائي باســـتخدام الأرقـــام العشوائية في المجالات التي تكون فيها مفردات المجتمع مرقمة (مثـــل الفـــواتير المرقمـــة، أو الشيكات، أو الحسابات المرقمة وغيرها) ويعتبر الاختيار باستخدام الأرقـــام العـــشوائية مفيـــداً لأغراض كل من المعاينة الإحصائية والمعاينة غير الإحصائية.

#### ١١,٢,٢ الاختيار المنتظم مع بداية عشوائية :

يقوم المراجع في هذه الطريقة بتحديد فترة محسوبة للعينة وذلك بقسمة عدد مفردات المجتمع على حجم العينة، ثم يقوم باختيار رقم عشوائي كنقطة بداية في الفترة المحسوبة الأولى. ويـــتم

اختيار مفردة واحدة في كل فترة محسوبة بدءاً من نقطة البداية العشوائية. فإذا كان المراجع يرغب في اختيار عينة من ١٠٠ مفردة من مجتمع يتكون من ٣٠,٠٠٠ مفردة فإن طول الفترة المحسوبة يكون ٣٠٠. ويقوم المراجع باختيار نقطة بداية عشوائية (رقم عشوائي من ١ إلى ٣٠٠)، ويختار المفردة التي ترتيبها ٣٠٠ من نقطة البداية العشوائية، ثم تختار المفردة التي ترتيبها ٣٠٠ بعد المفردة الأولى التي تم اختيارها، وهكذا. فإذا افترضنا أن نقطة البداية العشوائية كانت ١٢٦ فإن مفردات العينة سوف تتضمن المفردات التي ترتيبها ١٢٦، ٤٢٦، ٧٢٦، ١٠٢٦، ... وهكذا إلى أن نصل إلى ١٠٠ مفردة هي حجم العينة.

ونظراً لاختيار رقم بداية عشوائية، فإن طريقة الاختيار المنتظم تساعد على توفير عينة تتيح لكل مفردة في المجتمع فرصة متساوية للاختيار. وإذا كان المجتمع مرتباً بطريقة عشوائية، فإن استخدام طريقة الاختيار المنتظم يحقق نفس مزايا الاختيار باستخدام الأرقام العشوائية. ويمكن استخدام هذه الطريقة لأغراض كل من المعاينة الإحصائية وغير الإحصائية

***١١,٢,٣ المعاينة الطبقية :***

يتم في المعاينة الطبقية تقسيم المجتمع إلى مجموعات، يطلق عليها طبقات، وذلك على أساس خاصية مشتركة بين مفردات كل مجموعة، ثم يتم اختيار عينة عشوائية من كل طبقة على حدة. على سبيل المثال، يمكن للمراجع تقسيم حسابات المدينين لدى عميل المراجعة إلى ثلاث طبقات: الحسابات التي تكون أرصدتها ٣٠,٠٠٠ ريال أو أكثر، الحسابات التي تقع أرصدتها بين ١٠,٠٠٠ ريال إلى ٣٠,٠٠٠ ريال، والحسابات التي تكون أرصدتها ١٠,٠٠٠ ريال أو أقل. وقد يقوم المراجع بإرسال مصادقات إيجابية لجميع المدينين الذين تكون أرصدة حساباتهم ٣٠,٠٠٠ ريال أو أكثر، وإرسال مصادقات إيجابية لعينة عشوائية من المدينين الذين تقع أرصدة

حساباتهم بين ١٠,٠٠٠ ريال، ٣٠,٠٠٠ ريال، واستخدام المصادقات السلبية لعينة عشوائية من المدينين الذين تكون أرصدتهم ١٠,٠٠٠ ريال أو أقل.

ويتمثل الهدف الرئيسي لاستخدام المعاينة الطبقية في تخفيض أثر التشتت في قيم مفردات المجتمع وبالتالي تخفيض حجم العينة. ويمكن أن تستخدم هذه الطريقة في كل من المعاينة الإحصائية والمعاينة غير الإحصائية. وتعتبر هذه الطريقة مفيدة بصفة خاصة في تخفيض حجم العينة عند استخدام المراجع لطريقة المتوسط (وهي إحدى الطرق التقليدية لتقدير قيمة المجتمع على أساس متوسط قيمة المفردة في العينة). ومن ثم فهي تستخدم أساساً في عينات المراجعة لأغراض اختبارات التحقق من الأرصدة.

وبصفة عامة، فإن استخدام المراجع لإحدى طرق اختيار العينة يتوقف على أهداف المراجعة، وخصائص المجتمع الذي ستسحب منه. (www.gccaao.org/us١١_٠١.html - ٢٢٢k)

***وتميل الباحثة : إلي أسلوب الاختيار على أساس الأرقام العشوائية لأنه يعتمد في تحديدها على الحاسب الآلي لأن الحاسب الآلي يكون أكثر دقة في عملية التوصل إلي النتائج المطلوبة .***

# المبحث الثاني

# مخاطر استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة

## ١ـ المقدمة

إن أهداف الرقابة الداخلية لا تتغير بتغير أشكال النظم المحاسبية المستخدمة في المشروع ، يدوية كانت أم اليكترونية فدراسة وتقييم عناصر نظام الرقابة الداخلية ما زالت تمثل حجر الزاوية لعملية التدقيق في ظل نظام المحاسبة الالكترونية كما هي عليه بالنسبة للنظم المحاسبية اليدوية . (عبد الله ، ٢٠٠٤)

حيث تهدف المحاسبة إلي إمداد إدارة المنشأة بالمعلومات الضرورية لكافة أوجه النشاط والمتعلقة بنتائج الأعمال والمركز المالي والتدفقات النقدية في نهاية الفترة المالية ، من أجل مساعدتها للقيام بعمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الملائمة ، والمحافظة علي أصول المنشأة وممتلكاتها من العبث والسرقة والاختلاس وحماية حقوقها لدي الغير . (خندقجي ،٢٠٠١)

ولقد أدي ظهور وانتشار الشركات المساهمة والشركات القابضة في أرجاء المعمورة إلي زيادة هائلة في الإنتاج والتسويق والعمليات المالية خلال العشرين سنة الماضية من القرن العشرين ، مما أوجد الحاجة إلي استخدام تقنيات عالية في معالجة البيانات المالية المحاسبية وعملية المراجعة بدلا من الطريقة اليدوية ، وهذا أدي بدوره إلي استخدام الحاسب الآلي في تشغيل البيانات نظرا لسرعة إنجاز الأعمال ودقتها وهذا يؤكد أهمية استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة . (جربوع ، ٢٠٠٦)

إن استخدام النظم الالكترونية يؤثر تأثيرا ملموسا في طبيعة علاقة التنظيم بين مراكز النشاط المختلفة ، وفي قواعد تقسيم العمل ، وفي أساليب تشغيل البيانات المحاسبية وطرق الاحتفاظ بها واستعادتها عند الحاجة إليها ، وفي أشكال السجلات والدفاتر والتقارير الأمر الذي يؤثر في النهاية علي نوعية إجراءات الرقابة المتبعة داخل المشروع . (عبد الله ، ٢٠٠٤)

حيث يطبق المدقق نفس القواعد والإجراءات المستعملة في تـدقيق الـسجلات والمعلومـات المحاسبية التي تنتج يدويا علي السجلات والمعلومات المحاسبية التي ينتجها الحاسب الآلي ، وإن التميز الرئيسي بين فحص السجلات التي تنتج يدويا وبين تلك التي تنتج بواسطة الحاسب الآلي يكمن في الكيفية التي يطبق فيها المدقق تلك القواعد والإجراءات . (عبد الله ، ١٩٩٩-٢٠٠٠)

ولكن توجد مخاطر محيطة بعملية المراجعة والناتجة عن استخدام الحاسـب الآلـي والتـي أوضحها المعيار الدولي للمراجعة رقم (٤٠١) والذي ينص علي ما يلي :

" إنه يجب علي المراجع أن يأخذ بعين الاعتبار نظام المعلومات الالكتروني عنـد تـصميم إجراءات المراجعة لتخفيض مخاطر المراجعة إلي أدني حد ممكن . كما أن استخدام الطريقـة اليدوية وتقنيات الحاسوب سوف يؤدي إلي الحصول علي دليل موضوعي كاف . وفي جميـع الأحوال فإن بعض الأنظمة المحاسبية التي تستخدم في التطبيقات الهامة للعمليات ، وربما يكون من الصعوبة أو المستحيل حصول المراجع علي بيانات معينة لفحصها أو الاستفسار عنهـا أو لتأكيدها بدون مساعدة الحاسوب . ( معيار دولي ٤٠١ )

ولكن بالرغم من انتشار استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة في كثير من دول العالم ، إلا أن استخدام تقنيات الحاسوب في قطاع غزة / فلسطين تواجه معوقات كثيرة منها :

- عدم وجود الإمكانيات المادية بسبب تردي الأحوال المالية فـي ظـل ظـروف الاحـتلال الإسرائيلي .
- عدم الإلمام بكيفية استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة من قبـل مكاتـب وشـركات المراجعة .
- عدم تعاون موظفي العملاء لتسهيل عملية استخدام الحاسب الآلي فـي عمليـة المراجعـة ، ومدى استخدام ضوابط الجودة النوعية في عملية المراجعة . (مرجع سابق ، ٢٠٠٦)

## ٢ . مفهوم وماهية مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية:

لم يتغير مفهوم المراجعة نتيجة ظهور الأنظمة الإلكترونية، واستخدامها في المجال المحاسبي، كما أنه لا يوجد فرق بين مفهوم مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المعقدة وتلك النظم غير المعقدة ، إلاّ أن الاختلاف بين بيئة نظم المعلومات المحاسبية اليدوية، والبيئة الإلكترونية، كان له تأثير على تنفيذ مهام عملية المراجعة من عدة نواحي، منها التأثير على الأساليب والمداخل المستخدمة في عملية المراجعة، ويمكن توضيح الفرق بين البيئتين كما يلي:

أ- مفهوم بيئة نظم المعلومات المحاسبية اليدوية:

هي البيئة التقليدية التي يتم فيها استخدام الأسلوب اليدوي لمعالجة البيانات، في جميع أو معظم العمليات الخاصة بالنظام.

ب- مفهوم بيئة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية:

هي البيئة التي يتم فيها استخدام الحاسب الإلكتروني لمعالجة البيانات، سواء في مرحلة الإدخال، أو مرحلة التشغيل، أو مرحلة المخرجات.

وعليه فإن استخدام جهاز أو أكثر من أجهزة الحاسب الإلكتروني – لأي نوع أو حجم – في معالجة البيانات المالية، وسواء كانت هذه الأجهزة ملك للشركة أو ملك لأطراف خارجية، تجعل نظام المعلومات المحاسبي للشركة نظام معلومات محاسبي إلكتروني.

( www.socpa.org.sa/AU/main.htm - ٧k)

## ٣ـ أهداف مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية :

إن تحديد أهداف المراجعة التي يجب على المراجع تحقيقها يعد جزء من تنفيذ مهـام عمليـة المراجعة، وهدف المراجعة " هو هدف المراجع في الحصول على أدلة مراجعة عن مجموعـة تأكيدات متعلقة بالقوائم المالية ".

وبعبارة أخرى، تتطابق أهداف المراجعة عموماً مع مزاعم الإدارة، كما في تأكيـد الإدارة أن المخزون موجود، وهنا يعتبر أحد أهداف المراجعة هو الحصول على دليل مراجعـة يثبـت أن المخزون موجود فعلاً.

وتنص الفقرة رقم (١٢) من المعيار الدولي رقم ( (ISA No.٤٠١) (الصادر عـن الإتحـاد الدولي للمحاسبين (٢) IFAC على أنه " لا تتغير أهداف المراجعة المحددة للمراجع سـواء تـم تشغيل ومعالجة البيانات المحاسبية يدوياً أو عن طريق استخدام الحاسب الإلكتروني ".

وعليه فإن الهدف العام للمراجعة لم يتغير في ظل بيئة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، إلاّ أن استخدام الحاسب الإلكتروني يغير من طريقة معالجـة وتخـزين واسـترجاع واتـصال المعلومات المالية، وقد يؤثر على المحاسبة وعلى نظم الرقابة الداخلية المستخدمة في الـشركة، ووفقاً لذلك فإن بيئة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية قد تؤثر في الآتي:

- إجراءات المراجع للحصول على فهم كافي عن النظام المحاسبي ونظـام الرقابـة الداخليـة المرتبط به.

تقييم المراجع للخطر الحتمي وخطر الرقابة عندما يقوم المراجع بتقييم خطر المراجعة.

**وتتأسس الأهداف العامة للمراجعة على :**

**أ- الثقة :**

أي أن الرقابة الداخلية للنظام تعطي الثقة المستمرة عن طبيعة معالجة العمليات المالية، وبالتالي تكون البيانات والمعلومات صحيحة ودقيقة وكاملة وآمنة.

ب- **الإجراءات :**

أي أن إجراءات المعالجة صحيحة وفعالة أثناء تشغيل النظام.

**ج- الدقة :**

أي أن النظام ينتج معلومات مالية أو أي معلومات أخرى تتميز بالدقة.

د- **الكفاءة والفعالية :**

سوف يتم تقييم تكلفة الكفاءة والفعالية للنظام، وإن كانت أجهزة النظام أو البرامج تقدمان خدمة مرضية وتلبي حاجات المستفيد .

**وفي ضوء ما تقدم يمكن تناول أهداف مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في النقاط التالية:**

١. التأكد من فعالية الرقابة الداخلية للبيانات وأجهزة الحاسب الإلكتروني وشبكات توصيل الأجهزة من وصول غير المصرح لهم، بهدف النسخ أو التعديل أو التدمير.
٢. التأكد من أن امتلاك البرامج وتطويرها يتم بموجب تفويض الإدارة.
٣. التأكد من أن أي تعديل للبرنامج يتم بموجب تفويض وموافقة الإدارة.
٤. التأكد من أن معالجة العمليات المالية والملفات والتقارير وأي سجلات إلكترونية أخرى تتم بدقة وبشكل كامل.
٥. التأكد من أن البيانات المصدرية التي بها أخطاء يتم تمييزها ثم معالجتها طبقاً لسياسات الإدارة.
٦. التأكد من أن ملفات نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني تتميز بالدقة والاكتمال والسرية.

## ٤ . مميزات خاصة بالأنظمة التي تستخدم الحاسب الآلي :

يمكن تلخيص الخصائص الرئيسة التي ينفرد بها النظام المحاسبي الممكن أو المحوسب وتحتاج إلي عناية خاصة من المدقق بما يلي :

٤,١ تركيز وحصر إجراءات الضبط الداخلي ، والعمليات المحاسبية والمهام الإجرائية ضمن وحدة الحاسب الآلي التنظيمية .

٤,٢ مكننة بعض إجراءات الضبط الداخلي بتضمين وسائل الضبط للبناء الآلي أو البرامج الموضوعة للحاسب الآلي والتي لم تكن ممكنة في النظام اليدوي .

٤,٣ زيادة أهمية دقة وتحديث نظام التوثيق المستندي.

٤,٤ احتمال الاستغناء عن المستندات المألوفة والتي تكون في العادة علي شكل أوراق سميكة . (عبد الله ، ٢٠٠٤)

٤,٥ استخدام وسائل خاصة لتخزين المعلومات مثل بطاقة التثقيب والأشرطة الورقية ( قديما ) والأشرطة الممغنطة والاسطوانات . (عبد الله ، ١٩٩٩-٢٠٠٠)

## ٥ . أهمية مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية:

ظهرت أهمية مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، كنتيجة طبيعية لعالم تسوده التكتلات الاقتصادية، وتعاظم حجم التجارة العالمية، وضخامة الاستثمارات، والتقدم المذهل في تكنولوجيا المعلومات المبنية على استخدام الحاسبات الإلكترونية ونظم الاتصالات، وعليه يمكن تناول أهمية مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية من خلال شرح الآثار السلبية التي خلفتها المتغيرات العالمية على مهنة المراجعة، حيث تظهر الحاجة الملحة لخدمات مراجعة نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية .

**وفيما يلي هذه السلبيات :**

أ- ضعف الموقف التنافسي بمكاتب المحاسبة والمراجعة المحلية أمام مكاتب المحاسبة والمراجعة الأجنبية .

ب- فقدان كثير من عملاء المكاتب المهنية الصغيرة والمتوسطة الحجم .

ت- استقطاب المكاتب الأجنبية للمحاسبة والمراجعة ذوي الخبرة والمتميزين بالكفاءة والفعالية من المكاتب المحلية .

ث- إمكانية تسرب بعض المعلومات لجهات خارجية . ( ٧ - www.socpa.org.sa/AU/main.htm )

***وتري الباحثة : أنه بالرغم من وجود بعض السلبيات لاستخدم الحاسب الآلي إلا أن هذه السلبيات لا تذكر بجانب الايجابيات لاستخدامه ما يختصر الوقت والجهد ودقة نتيجة استخدام الحاسب الآلي .***

## ٦ . مجالات عمل المراجع الخارجي في ظل نظام الحاسب الالكتروني:

يؤدي استخدام الحاسب الآلي في الأنظمة المحاسبية إلي مواجهة المراجع الخارجي بعديد من التغيرات التي ترتبط بخصائص ومواصفات الحاسب . وبالرغم من تغير الظروف التي يعمل في ظلها المراجع إلا أن أهداف المراجعة الخارجية تظل كما هي ولكن أساليب المراجعة وإجراءاتها هي التي تحتاج إلى تعديلات أساسية وصولا لتحقيق أهداف المراجعة . ( محمد، ١٩٨٢ )

وتتم المراجعة بالحاسوب عن طريق برامج المراجعة العامة وهي مجموعة برامج جاهزة قادرة علي أداء بعض عمليات التشغيل التي تفيد المحاسبين القانونيين في تنفيذ خطوات المراجعة للأنظمة المحاسبية الالكترونية . (القاضي،١٩٩٧)

لقد دخل الحاسوب إلي كافة مناحي الأنظمة المالية والتشغيلية ، لذا وجب علـــي لمراجـــع أن يتعامل بشكل يلاءم ذلك التطور في هذه المناحي حتى يؤدي عمله بما يتلاءم مع هذه التقنيات ، مع إيجاد الآليات التي تساعد المراجعين علي تقييم الضوابط التي تحكم نظم الحاسوب والتي من خلالها يتم جمع وتوثيق وتلخيص وعرض البيانات لدي الجهات الخاضعة للمراجعة .

ويجب علي المراجع أن يقوم بتعزيز الخبرة للتحقق من سلامة الضوابط الرقابية . وأن يعتمد في ذلك المعايير الدولية المعتمدة من قبل جمعية مراجعة ومراقبة أنظمة المعلومـــات ISACA لتحقيق مجموعة من الأهداف ، ومن أهمها :

٦,١ تقييم مدى حماية الأصول المعلوماتية: وذلك من خلال مراجعة وتقييم تصميم وتطبيق صلاحيات الدخول على البيانات وأمن مركز المعلومات وتوافر الـــضوابط اللازمـــة للحفاظ عليه بالإضافة إلى أمن شبكات نقل المعلومات وكفاءة خطة مواجهة الكوارث للتأكد من صحة واســـتقامة وســـرية وتـــوافر الأصـــول المعلوماتيـــة Integrity Confidentiality and Availability .

٦,٢ مراجعة وتحليل الأنظمة والتطبيقات والبنية لتقنية المعلومات: ويتم ذلك مـــن خـــلال مراجعة وتقييم عمليات شراء وتركيـــب وصـــيانة أجهـــزة ومكونـــات الحاســـوب HARDZAREوالشبكات Networks بالإضافة إلى مراجعـــة وتقيـــيم عمليـــات تطوير وشراء وتطبيق وصيانة برمجيات النظم (Systems Software) للتأكد مـــن كفاءة وفعالية تلك العمليات في تسيير عمليات إدارة التقنية لـــدى الجهـــة الخاضـــعة للمراجعة وتحقيق الغرض المطلوب منها في ضوء الأهداف التشغيلية والاستراتيجية المحددة.

٦,٣ تقييم كفاءة وفعالية واقتصادية استعمال تقنية المعلومات لتنفيذ المهام المطلوبة: ويتم ذلك من خلال مراجعة ممارسة إدارة تقنيات المعلومات لأعمالها للتأكد من مدى كفاءة استغلالها للموارد الفنية المتاحة لها لتنفيذ المهام المطلوبة وفقاً للأولويات التي تفرضها الأهداف التشغيلية المحددة من قبل الإدارات المختصة لدى الجهة الخاضعة للمراجعة.

تقييم مدى التقيد بالسياسات وإجراءات العمل المقررة: ويتم ذلك من خلال مراجعة التزام وتقيد إدارة تقنية المعلومات بتطبيق السياسات وإجراءات العمل والضوابط المقررة من الجهات المختصة للتأكد من سلامة عملياتها وتوافق مخرجات النظم المطبقة مع تلك السياسات والإجراءات . ( e٤all.dubai.ae/content/view/١١٦/٥٤/lang,ar_AE/ - ٢٩k )

**فالمسئولية العامة للمراجع لن تتغير فمازال المراجع مسئولا عن :**

أ- اختبار مدى دقة السجلات وكمالها واكتمالها.

ب- اختبار مدى شرعية الإيرادات والنفقات وارتباطها بهدف المنشأة وتمشيها مع اللوائح والتشريعات.

ج- اختبار مدى تمثيل الحسابات والقوائم الختامية لحقيقة أوضاع المشروع .

د- اختبار سلامة تقييم الأصول والالتزامات ومدى المحافظة علي الأصول المملوكة ومدى تمثيل السجلات لحقيقة أوضاع الأصول المملوكة .

ه- اكتشاف التلاعب . ( محمد،١٩٨٢)

***وتري الباحثة: أنه يجب على المراجع أن يكون مسئولا مسئولية تامة عن ما سبق ذكره حتى يتحري أي أخطاء حتى لو كانت بسيطة ناتجة عن استخدم الحاسب الآلي ، وبالتالي يخلي مسئوليته بشكل جزئي عند مراجعة حسابات الشركة .***

## ٧ . بعض أساليب برامج المراجعة عند تقييم المخزون السلعي :

٧,١ تحديد عناصر المخزون السلعي التي يجب علي الشركة التخلص منها في أسرع وقت ممكن تطبيقا لسياسة المشروع في هذا الشأن – مثل حالة التخلص من عناصر المخزون المعرضة للتقادم .

٧,٢ مقارنة بيانات ملف المخزون عن الفترة الحالية مع بيانات ملف المخزون عن الفترة السابقة لتحديد أية اختلافات جوهرية في عدد الوحدات أو تكلفة الوحدة .

٧,٣ مقارنة كميات المخزون مع الكميات التي تم بيعها وذلك لتحديد العناصر التي يمكن أن تتقادم .

٧,٤ اختبار عينة من نتائج الجرد الفعلي ومقارنتها بكميات العناصر نفسها في ملف المخزون.

٧,٥ اختبار تسلسل أرقام ( ترميز ) عناصر المخزون وتحديد الأرقام الضائعة .

٧,٦ اختيار عينة من سجلات ملف المخزون للتأكد من إتباع سياسة التسعير المحددة .

٧,٧ تحديد صافي القيمة البيعية لعناصر المخزون في نهاية الفترة باستخدام بيانات أسعار البيع وتحديد العناصر التي تزيد تكلفتها علي صافي القيمة البيعية .

## ٨. عمل المراجع الخارجي في ظل بيئة محوسبة :

إن العمل ظل بيئة محوسبة بالكامل، أتاح للمراجعين فرص جديدة للحصول على نتائج يصعب الحصول عليها بالطريقة التقليدية للمراجعة ولاسيما في الحالات التي يتم فيها مراجعة بيانات مخزنة في الحاسوب تتجاوز مستنداتها ومستخرجتها الورقية آلاف الوثائق والمستندات .

ومن هذا المنطلق يجب علي المراجع الخارجي أن يتعلم التقنيات التي تساعده في عملية المراجعة والتي تمكن المراجعين من فحص عدد كبير من العمليات والبيانات المتوفرة في الحاسوب وتحليلها، وكشف الحالات غير الاعتيادية (الاستثنائية) منها بكفاءة عالية، الأمر الذي

ساعد على تنفيذ الاختبارات للتحقق من كفاءة نظام الضبط الداخلي والاختبارات الجوهرية بشكل فعال . ( e٤all.dubai.ae/content/view/١١٦/٥٤/lang,ar_AE/ - ٢٩k )

***وتري الباحثة أن البيئة المحوسبة وفرت الكثير من الوقت الجهد علي المراجع .***

## ٩ . العلاقات التنظيمية في إدارة الحاسب الإلكتروني:

أن إدارة الحاسب الالكتروني هي الوحدة الإدارية المسئولة عن تشغيل البيانات الكترونيا واستخراج النتائج المطلوبة في حدود التفويض العام أو التفويضات الخاصة الممنوحة لها من الإدارة العليا .

إن أهمية دور الإدارة في ضمان سلامة البيانات المحاسبية يتطلب تنظيمها بصورة مناسبة توضح مراكز السلطة والمسؤولية وحدود واختصاصات كل مركز وظيفي . هذا ولا يوجد شكل نمطي لتنظيم إدارة الحاسب الآلي حيث أن ذلك يتوقف علي حجم المشروع وعلي مدى تكامل النظام الالكتروني نفسه . ولكن يمكن القول بصفة عامة ، أن المراكز الوظيفية التالية يجب أن تتوافر في إدارة الحاسب الالكتروني . (عبد الله ، ٢٠٠٤)

### ٩,١ مدير إدارة الحاسب الالكتروني EDP Manager

ويكون مسئولا عن جميع أعمال الإدارة ، وعن وضع إجراءات الرقابة الداخلية التي تضمن حسن سير العمل وعن توزيع العمل بين المشرفين أو رؤساء الأقسام . وفي العادة يكون هذا الشخص ذا قدرة علمية وعملية تسمح له بالقيام بأعباء هذا المركز الوظيفي ، وذلك خلاف استعداده الطبيعي لاحتلال وظيفية قيادية.

### ٩,٢ محلل النظم System Analyst

ويكون مسئولا عن تصميم أدوات ووسائل تشغيل النظام الالكتروني وتصميم خرائط البرامج وخرائط النظام وفقا لأحدث النظريات والأساليب الفنية .

ولا يتأتى ذلك بطبيعة الحال إلا إذا كان دارسا لإمكانيات الآلات المستخدمة من ناحية وحاجات المشروع من ناحية أخري ، وهذا يتطلب بالضرورة أن يكون ذا دراية بكافة أوجه نشاط المشروع وأهدافه وعلاقاته التنظيمية ، كما يتطلب منه أن يكون علي دراية بعلوم وتطبيقات الأنظمة الالكترونية .(عبد الله ، ١٩٩٩-٢٠٠٠ )

### ٩,٣ المبرمج programmer

ويكون مسئولا عن تصميم وكتابة البرامج طبقا لتعليمات محلل النظم ، وذلك عن طريق إعداد خرائط خطوات العمل للبرنامج المعين ، ثم تحويلها إلي لغة تفهمها الآلة وتتم هذه الخطوة عادة عن طريق استخدام إحدى اللغات الإجرائية المتعارف عليها ، كوبول مثلا ، مع استخدام برنامج ترجمة Compiler Program لترجمة هذه اللغة إلي لغة آلة ، ثم يقوم باختبار البرنامج المعين لاكتشاف أية أخطاء في تصميمه أو كتابته وذلك لغرض القيام بتصحيحه وأخيرا يقوم بإعداد دليل العمل لمشغلي الجهاز .

### ٩,٤ مشغل الجهاز Computer Operator

ويكون مسئولا عن تشغيل الجهاز طبقا لدليل العمل الذي سبق أن أعده المبرمج ، وفي بعض الأحوال يسمح لمشغل الجهاز بالتدخل لتصحيح خطا معين أثناء تشغيل برنامج محدد ، ويتم ذلك يدويا عن طريق إحدى وحدات الجهاز التي تسمح بالإدخال المباشر ويطلق عليها اسم Console وتتميز هذه الوحدة بأنها تطبع صورة بجميع أوامر التدخلات Exception Report حتى يمكن مراقبتها ومراجعتها والتأكد من صحتها وتشبه هذه الوحدة الآلة الكاتبة ولذا يطلق عليها البعض اسم الآلة الكاتبة المتصلة بالجهاز .

### ٩,٥ مدخل البيانات Key Entry Operation

ويقوم بتحويل البيانات من المستندات الأصلية إلى اسطوانات أو الشرائط الممغنطة وذلك تبعا لوسائل الإدخال الوسيطة المستخدمة في النظام الإلكتروني ، وكذلك يقوم بمراجعة البيانات الأصلية بعد تمثيلها على هذه الوسائل الوسيطة للتأكد من صحة تمثيلها .

**٩,٦ أمين المكتبة Librarian**

ويكون مسئولا عن الاحتفاظ بالبرنامج الرئيسية والسجلات التفصيلية وغيرها من السجلات الهامة سواء كانت في شكل اسطوانات أو شرائط ، وهذا ولأغراض الرقابة علي هذه البرامج والملفات والسجلات يحتفظ بها أمين المكتبة بنظام دفتري يثبت فيه حركتها دخولا وخروجا .

**٩,٧ لجنة الرقابة Control Group**

وتتكون هذه اللجنة من بعض العاملين ذوي المراكز الإشرافية بإدارة الحاسب الإلكتروني . ويجتمع أعضاؤها علي فترات دورية لمراجعة إجراءات العمل المتبعة عند استلام البيانات من الإدارات الأخرى ، وطرق إدخالها وتشغيلها ، وأشكال مخرجاتها ، وتوزيع هذه المخرجات علي الإدارات المختلفة في المشروع ، وذلك بالإضافة إلي وضع الإجراءات اللازمة لتصحيح الأخطاء التي يتم اكتشافها خلال التشغيل .(عبد الله ، ٢٠٠٤ )

***وتري الباحثة أنه يجب على كل من مدير إدارة الحاسب الالكتروني ومحلل النظم والمبرمج ومشغل الجهاز ومدخل البيانات وأمين المكتبة ولجنة الرقابة أن يكونوا على اتصال تام حتى تتم عمليات المشرع على أكمل وجه ، مع التنويه على عدم تداخل المسئوليات والمهام .***

## ١٠ . ما يجب مراعاته عند استخدام الحاسب الالكتروني في عمليات المراجعة :

١٠,١ **الحيطة والحذر:** إذ يتوجب الحذر عند إعداد البيانات المالية آخذين الخسائر المحتملة بعين الاعتبار.

١٠,٢ **تفوق الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني:** إذ يجب أن يتم عرض وتقييم العمليات وفقاً لواقعها ومضمونها الحقيقي وليس لشكلها القانوني فقط.

١٠,٣ **المادية ( الأهمية النسبية ):** يجب أن تفصح البيانات المالية عن كافة العناصر التي تكون من الأهمية النسبية إلى حد تؤثر على عملية التقييم واتخاذ القرارات.

١٠,٤ **الشفافية:** لابد من التنويه إلى أن البيانات والتقارير المالية الثانوية الختامية تشكل الحد الأدنى من الشفافية المطلوبة.

١٠,٥ **الاكتمال:** لتكون موثقة؛ فإن المعلومات في القوائم المالية يجب أن تكون كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة.

١٠,٦ **القابلية للمقارنة:** يجب أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة القوائم المالية للمنشأة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء.

(www.tishreen.shern.net/new٪٢٠site/univmagazine/VOL٢٨٢٠٠٦/Eco/No٣/١٢.doc)

## ١١. مميزات استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة :

التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية باستخدام الحواسب الإلكترونية يجب أن يتميز بمجموعة من الصفات والخواص أهمها:

١١,١ إمكانية تشغيل البرامج المتعددة، ويقصد بذلك قدرة وحدة التشغيل المركزية على تشغيل أكثر من برنامج محاسبي في نفس الوقت.

١١,٢ استخدام برنامج التنفيذ الذي يعمل على إصدار التعليمات للوحدات المحاسبية في صورة برنامج محاسبي.

١١,٣ المشاركة الزمنية بين الوحدات المساعدة بالشكل الذي يمكن من تشغيل هذه الوحدات في نفس الوقت الذي تعمل فيه وحدة التشغيل المركزية، رغبة في استغلال السرعة الفائقة لها في نقل البيانات المحاسبية منها وإليها.

١١,٤ يمكن للحاسب الالكتروني أن يرحل مباشرة العمليات الفنية المختلفة التي تتم في أقسام المصرف إلى الحسابات المختصة بها واستخراج الأرصدة أوتوماتيكياً بسرعة ودقة، إذ يمكن للحاسب أداء العمليات الحسابية بسرعة تقاس بالنانو بالثانية. وهذا يوفر نوعاً من الرقابة على عمليات الائتمان والتسهيلات المصرفية التي يقدمها المصرف لعملائه. وهو ما يوفر في الوقت والجهد الذي يمكن أن يبذله المحاسبون في إعداد كشوف حسابات العملاء.

١١,٥ يمكن للحاسب إعداد القوائم والتقارير المحاسبية والإحصائية المطلوبة فوراً وليس فقط في نهاية العام لأن أرصدة الحسابات يتم تحديثها بشكل أوتوماتيكي بواسطة التعليمات المتتابعة.

١١,٦ يساعد الحاسب على إمكانية استخدام النماذج الرياضية والأدوات العلمية في تحليل البيانات المحاسبية وتشغيلها بما يساعد في إحكام الرقابة الداخلية على عمل البنك. ويمكن أن يمتلك المصرف مركزاً للحاسوب في الإدارة العامة ترسل الفروع بياناتها للتشغيل مركزياً من خلال شبكة آلية، ثم ترد إليها ما تحتاج من مخرجات بما يوفر سرعة لتدفق المعلومات ولإنجاز العمل

# المبحث الثالث

# التقديرات المحاسبية

**١ . المقدمة**

يجب على إدارة المنشأة اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية ومنها التقديرات المحاسبية للمشروع حتى تكون القوائم المالية مستوفية لشروط ومتطلبات معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن اللجنة الدائمة للتفسيرات ، وعندما لا توجد متطلبات معينة ، فإن إدارة المنشأة يجب عليها تطوير السياسات المحاسبية للتأكد من أن القوائم المالية بوصفها مصدرا هاما وفعالا لتزويد المعلومات المالية بأنها :

أ- مناسبة لمستخدمي القوائم من أجل اتخاذ القرارات الضرورية .

ب- موثوق بها عن طريق :

- أنها معروضة بطريقة صادقة وعادلة للمركز المالي ونتائج الأعمال .
- أنها تعكس العمليات والأحداث الاقتصادية وليس الشكل القانوني فقط .
- أنها محايدة وبعيدة عن التحيز .
- أنها مكتملة من جميع النواحي الجوهرية والهامة .

ت- إن السياسات المحاسبية هي تلك المبادئ والقواعد والأعراف والتطبيقات العملية التي تعتمدها إدارة المنشأة في إعداد وتجهيز القوائم المالية .

إن إدارة المنشأة هي المسئولة عن عمل التقديرات المحاسبية التي تشملها القوائم المالية ، وهذه التقديرات تعد غالبا في ظروف عدم التأكد بالنسبة لنتائج الأحداث التي حدثت أو من المحتمل حدوثها والتي تتضمن استخدام الحكم الشخصي ، ونتيجة لذلك فإن مخاطر الانحرافات المادية تتزايد عندما تتضمن القوائم المالية التقديرات المحاسبية .

كما يعد مراجع الحسابات مسئول عن الانحرافات المادية إذا لم يقم بتبني واحد أو أكثر من الأساليب الآتية لمراجعة التقديرات المحاسبية :

أ- فحص واختبار العمليات المستخدمة بواسطة الإدارة لإعداد التقدير ، وعادة تشمل خطوة الفحص ما يأتي :

- تقييم البيانات المالية وتفهم الفروض التي بني عليها التقدير .
- اختبار العمليات الحسابية التي يتضمنها التقدير .
- مقارنة التقديرات المعدة في فترات سابقة مع النتائج الحقيقية لهذه الفترات .
- دراسة إجراءات اعتماد الإدارة لهذه التقديرات .

ب- استخدام تقدير مستقل لمقارنته بالتقدير المعد من قبل إدارة المنشأة .

ت- فحص الأحداث اللاحقة التي تؤيد عمل التقدير . (حلس ،٢٠٠٢)

## ٢ . طبيعة التقديرات المحاسبية :

- إن تحديد التقدير المحاسبي قد يكون بسيطا أو معقدا ، اعتمادا على طبيعة البند . فمثلا يكون احتساب مصاريف الإيجار المستحق بسيطا ، بينما قد يتضمن تقدير مخصص المخزون البطيء أو المخزون الفائض تحاليل كثيرة للمعلومات الحالية والتكهن بالمبيعات المستقبلية ، وبالنسبة للتقديرات المعقدة فقد تتطلب درجة عالية من المعرفة والاجتهاد المتخصص .
- قد يتم تحديد التقديرات المحاسبية كجزء من عمل النظام المحاسبي على أسس مستمرة متكررة ، أو ربما غير متكررة ، في نهاية الفترة المالية . وفي حالات عديدة يتم عمل التقديرات المحاسبية باستعمال معادلات مبنية على الخبرة ، مثل استعمال نسب محددة لاحتساب استهلاك كل صنف من أصناف الأصول الثابتة ، أو استعمال نسب مئوية محددة من إيراد المبيعات لاحتساب مخصص دعوى الضمان . في مثل هذه الحالات

فإن الحاجة تدعو الإدارة إلى القيام بإعادة النظر بصورة دورية بهذه المعادلة ، مثلا : تقوم بإعادة تقدير الأعمار المتبقية للأصول الثابتة أو بمقارنة النتائج الفعلية مع المقدرة وتعديل المعادلة عند الضرورة .

- إن عدم التأكد المتعلق ببند معين أو النقص في المعلومات الموضوعية ، قد يجعل من غير الممكن عمل تقديرات معقولة . في مثل هذه الحالة ، فإن المراجع يحتاج إلى دراسة فيما إذا كان هناك حاجة إلى تعديل تقريره ليتماشى مع المعيار الدولي رقم ( ٧٠٠ ) الموسوم ( تقرير المراجع حول البيانات المالية ) . (جربوع ،٢٠٠٢ )

### ٣ . إجراءات المراجعة :

- على المراجع أن يحصل على أدلة إثبات كافية وملائمة فيما إذا كان التقدير المحاسبي معقولا في الظروف المحيطة ، وإن الإفصاح عنه ، عند الحاجة لذلك ، قد تم بشكل مناسب . إن الأدلة المتوفرة لدعم التقدير المحاسبي غالبا ما تكون أكثر صعوبة للحصول عليها وأقل حسما من الأدلة المتوفرة لدعم البنود الأخرى في البيانات المالية.
- إن فهم الإجراءات والطرق المستخدمة من قبل الإدارة ، ومن ضمنها النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية ، لعمل التقديرات المحاسبية هي غالبا ذات أهمية للمراجع ليستطيع تخطيط طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة .
- على المراجع تبني أحد الأساليب التالية ، أو مجموعة منها ، عند مراجعة التقدير المحاسبي :

- فحص واختبار السياق الذي استخدم من قبل الإدارة لإعداد التقرير تتضمن عادة :

/ تقييم المعلومات وتأمل الافتراضات التي استند عليها التقدير .

/ اختبار الإحتسابات التي يشتمل عليها التقدير .

/ المقارنة ، عند الإمكان ، بين التقديرات المعمول بها فترات سابقة مع النتائج الفعلية بهذه الفترات .

/ دراسة إجراءات بالمصادقة على التقديرات .

- استخدام تقدير مستقل لأغراض المقارنة مع التقدير المعد من قبل الإدارة .
- فحص الأحداث اللاحقة المؤيدة للتقدير المعمول به . (جربوع ،٢٠٠٢ )

### ٤ . مسئولية المدقق عن عمل التقديرات المحاسبية :

٣) علي المدقق عند تدقيق التقديرات المحاسبية أن يتبني واحدة أو أكثر من المداخل ( الطرق ) التالية :

- دراسة واختبار العمليات المستخدمة واختبار العمليات المستخدمة من الإدارة لبناء التقديرات المحاسبية .
- استخدام تقديراته المستقلة لمقارنتها بالتقديرات المعدة بواسطة الإدارة .
- دراسة الأحداث اللاحقة التي تؤيد عمل التقديرات .

٤) عند دراسة المدقق واختبار العمليات المستخدمة من قبل الإدارة لبناء التقديرات المحاسبية يجب عليه عادة إتباع الخطوات التالية :

- تقييم البيانات والفروض التي بني عليها التقديرات ، ولذلك علي المدقق أن يأخذ بعين الاعتبار أن التقديرات تكون :
  - معقولة في ضوء النتائج الفعلية للفترات السابقة .
  - متفقة مع التقديرات المستخدمة للتقديرات المحاسبية الأخرى ذات العلاقة .
  - متفقة مع خطط الإدارة والتي تبدو مناسبة .

بالإضافة إلى ما تقدم فإنه يجب على المدقق أن يعطي أهمية خاصة للفروض التي تكون ذات حساسية للتغيرات وغير موضوعية ( شخصية ) أو عرضة للأخطاء المادية .

- اختبار الإجراءات الحسابية للتقديرات .
- مقارنة – إن أمكن ذلك – عمل التقديرات عن الفترات السابقة مع النتائج الفعلية لهذه الفترات وذلك كما يلي :
  - للحصول علي دليل للاعتماد العام لإجراءات تقديرات المنشأة .
  - لدراسة أو تحديد ما إذا كان هناك تعديلات والتي ربما تتطلبها التقديرات المكونة .
  - تقييم ما إذا كان هناك اختلافات بين النتائج الفعلية والتقديرات السابقة التي تم قياسها . وإنه قد تم إجراء التعديلات المناسبة والضرورية أو تم الإفصاح عنها .
- تفهم الإجراءات المعتمدة من قبل الإدارة .

٣) على المدقق تقييم ما إذا كانت البيانات المبنى عليها التقديرات دقيقة وكاملة وملائمة ، وأن تكون متفقة مع النظام المحاسبي – على سبيل المثال – عند التحقق من مخصص ضمان خدمة ما بعد البيع ، فعلى المدقق الحصول على دليل تدقيق عن البيانات المتصلة بالإنتاج المباع والذي ما زال في فترة الضمان عند نهاية الفترة يتفق مع معلومات المبيعات الموجودة في النظام المحاسبي .

٤) على المدقق الحصول على الأدلة من مصادر من خارج المنشأة – على سبيل المثال– عند فحص المخصص المحسوب للبضاعة المتقادمة بالرجوع إلى المبيعات المتوقعة مستقبلا ، فإن المدقق ربما يحتاج إلى فحص البيانات الداخلية – مثل – المستويات الماضية للمبيعات ، مؤشر المبيعات المتوقعة ، واتجاهات السوق ، وكذلك يمكن البحث عن الدليل في قطاع مبيعات الإنتاج الصناعي وتحليلات السوق ، وبالمثل عندما يفحص المدقق تقديرات الإدارة

المالية بشأن الدعاوي والادعاءات ، فإن المدقق سوف يتجه مباشـــرة للاتـــصال بمحـــامي المنشأة .

٥) يجب على المدقق عند تقييم نتائج إجراءات التدقيق للتعديلات للمحاسبية أن يراعي ما يلي :

- أن يقرر في النهاية معقولية التقدير المبني على معلوماته عن النشاط ، وما إذا كـــان هذا التقدير متفق مع أدلة التدقيق الأخرى التي حصل عليها أثناء التدقيق .
- أن يأخذ في الاعتبار ما إذا كان يوجد عمليات أو وحدات لاحقة هامة تـــؤثر علـــى البيانات والفروض المستخدمة في تحديد التقدير المحاسبي .
- بسبب عدم التأكد ( الشك) الجوهري في التقديرات المحاسبية ، فإن تقييم الاختلافـــات تكون أكثر صعوبة عن أي تدقيقات أخرى ، فعندما يوجد اختلاف بين تقدير لمبلغ مـــا استنادا إلى أفضل أدلة التدقيق المتاحة والمبلغ المشمول في البيانـــات الماليـــة ، فـــإن المدقق سوف يحدد ما إذا كان هذا الفرق يتطلب التعديل أو يعتبر معقول – على سبيل – المثال – وقوع المبلغ في نطاق النتائج المقبولة فانه لا يتطلب تعديل ، ومهما يكـــن من أمر فان المدقق إذا اعتقد إن الفرق غير معقول ، فانه سوف يتطلـــب مـــن الإدارة إعادة التقدير ، وإذا الإدارة رفضت ، فان الفرق يعتبر خطا ، فيجب عليه أن يأخذ في الاعتبار كل الأخطاء الأخرى عند تقييم ما إذا كانت لها تأثير مادي علـــي البيانـــات ( القوائم ) المالية .
- على المدقق أن يأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الفردية والتي قبلها واعتبرها معقولـــة على الرغم من تحيزها في اتجاه معين ، ولكن أساسها المجمع ربما يؤدي إلى التـــأثير المادي في البيانات ( القوائم ) المالية ، ولذلك وفى ظل هذه الظروف يجب على المدقق إعادة تقييم التقديرات المحاسبية ككل .( جمعة ، ١٩٩٩)

***وتري الباحثة أنه يجب علي المراجع أن يراعي أثناء قيامه بتدقيق التقديرات المحاسبية أن يتبني مدخل دراسة واختبار العمليات المستخدمة واختبار العمليات المستخدمة من الإدارة لبناء التقديرات المحاسبية . لأنه يكون مبني علي أسس وقواعد متفق عليها ويكون بعيد تمام البعد عن التحيز ، بجانب ذلك فإنه يجب على المدقق تقييم ما إذا كانت البيانات المبنى عليها التقديرات دقيقة وكاملة وملائمة ، ويجب أن يتأكد من صحة هذه البيانات من خارج المنشأة لاحتمال وجود تلاعب غش داخل المنشأة .***

**٥ . مسئولية الإدارة عن عمل التقديرات المحاسبية :**

أكدت لجنة بيانات تطبيقات التدقيق الدولية IAPSC في المعيار الدولي رقم ( ٥٤٠) علي ما يلي :

أ- الإدارة مسئولة عن عمل التقديرات المحاسبية التي تشملها القوائم ( البيانات) المالية .

ب- يجب على المدقق الحصول على دليل كاف ومناسب بشأن التقديرات المحاسبية .

ت- أن التقديرات المحاسبية عبارة عن تقدير تقريبي لمبلغ لمفردة محاسبية في غياب طريقة محكمة للقياس – علي سبيل المثال – ما يلي :

- المسموحات لتخفيض حساب البضاعة وحسابات الذمم إلى القيمة المنتظر تحقيقها .
- مخصصات توزيع تكلفة الأصول الثابتة على عمرها الإنتاجي .( جمعة ، ١٩٩٩)
- الإيرادات المستحقة .
- الضرائب المؤجلة .
- مخصص لخسائر دعوى قضائية .
- خسائر عقود النشاء تحت الانجاز .

- مخصصات لمقابلة طلبات الضمان . (جربوع ، ٢٠٠٢)

### ٦ . دراسة إجراءات الإدارة بالمصادقة على التقديرات :

تتم فحص التقديرات المحاسبية الهامة والمصادقة عليها من قبل الإدارة عادة . وعلى المراجع دراسة فيما إذا كانت تلك الفحوصات والمصادقات قد أنجزت من قبل المستوى الإداري المناسب ، وإن ذلك موثق في المستندات الثبوتية التي تدعم تحديد التقدير المحاسبي ( جربوع ، ٢٠٠٢ )

### ٧ . التغيير في التقدير المحاسبي :

هو تعديل القيمة الدفترية لأي أصل أو التزام أو تعديل قيمة الإهلاك الدوري لأي أصل و ينشأ هذا التعديل عن تقدير الموقف الحالي و المنافع المستقبلية المتوقعة و الالتزامات المرتبطة بالأصول و الالتزامات. و ينشأ التغيير في التقديرات المحاسبية من المعلومات و التطورات الجديدة و بالتالي فلا تعد هذه التغييرات تصحيحاً لأخطاء.

( www.incometax.gov.eg/tdr/Stand/a٤/a٤٤.doc)

### ٨. استخدام تقدير مستقل :

قد يقوم المراجع بعمل ، أو الحصول على تقدير مستقل ثم مقارنته مع التقدير المحاسبي المعد من قبل الإدارة في حالة استعمال تقدير مستقل يتحتم على المراجع عادة تقييم المعلومات ، ودراسة الفرضيات ، ثم اختبار الاحتسابات المستعملة عند إعدادها . وكذلك قد يكون من المناسب مقارنة التقديرات المحاسبية للفترات السابقة مع النتائج الفعلية لهذه الفترات .

( جربوع ، ٢٠٠٢)

**٩ . فحص الأحداث اللاحقة :**

قد توفر المعاملات أو الأحداث ، التي تحدث بعد نهاية الفترة المالية وقبل الانتهاء من عملية المراجعة ، أدلة إثبات تتعلق بالتقدير المحاسبي الذي قامت به الإدارة . إن فحص المراجع لهذه المعاملات والأحداث قد يقلل أو حتى قد يلغي حاجة المراجع إلى فحص واختبار السياق الذي استخدم من قبل الإدارة لإعداد التقدير ، أو لاستعمال تقدير مستقل لتقييم التقدير المحاسبي ( جربوع ٢٠٠٢)

**١٠ . تقييم نتائج إجراءات المراجعة :**

١٠,١ على المراجع القيام بتقييم نهائي لمعقولية التقدير مستندا على معرفة المراجع لطبيعة العمل ، وفيما إذا كان التقدير منسجم مع أدلة الإثبات الأخرى التي تم الحصول عليها خلال عملية المراجعة .

١٠,٢ على المراجع دراسة فيما إذا كان هناك أية معاملات هامة لاحقة أو أحداث تؤثر على المعلومات أو الافتراضات المستعملة في تحديد التقدير المحاسبي .

١٠,٣ بسبب الشك الملازم للتقديرات المحاسبية ، فإن تقييم الاختلافات يمكن أن يكون أكثر صعوبة فيها من المناطق الأخرى للمراجعة ، وعندما يكون هنالك اختلاف بين تقدير المراجع للمبلغ المؤيد بأدلة إثبات المتوفرة وبين المبلغ التقديري الظاهر في البيانات المالية ، فإن على المراجع تحيد فيما إذا كان مثل هذا الاختلاف يتطلب تسوية ما . وفي حالة كون الاختلاف معقولا ، مثلا بسبب كون المبلغ الظاهر في البيانات المالية يقع ضمن مجال النتائج المقبولة . فقد لا يتطلب الأمر أية تسوية . ومع ذلك وعندما يعتقد المراجع بأن الاختلاف غير معقول ، فإنه سيطلب من الإدارة تعديل التقدير . وفي حالة رفض الغدارة تعديل التقدير ، فإن الاختلاف سيعتبر من المعلومات الخاطئة ويجب أن

يؤخذ بنظر الاعتبار ، مع كافة المعلومات الخاطئة الأخرى عند تقدير فيما إذا كان تأثيره على البيانات المالية جوهريا .

١٠,٤ كذلك على المراجع دراسة فيما إذا كانت الاختلافات الانفرادية والتي تم قبولها على أساس معقوليتها متحيزة لاتجاه معين ، وعليه قد يكون لها ، متجمعة تأثير جوهريا على البيانات المالية . في مثل هذه الظروف فإن المراجع سوف يقيم التقديرات المحاسبية المأخوذة على أساس كلي . ( جربوع ، ٢٠٠٢)

## ١١ . ما يتم إتباعه عند التغيير في السياسات المحاسبية:

***التطبيق اللاحق :*** للتغيير في السياسة المحاسبية و الاعتراف بتأثير التغيير في التقديرات المحاسبية يتمثل على الترتيب فيما يلي:-

١١,١ تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة على المعاملات و الأحداث و الظروف الأخرى التي تنشأ بعد تاريخ تغيير السياسة .

١١,٢ الاعتراف بتأثير التغير في التقدير المحاسبي في الفترات الحالية و المستقبلية المتأثرة بالتغيير . ( www.incometax.gov.eg/tdr/Stand/a٤/a٤٤.doc)

## ١٢ . ما يتم إتباعه عند تعذر التطبيق :

يعتبر تطبيق أحد المتطلبات غير عملي عندما يتعذر على المنشأة تطبيق هذا الأمر بعد القيام بالمجهودات المعقولة في هذا الشأن . ولفترة معينة قد يكون من المتعذر تطبيق التغيير في السياسة المحاسبية بأثر رجعى أو القيام بإعادة الإثبات بأثر رجعى لتصحيح أي خطأ وذلك في الحالات الآتية :

(أ )عدم تحديد تأثيرات التطبيق بأثر رجعى أو إعادة الإثبات بأثر رجعى .

أو (ب) إذا تطلب التطبيق أو إعادة الإثبات بأثر رجعى وجود افتراضات عما كانت عليه نيـــة الإدارة في هذه الفترة

أو (ج) إذا تطلب التطبيق أو إعادة الإثبات بأثر رجعى إعداد تقديرات هامة للقيم والمبالغ وكان من المتعذر تمييز المعلومات المتعلقة بهذه التقديرات عن غيرهـــا مـــن المعلومـــات بـــصورة موضوعية بحـــــيث :

تقدم هذه المعلومات أدلة عن الظروف التي كانت قائمة في تاريخ إثبات أو قياس أو الإفـــصاح عن هذه القـــــيم و المبالغ .

و(٢) كان من الممكن إتاحة هذه المعلومات عند اعتماد إصدار القوائم المالية عن هـــذه الفتـــرة السابقة (www.incometax.gov.eg/tdr/Stand/a٤/a٤٤.doc)

## ١٣ . التغييرات في التقديرات المحاسبية :

نتيجة لظروف عدم التأكد التي تتصف بها أنشطة المنشأة لا يمكن قياس العديد من البنود فـــي القوائم المالية بدقة و لكن يمكن فقط تقديرها . و تنطوي عملية التقدير على أحكام تتم بناءً على آخر معلومات متاحة و موثوق بها، فعلى سبيل المثال قد يطلب تقديرات تتعلق بما يلي :

الديون المشكوك فيها.

تقادم المخزون.

القيمة العادلة للأصول و الالتزامات المالية .

(د) الأعمار الإنتاجية المقدرة أو النمط المتوقع لإهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية للأصـــول القابلة للإهلاك .

(هـــ) الالتزامات بموجب ضمانات.

و يعد استخدام التقديرات المعقولة جزء أساسياً في إعداد القوائم المالية و لا يؤدى إلى المساس بمصداقيتها .

قد يحتاج التقدير إلى مراجعته إذا حدثت تغييرات في الظروف التي بناءً عليها تم عمل التقديرات أو نتيجة للمعلومات الجديدة أو مزيد من الخبرات و لا ترتبط عملية مراجعة التقديرات بالفترات السابقة، كما أنها لا تعد تصحيحاً لأي خطأ.

ويعد التغيير في أساس القياس المطبق تغيير في السياسة المحاسبية و ليس تغيير في التقدير المحاسبي وفى حالة صعوبة تمييز التغيير في السياسة المحاسبية عن التغيير في التقديرات المحاسبية يعامل التغيير كتغيير في التقديرات المحاسبية. (سبق ذكره )

يتم الاعتراف بتأثير التغيير في التقديرات المحاسبية بخلاف التغييرات التي يطبق عليها الفقرة "٣٧" بأثر لاحق وذلك بإدراجه في الأرباح والخسائر :

- في فترة التغيير إذا كان التغيير يؤثر على الفترة فقط.
- أو في فترة التغيير أو الفترات المستقبلية إذا كان التغيير يؤثر على كليهما.

عندما يترتب على تغيير التقديرات المحاسبية تعديل في الأصول أو الالتزامات أو حقوق الملكية يكون من الواجب الاعتراف بهذا التغيير بتعديل القيم الدفترية للأصول أو الالتزامات أو حقوق الملكية في فترة التغيير.

يقصد بالاعتراف اللاحق لتأثير التغيير في التقدير المحاسبي أن يطبق هذا التغيير على المعاملات و الأحداث و الظروف الأخرى من تاريخ تغيير هذه التقديرات. وقد يؤثر التغيير في التقديرات المحاسبية فقط على أرباح أو خسائر الفترة الحالية أو على كل من أرباح أو خسائر الفترة الحالية و الفترات المستقبلية . فعلى سبيل المثال ، يؤثر التغيير في تقدير قيمة الديون المشكوك فيها فقط على أرباح أو خسائر الفترة الحالية وبالتالي يتم الاعتراف به في الفترة

الحالية ، إلا أن التغيير في العمر الإنتاجي المقدر أو النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية للأصل القابل للإهلاك يؤثر على مصروف الإهلاك للفترة الحالية ولكل فترة مستقبلية أثناء العمر الإنتاجي المتبقي للأصل. و في كلتا الحالتين يتم الاعتراف بتأثير التغيير الخاص بالفترة الحالية كإيراد أو مصروف في الفترة الحالية و يتم الاعتراف بالتأثير إن وجد، على الفترات المستقبلية كإيراد أو مصروف في هذه الفترات المستقبلية.

## ١٤ . الإفصاح

تقوم المنشأة بالإفصاح عن طبيعة وقيمة التغيير في التقدير المحاسبي الذي يكون له تأثير في الفترة الحالية أو الذي يكون له تأثير متوقع في الفترات المستقبلية ، فيما عدا إذا كان من المتعذر تقدير هذا التأثير على الفترات المستقبلية في حالة عدم الإفصاح عن قيمة التأثير في الفترة الحالية نظراً لتعذر التقدير ، تقوم بالإفصاح عن هذه الحقيقة . (سبق ذكره )

***وترى الباحثة أنه يتعين على المراجع أن يتحري قيام المنشأة بالإفصاح الكامل عن أي بنود تطالب بها المنشأة قانونيا ن تظهرها للمراجع ، وذلك حتى يقوم بعملية المراجعة بشكل صحيح ودقيق .***

# المبحث الرابع

# مخاطر وجود غش وارتباطات غير قانونية بالقوائم المالية

## ١ مقدمة

لقد ترتب على التقدم التجاري والصناعي في العصر الحديث أن تعددت العمليات التي تقوم بها المنشآت مما أدي إلى استخدام العديد من دفاتر اليومية ودفاتر الأستاذ واستخدام الحسابات الإجمالية ودفاتر الأستاذ المتوازنة ، وبكبر حجم العمليات ، كبر حجم القيود التي تتم يوميا في دفاتر المنشأة مما يؤدي إلى وقوع أخطاء في القيد بدفتر اليومية أو الترحيل إلى الحسابات بدفتر الأستاذ . (جربوع ،٢٠٠٣)

إن احتمال وجود أخطاء بالمستندات والسجلات المحاسبية أمر بديهي يرجع السبب فيه إلى المراحل المتعددة التي تمر بها البيانات بدءا من التسويدة وانتهاء بالقوائم المالية النهائية ، وإلى تنقل هذه البيانات بين أيد كثيرة تقوم بالتسجيل ، والترحيل ، والترصيد وإعداد ميزان المراجعة ، وإجراء التسويات الجردية ، وعرض نتائج العمليات المتعددة في الحسابات الختامية والقوائم المالية الأخرى . (عبد الله ، ٢٠٠٠)

تهدف مراجعة أوجه التلاعب إلى الكشف عن التضليل المقصود للسجلات ، ومن حيث وجود ونطاق والوسائل المتبعة في هذا التضليل ، بالإضافة إلى الكشف عن التخصيص غير الملائم للأصول . لذلك تعتبر هذه النوعية من المراجعات شاذة في طبيعتها طالما أن أوجه التلاعب في حد ذاتها تعتبر أحداث غير عادية . كذلك توصف مراجعة أوجه التلاعب بأنها تتبع المدخل التفصيلي في تنفيذها وذلك للكشف عن ما يتم إخفاءه بواسطة الأشخاص بصورة متعمدة أيضا يمكننا القول بأن وصف المدخل بأنه تفصيلي إنما يرجع إلى لضرورة إعادة بناء الأرقام المحاسبية في معظم الحالات والخاصة بالأصول للكشف عن أوجه التلاعب والحقائق المرتبطة بها . ونضيف أن مدخل أعباء التلاعب لا ينبغي أن تتبع أساس التكلفة والعائد مقارنة بالمراجعة العادية نظرا لحساسية هذا النوع من المراجعات وضرورة الكشف عن أوجه التلاعب والقائمين

عليها والآثار المترتبة عن القيام بها . وتعتبر القدرة علي تحديد الوضع الذي يتطلب مراجعة أوجه التلاعب بمثابة مهارة للمراجع الداخلي . وينطوي التلاعب علي نوع ما من الأعمال المخادعة والمضللة والتي يترتب عليها تحقيق أذي لطرف آخر وأن هذا الخداع هو الذي يجعل من اكتشاف التلاعب أمرا صعبا بالمقارنة باكتشاف الأخطاء العادية في المراجعة . (السواافيري – كامل – ٢٠٠٢،)

**الغش تعريفه وأنواعه :**

**٢,١** الغش هو الخطأ العمد يرتكب عن قصد أو عمد أو تدبير سابق من قبل قسم المحاسبة أو الهيئة الإدارية للتضليل أو الإخفاء أو الاختلاس أو التأثير علي القوائم المالية .

( الساعي ،عمرو ، ١٩٩١)

٢,٢ إن "الغش " هو اللفظ المرادف " للخطأ العمد " ويرتكب الغش عن طريق :

التلاعب في الدفاتر والسجلات بقصد إخفاء عجز أو اختلاس أو بقصد إساءة استعمال أحد الموجودات ومن الأمثلة علي هذا النوع :

- إثبات مدفوعات وهمية في دفاتر المشروع وسجلاته واختلاسها أو استعمالها لتغطية اختلاس بخزينة المشروع ، كإضافة أسماء وهمية إلى كشف أجور العمال أو تزوير إيصالات دفع وهمية .
- عدم إثبات نقدية مقبوضة من أحد العملاء واختلاسها أو استخدامها لتغطية اختلاس سابق أو عجز بالخزينة .
- عدم إثبات بضائع واردة بسجلات المستودعات واختلاسها واستعمالها في تغطية اختلاسات سابقة بالمستودعات .
- إثبات أذونات صرف صورية ، واختلاس تلك البضائع . (عبد الله ، ١٩٩٩)

***وتري الباحثة : أنه كلما كان نظام الرقابة الداخلية المستعمل فعلا في المشروع قويا ومتماسكا قائما على أسس صحيحة كلما قلت فرصة ارتكاب التلاعب الغش التزوير مما أدي إلـــى قيـــام المراجع بعملية المراجعة بأريحية كاملة وبذل مجهود اقل في عملية المراجعة .***

- التلاعب في الحسابات بالدفاتر والسجلات بقصد التأثير علي مدى دلالة القوائم المالية علي نتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي . ويحدث مثل هذا التلاعب بوحي وتوجيـــه من إدارة المشروع بقصد تحقيق أحد الأهداف التالية :
- تضخيم أرباح المشروع كأن يثبت مبيعات وهمية ، أو يغالي في تقدير بـــضاعة آخـــر المدة ، أو يؤجل قيد بعض المشتريات للفترة اللاحقة ، أو تؤخـــذ مخصـــصات كافيـــة للاستهلاك أو لا تظهر المصروفات على حقيقتها وغير ذلك .
- تقليل أو تخفيض الأرباح بقصد المضاربة في الأسهم في السوق الماليـــة ، أو بقـــصد تكوين احتياطات سرية قد يساء استخدامها مستقبلا لتحقيق أهداف خاصة بالإدارة . وقد يكون أيضا بهدف التهرب من ضريبة الدخل ، أو طلب إعانة من الدولة خاصة إذا كانت الدولة تضمن حد أدني من الأرباح .
- إظهار المركز المالي للمشروع علي غير حقيقته وذلك بتلاعب في قـــيم الموجـــودات والمطلوبات ، كل ذلك بهدف المضاربة في السوق المالي ، أو الحصول على قرض ، أو ثمن مرتفع للشركة في حالة البيع .

ومما لا شك فيه أن التلاعب بالسجلات أقل حدوثا من الاختلاسات ولكنه أشد خطرا ، حيث يقوم به موظفون مسئولون بالمشروع . ومن هنا علي المدقق بذل قصارى جهده لاكتشاف مثل هذا التلاعب في حالة إذا ما أثارت شكوكه بعض الملابسات . (عبد الله ،٢٠٠٠)

***وتري الباحثة : أن أوجه القيام بالتلاعب كثيرة متعددة وقد يشترك في التلاعب كلا من الإدارة والمحاسب والمراجع الداخلي أو قد ينفرد بالتلاعب شخص منهم فقط كلا حسب مصلحتة .***

## ٢ . مواطن ومجالات ارتكاب الأخطاء والغش :

إن دراية وإلمام مدقق الحسابات بأسباب وأنواع الأخطاء والغش غير كافية له ما لم يصاحب ذلك دراية وإلمام بمواطن ومجالات الأخطاء والغش لكي تساعده إلى حد كبير للقيام بعمله . حيث تمر البيانات والمعلومات المحاسبية بثلاثة مراحل خلال الدورة المحاسبية حيث تتوفر فرص متعددة لاحتمال وقوع أخطاء أو غش بها .

***المرحلة الأولى : مرحلة القيد الأولي ومواطن ارتكاب الأخطاء يقع بصورة أو أكثر مما يلي :***

١. تحليل غير سليم للعمليات : تقتضي الأصول المحاسبية أولا تحليل العملية وتحديد طرفيها المدين والدائن – وقد يخطئ المحاسب في توجيه أحد طرفي العملية أو القيد إلى الحساب الصحيح عمدا أو غير عمد . أو يتضمن الخلط بين المصروفات الإيرادية والرأسمالية .
٢. حذف لعمليات كان يجب قيدها : أهونها ما يقع سهو وإهمال وأخطرها ما يتم عن قصد وسبق إصرار (قد تكون عمدا أو عن غير عمد ) .

- عدم قيد بضاعة مشتراه في نهاية العام في حساب المشتريات أو المورد رغم تسجيلها بدفاتر المخازن وإدراجها بقوائم الجرد انتظارا لوصول فاتورتها .

- عدم إدراج بضاعة ضمن المخزون رغم وصول فاتورتها وتسجيل قيمها في المشتريات والمورد .

٣. قيد لعمليات كان يجب حذفها : كإدراج عمليات في فترة مالية معينة وهي تخص فترة غيرها ولا تخصها عن عمد لتحقيق غرض معين وقد تكون عن جهل وإهمال .

- تسجيل مبيعات صورية في نهاية الفترة وإثبات ردها في بداية الفترة التالية .
- تسجيل مشتريات صورية في نهاية الفترة وإثبات ردها في بداية الفترة التالية .
- تسجيل متحصلات نقدية تمت في بداية الفترة المالية ضمن الفترة السابقة .

(الساعي ،عمرو ، ١٩٩١)

***المرحلة الثانية : مرحلة التجميع والترحيل :*** وهذه هي مرحلة الأعمال الكتابية والحسابية المتضمنة للترحيل من اليومية إلى الأستاذ ، وترصيد الحسابات واعداد قوائم الجرد والكشوف التفصيلية ، أو حتى عند إعداد موازين المراجعة ، واحتساب الاستهلاكات والديون المعدومة ، وغير ذلك . ومن الطبيعي أن تكون هذه العمليات عرضة للخطأ وموطنا له سواء كان متعمدا أو غير متعمد . (عبد الله ،١٩٩٩)

***المرحلة الثالثة : مرحلة إعداد وتحضير القوائم المالية النهائية :*** وفي هذه المرحلة الأخيرة التي تمر بها البيانات المحاسبية تكون فرص حدوث أو ارتكاب الأخطاء والغش متعددة منها :

- إدراج مبالغ أو قيم غير سليمة كما في حالة تضخيم الموجودات أو إظهار أرباح غير محققة بقائمة نتيجة الأعمال .
- حذف بعض البنود أو المبالغ من القوائم المالية ، كما في حالة عدم إدراج بعض الالتزامات بقيمتها الحقيقية أو إسقاطها كليا .

- إعطاء وصف غير صحيح أو كاف لبعض بنود القوائم المالية ، وهذا يؤدي إلى عدم تعبير هذه القوائم التعبير الصحيح عن واقع المشروع . ومن الأمثلة علي هذا إدراج أصول ثابتة ضمن مجموعة الأصول المتداولة بهدف إظهار رأس مال عامل ( أو نسبة سيولة ) غير عادي .
- عدم الإفصاح عن ظل العوامل المؤثرة علي المركز المالي في تذييل ملحق لها إن لم يكن ضمن بنودها . ومن الأمثلة علي ذلك الالتزامات العرضية والتي تكون أهميتها النسبية كبيرة ، ويلزم إظهارها علي شكل حسابات نظامية أو ملحق للميزانية .

(عبد الله ، ٢٠٠٠)

***وتري الباحثة : أنه يجب على المراجع أن يتحري الدقة الكاملة أناء عملية المراجعة لأنه قد تكون هناك أخطاء لا يمكن اكتشافها بسهولة تكون محكمة بحيث يجب بذل مجهود زائد لاكتشافها .***

### ٣ . إخفاء الأخطاء والغش :

قد يحاول الموظفون إخفاء جهلهم أو عدم كفايتهم بارتكاب أخطاء عمدية بحسن نية كما في حالة ماسك دفتر الأستاذ العام مثلا حينما لا يتمكن من موازنة ميزان المراجعة ، فيعمد إلي موازنته صوريا بتغيير مبالغ بعض الحسابات حتى لا يظهر عجزه أمام الإدارة . وقد يرتكب أحد الموظفين اختلاسا باستعمال شيك مسحوب علي بنك المنشأة لأغراضه الخاصة وتحميل القيمة علي حساب المصروفات ولا يهتم بإخفاء هذه الواقعة اعتمادا علي أنها قد لا تنكشف .

ومن جهة أخرى ، قد يلجأ المختلس إلى التلاعب في الحسابات لتغطية الموضوع حتى لا ينكشف أمره بسهولة علي أية حال . وهنا قد يقوم الموظف لتغطية جريمته بأحد الإجراءات التالية في ضوء ما تتيحه إمكانياته من حيث الدفاتر والأعمال المحاسبية التي يشرف عليها .

٣,١ إذا كان هو نفس الشخص الذي يعد مذكرة تسوية البنك ، فإنه يتلاعب فيها بإنقاص مبالغ الشيكات التي لم تصرف بعد من البنك أو بإنقاص مبلغ رصيد البنك بالدفاتر ، أو بزيادة رصيد البنك بالكشوف أو بزيادة مبالغ الإبداعات التي لم تثبت بعد بكشوف البنك ، وذلك لإظهار مذكرة تسوية متوازنة صوريا . (الجزار ، ١٩٨٧)

٣,٢وإذا كان يقوم بإمساك دفتر النقدية ( في حالة الدفاتر المساعدة ) فبإمكانه إنقاص مجموعة خانة المقبوضات النقدية مع إجراء تغيير في مجموع أو خانات أخرى في نفس الدفتر ليبقي علي التوازن قائما .

٣,٣ أما إذا كان هو نفسه المشرف علي الأستاذ العام فبإمكانه أن ينقص رصيد حـ/ النقدية بتعمد الخطأ في التجميع أو الترصيد ، مع إجراء تغيير مقابل (مكافئ) في رصيد حساب آخر بالأستاذ العام حتى يظل التوازن قائما . (عبد الله ، ١٩٩٩)

٣,٤أما إذا كان يقوم بالترحيل من دفاتر اليومية إلى الأستاذ العام فبإمكانه نقل مبالغ غير صحيحة إلى حساب النقدية في الأستاذ العام .

وهكذا نرى أن التلاعب بمذكرة التسوية يعتبر تغطية مؤقتة ، وعليه إعادة هذا التلاعب عند إعداد مذكرة التسوية في نهاية كل شهر من الشهور اللاحقة . أما الإجراءات الأخرى فهي تغطية ثابتة أو دائمة بمعني أنه لا حاجة للمختلس إلى تكرارها في أي وقت مالم يقدم علي اختلاس آخر . ولكن يجب أن لا يتبادر إلى الأذهان أن التغطية الثابتة غير قابلة للاكتشاف ، إذ أن التدقيق المستندي والحسابي وطلب الكشوف من البنوك من شأنها كشف مثل هذه التغطية والتلاعب والاختلاس . ( عبد الله ، ٢٠٠٠)

***وتري الباحثة : أنه بالفعل هناك محاسبين أو مدققين يجيدون فن التلاعب الغش في الحسابات بطريقة تصعب على بعض المراجعين إكتشافها .***

## ٤ـ دوافع القيام بمراجعة أوجه التلاعب :

بصفة عامة ينبغي أن يكون المراجع فطنا يقظا نحو الحصول علي الدلائل التي تكشف عن أوجه التلاعب المحتملة ، وفى الواقع فإن خاصيتي الحذر والشك المنطقي ربما يعتبرا من أكثر المهارات التي ينبغي أن يتمتع بهما المراجع . وبالطبع فلا يكفي اكتشاف التلاعب وإنما يتطلب الأمر تتبعه وضمان توفير بيئة صالحة خالية من التلاعب . وفي معظم الحالات غالبا ما يكون الدافع للقيام بعملية مراجعة أوجه التلاعب هو حصول المراجع علي إشارة تفيد بحدوث عمليات غير عادية من ناحية أو فقد سجلات معينة من ناحية أخري .(الصبان – وآخرون ، ١٩٩٦)

وان أحد أسباب اهتمام المراجعين الداخليين باحتمالات تحقق أوجه التلاعب هو أن الإدارة تتوقع من أنشطة هؤلاء المراجعين الداخليين تخفيض درجات المخاطرة الناتجة من الاختلاسات غير المكتشفة . (السوافيري ، وآخرون ، ٢٠٠٢)

***وتري الباحثة أن فطنة المراجع يقظته أثناء عملية المراجعة كفيلة باكتشاف أوجه التلاعب الغش في الحسابات .***

## ٥ـ الأسباب التي يري من خلالها المديرون أن المراجعين الداخليين أقدر علي اكتشاف أوجه التلاعب :

٥,١ اقتناع المراجعين الداخليين بأنهم أقدر علي التعامل مع أوجه التلاعب من غيرهم .

٥,٢ أن المراجعين الداخليين لديهم نطاق كاف وقدرة علي اكتشاف التلاعب .

٥,٣ أن المراجعين الداخليين أكثر ألفة بالعمليات وبنظام الرقابة الداخلية من المراجعين الخارجيين .

أن المراجعين الداخليين أكثر تركيزا علي نظام الرقابة الامر الذي يعمل علي منع التلاعب . (السوافيري ، وآخرون ، ٢٠٠٢)

## ٦ . مفهوم الأهمية النسبية وأوجه التلاعب :

لا تنشأ الأهمية النسبية فقط لأوجه التلاعب نتيجة قيمة المبلغ موضع التلاعب وغنما تتحـــدد الأهمية النسبية لها من حيث الآثار النوعية . وفي هذا الصدد يمكن أن نذكر الأسباب التي تدفع لذلك :

- إذا لم يتم منع حدوثها يمكن أن تتفشي أوجه التلاعب هذه بسرعة .
- وجود التلاعب يشير إلى ضعف نطاق الرقابة الداخلية .

يتضمن التلاعب موضوعات أخرى متكاملة يصعب التوصل إليها . (الـــسوافيري ، وآخـــرون ، ٢٠٠٢)

وتتصف مراجعة التلاعب بالصعوبة نظرا لعدم إمكانية اختيار كل عملية بالإضـــافة إلـــى أن هناك عمليات غير مثبتة في الدفاتر لأي سبب من الأسباب ربما تزيد من صعوبة الكشف عـــن هذه التلاعبات . كما تزيد هذه للحصول علي إجابات كافية من الأشخاص موضع المساءلة . كما لا يستطيع في كثير من المواقف تتبع الأحداث غير الرسمية وغير المثبتة والتي قد ترتبط بدرجة كبيرة بموضوع التلاعب . وتؤدي هذه الصعوبات إلي ارتفاع تكلفة الكشف عن أوجه التلاعب ، بالإضافة إلى أن هذه الصعوبات تفسر عدم وجود ضمان كامل لاكتشاف أوجه التلاعب ، كذلك فإن هذا يفرض صعوبة تحديد نطاق التلاعب والخسائر المترتبة عليه .

وبالإضافة إلى بعد تكلفة مراجعة أوجه التلاعب نواجه أيضا ببعدين آخرين همـــا المـــشاكل القانونية والسمعة السيئة . (الصبان ، آخرون ، ١٩٩٦)

## ٧ . مجالات مخاطرة حدوث التلاعب وكيفية مراجعتها :

لكل عملية من عمليات المشروع أنواع معينة من التلاعب يمكن أن تحدث فيه ، ترتبط بمراحل تشغيل العملية . ففيما يختص بمراحل عملية تحقق الإيراد يمكن المغالاة في قيمة المبيعات من خلال مبيعات وهمية ، أيضا تكلفة الإنتاج يمكن التلاعب في أرقامها من خلال التلاعب في تاريخ الاعتراف بالإيراد وما يترتب عليه من تكلفة .

| مجالات المخاطرة وكيفية مراجعتها | |
|---|---|
| مجالات مخاطرة حدوث التلاعب | نقاط المراجعة الداخلية |
| ١.الإيراد من التلاعب | أ- التعرف علي كميات المبيعات وأسعار كل صنف منها .<br>ب- مراجعة المردودات والمسموحات والمستندات المؤيدة لها .<br>ت- مراجعة الخصم الممنوح للعميل واعتماده ومقارنته مع سياسة الشركة .<br>ث- مقارنة الكميات المباعة مع السحب من المخازن وتواريخ كل من الواقعتين .<br>ج- المتحصلات النقدية من البيع وتواريخ إيداعها في البنوك ومراجعتها مع كشف البنك وقيود اليومية الخاصة بها . (السوافيري ، وآخرون، ٢٠٠٢) |
| ٢. تكلفة الإنتاج | أ- التعرف علي كميات المواد المشتراة وأسعار كل منها .<br>ب- مراجعة مردودات ومسموحات الشراء والمستندات المؤيدة لها .<br>ت- مراجعة تقارير الفحص المقدمة من لجنة الفحص والاعتمادات من المسئولين عنها .<br>ث- المدفوعات للموردين وإيصالات الاستلام وتواريخها .<br>ج- مراجعة كشوف الأجور مع يومية المدفوعات مع توقيعات العاملين .<br>ح- مراجعة كشوف الأجور الإضافية ويومية المدفوعات . (الصبان ، آخرون ، ١٩٩٦) |

*شكل رقم ( ١ )*

**٨. المعايير المتعلقة بمسئولية المدقق عن اكتشاف الأخطاء والاحتيال :**

أصدر مجلس معايير التدقيق (ASB) في مايو عام ١٩٩٦ صيغة مبدئية لنشرة اعتبارات الاحتيال عند تدقيق القوائم المالية Consideration of Fraud in Financial Statement Audit حيث تضمنت إرشادات محددة بخصوص :

٨,١ تقييم مخاطر الغش في كل عملية تدقيق .

٨,٢ الاستجابة لنتائج تقييم تلك المخاطر .

٨,٣ التقرير عن الغش المكتشف أو المشتبه به .

٨,٤ متطلبات توثيق إجراءات تقييم مخاطر حدوث الغش .

وقد يواجه المدقق ظروفا تشير إلى أن البيانات المالية تحتوي علي تحريف مادي ناتج عن احتيال أو خطأ منها :

- تحديد لنطاق عملية التدقيق تفرضه الإدارة .
- وجود أرقام هامة صعبة التدقيق في الحسابات .
- تطبيق مبالغ في المبادئ المحاسبية . - أدلة غير مقنعة أو متعارضة تقدمها الإدارة .
- سجلات محاسبية غير مكتملة أو غير مناسبة بشكل خطير . - معاملات غير مدعومة .
- معاملات غير اعتيادية حسب طبيعتها أو حجمها أو تعقيدها ، خاصة إذا تمت تلك المعاملات بالقرب من نهاية السنة .
- فروقات كبيرة لم تتم مطابقتها بين حسابات الرقابة والسجلات المساعدة ، أو بين الجرد الفعلي والدفتري . (المطارنة ، ٢٠٠٦)

**٩. مسئولية المدقق عن اكتشاف الأخطاء والغش :**

لم تعد عملية التدقيق هدفا أساسا إلى اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من أخطاء أو غش ، ولكن اكتشافها يعتبر ناتجا ثانويا لعملية التدقيق ومن خلال ممارسة المدقق لحذره المهني وواجباته المهنية المتعارف عليها . هذا كما أن تحول التدقيق من تفصيلي إلى اختباري يقوم علي أساس العينات الإحصائية ، يترتب عليه استحالة اعتبار المدقق مسئولا عن اكتشاف جميع الأخطاء أو الغش أو التلاعب بالدفاتر والسجلات . (عبد الله ، ٢٠٠٠)

وينص معيار التدقيق الدولي رقم(٢٤٠) بشأن مسئولية المدقق في اعتبار الاحتيال والخطأ بأن المسئولية الرئيسية لمنع واكتشاف الخطأ والاحتيال تقع على كل الأشخاص المكلفين بالرقابة في المنشأة وإدارتها ، والمسئوليات الخاصة بكل من الأشخاص المكلفين بالرقابة والإدارة يمكن أن تختلف حسب المنشأة ومن بلد لآخر ، وتحتاج الإدارة وبإشراف الأشخاص المكلفين بالرقابة إلى وضع الأسلوب الصحيح ، وخلق ثقافة للإهانة والأخلاق العالية والمحافظة عليها وإنشاء الأنظمة المناسبة لمنع واكتشاف الخطأ والاحتيال داخل المنشأة .

مما سبق نجد أن المدقق ليس مسئولا عن اكتشاف الأخطاء والتلاعب وإنما يعتبر مسئولا فقط عن الأخطاء والتلاعب التي يظهرها فحصه العادي للدفاتر والسجلات في حالة أن تكون كمية الاختبارات وحجم العينة لا يمثل المجتمع ، أي أن مستوي اختباراته أقل من المستوي المفروض من قبل معايير التدقيق .

إذن خطة التدقيق التي يقوم مدقق الحسابات بوضعها قبل البدء بعملية التدقيق وفقا لمتطلبات معايير التدقيق المتعارف يمكن أن تتأثر باحتمال وجود أخطاء أو احتيال جوهري . مما يعني أن خطة المدقق يجب أن تتغير إلى إجراءات تفيد في عملية الحصول علي الأدلة والقرائن المؤيدة لحالة الغش والاحتيال ، حتى أن نطاق فحص المدقق سوف يتأثر باحتمال وجود الأخطاء

والغش في أن يقوم المدقق بتوسيع نطاق الفحص ، وقد تكون الحالات التالية من الأسباب التـــي تؤدي إلى تزايد احتمالات التلاعب والغش بالنسبة لمدقق الحسابات :

- أن لا تتصف الإدارة بالنزاهة والاستقامة والأمانة .
- وجود عمليات غير عادية في المنشأة .
- بعض الظروف والضغوط التي تؤثر علي المنشأة محل الفحص .

(المطارنة ، ٢٠٠٦)

قد يكتشف المدقق أخطاء أو غش أثناء عملية التدقيق وإجراءاتها ويكون ذلك عن طريق غير مباشر أو بالتبعية للهدف الأساسي للتدقيق وهو الحصول علي رأي فني محايد بالقوائم المالية فلا يمكن الاعتماد عليها في الكشف عن جميع الأخطاء والتلاعب . (الساعي ، عمرو ، ١٩٩١)

## ١٠. مواجهة مدققو الحسابات التزوير علي صعيد الإدارة :

يقول فريق من مدققي الحسابات أنه من المستحيل عمليا اكتشاف عمليات الاحتيال التي يقـــوم بها ، وإن شاءت ، إدارة المشروع العليا ، أي أنه إذا رغبت الإدارة عن عمد وإصرار مـــسبق "تضليل المدقق" فإنه يستحيل عليه ، إلا بجهود مضنية وبكلفة مرتفعة ووقت طويل ، أن يكشف ذلك .

ولكن الاتجاه السائد في الأوساط القضائية وهيئات الرقابة المالية بل ولدي رجـــال الأعمـــال والمال ، أن شركات التدقيق ينبغي أن تتمكن من اكتشاف مثل هذا التلاعب إذ أنه من مبـــررات وجودها . (عبد الله ، ٢٠٠٠)

١٠,١ وقد وضعت شركة التدقيق Touché Rose and Co إرشادات تدقيق ( Audit Guide Lines) تساعد المدقق في اكتشاف عمليات التزوير (بتصرف )

١٠,١,١ الصفقات الضخمة : جمع معلومات من مصادر خارجية بالإضافة إلي المعلومات التي تقدمها الإدارة .

١٠,١,٢ العمليات الصغيرة العديدة المتعلقة بشركة واحدة وفي مجملها لها تأثير على القوائم المالية تدقيقها بعناية واهتمام .

١٠,١,٣ دراسة نشرات القوائم المالية والمعاملات المتعلقة بالخمس سنوات .

١٠,١,٤ العمليات والصفقات المسجلة قرب نهاية السنة المالية " حفلات رأس السنة " تدقيقها بحذر وانتباه .

١٠,١,٥ الصفقات السرية ضمن صفقات معلن عنها .

١٠,١,٦ مقارنة صفقات متعلقة بالإدارة بصفقات شبيهة قام بها فريق منافس آخر .

١٠,١,٧ تعاون المدققين لكشف مدى تدخل الإدارة في أعمال المحاسبة والتدقيق في حالة الشركات التي تستبدل محاسبيها من حين لآخر . (الساعي ، عمرو ،١٩٩١)

***١٠,٢ كذلك فإن الاثنتي عشرة ملاحظة التالية يجب أن تثير شكوك مدقق الحسابات بما يقدم اليه من بيانات ، وهذه الملاحظات هي :***

١٠,٢,١ رأس المال أو الرصيد المالي غير الكافي .

١٠,٢,٢ الحاجة إلى الربح السريع لدعم قيمة الأسهم المطروحة في السوق .

١٠,٢,٣ الاعتماد على عدد ضئيل من المنتجات والزبائن والصفقات .

١٠,٢,٤ مؤسسة صناعية في هبوط مستمر .

١٠,٢,٥ ملاحقات قضائية كثيرة من قبل حاملي الأسهم .

١٠,٢,٦ التوسع السريع في مجالات مختلفة .

١٠,٢,٧ صعوبة التحصيل وخاصة من العملاء الأساسين .

١٠,٢,٨ عمليات منوعة ضخمة ولكل منها جهاز محاسبي خاص .

١٠,٢,٩ السيطرة الإدارية من قبل فرد أو بضعة أفراد .

١٠,٢,١٠ اعتماد جهاز تدقيق داخلي يفتقر إلى الكفاءة المهنية .

١٠,٢,١١ الاعتماد على مدققين أو أكثر للأقسام الأساسية المنفصلة .

١٠,٢,١٢ استبدال مفاجئ للمسئولين ذوي الوظائف المالية الحساسة ، أو للمستشارين القانونيين . (عبد الله ،١٩٩٩)

***وتري الباحثة أنه بالفعل إذا أرادت الإدارة أن تقوم بالتلاعب والغش في الحسابات فإنه يكن من الصعب على أي مراجع ان يكتشف هذه التلاعب إلا إذا كان يتمتع بخبرة عالية وكافية ليكتشف هذه التلاعبات .***

# المبحث الخامس

# مخاطر المراجعة المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية

**١ . المقدمة**

لقد أدي التقدم العلمي والتكنولوجي الذي صاحب هذا العصر إلي زيادة الوحدات الاقتصادية وزيادة المسئوليات الملقاة علي عاتقها في تحقيق أهدافها ، وفضلا عن تعقد المشاكل الإدارية الناتجة عن تنوع نشاطها وزيادة حجم أعمالها . ( جمعة ، ٢٠٠٥)

ولذلك كان من الضروري وجود نظام رقابة فعال وكفأ للرقابة الداخلية في أي شركة حماية لأصحاب المصلحة في الشركة وبصفة خاصة المساهمين والمستثمرين وكافة الأطراف ذات الصلة بالشركة كالبنك والدائنون والعمال . ويعتبر نظام الرقابة الداخلية في أي شركة بمثابة خط الدفاع الأول الذي يحمي مصالح المساهمين بصفة خاصة وكافة الأطراف ذات الصلة بالشركة.

( علي- شحاتة ، ٢٠٠٥-٢٠٠٦)

حيث تعتبر الرقابة الداخلية نقطة البداية بالنسبة لمهام مراقب الحسابات ، والأساس الذي يرتكز عليه عند إعداده لبرنامج المراجعة ، وتحديده لمدى الاختبارات التي سيقوم بها .

(الصبان ، ١٩٩٧)

ولاشك أن ازدياد حالات الإفلاس والإعسار والفشل المالي للعديد من الشركات في السنوات الأخيرة وحدوث فضيحة Enron في عام ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية أدت إلي الاهتمام بأنظمة الرقابة الداخلية في الشركات خاصة تلك الشركات التي تتداول أوراقها المالية في بورصة الأوراق المالية .

وأدت فضيحة Enron وغيرها من مشاكل وحالات الإفلاس في العديد من الشركات في الولايات المتحدة إلي عدم الثقة بين المتعاملين في سوق الأوراق المالية وذلك بسبب ضعف أنظمة الرقابة الداخلية في هذه الشركات ، وقد ترتب علي وجود فضيحة Enron وعلي تزايد

حالات الإفلاس والفشل المالي في العديد من الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية إلي التدخل الحكومي في عملية إصدار المعايير المهنية من خلال جهة حكومية تكون مسئولة عن إصدار المعايير المهنية من خلال جهة حكومية تكون مسئولة عن إصدار المعايير المهنية بدلا من مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين AICPA وذلك من خلال إنشاء مجلس الرقابة المحاسبية علي الشركات العامة المقيدة بالبورصة . ( علي- شحاتة ، ٢٠٠٥_٢٠٠٦)

**٢ـ مفهوم الرقابة الداخلية وأهدافها وأنواعها :**

لقد عرفت لجنة إجراءات التدقيق Committee on Auditing Procedures المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونية القانونيين AICPA الرقابة الداخلية علي أنها" تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاية الإنتاجية وتشجيع العاملين علي التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة " ( عبد الله ، ٢٠٠٧ )

٢,١ وقد تم تعريف الرقابة الداخلية أيضا بأنها :

٢,١,١ مجموعة من الوسائل تتبناها الإدارة لتمكنها من استغلال موارد المنشأة بكفاية ، وحمايتها من سوء الاستخدام وكذلك لضمان دقة القيود الحسابية وسلامة توجيهها بالإضافة إلي تنفيذ العمليات الجارية بطريقة منسقة وفقا للسياسات الإدارية المرسومة بحيث تحقق أكبر قدر من الكفاية الإنتاجية مع العمل علي التخطيط الكافي للمستقبل . ( الجزار ، ١٩٨٧ )

٢,١,٢ وقد تم تعريف الرقابة الداخلية وفقا للإصدار بمعيار رقم ٥٥ ( SAS٥٥ ) بأنها السياسات التي يتم من خلالها تحقيق أهداف الشركة التي يجب أن يهتم بها مراقب الحسابات ، حتى يستطيع الحكم علي مدى مقدرة الشركة محل المراجعة علي

تسجيل وتلخيص البيانات والأحداث المالية التي قامت بها الشركة محل المراجعة .

(نصر علي _ آخرون ، ٢٠٠٥-٢٠٠٦)

٢,١,٣ تخطيط التنظيم الإداري للمشروع وما يرتبط به من وسائل أو مقاييس تستخدم داخل المشروع لمحافظة علي الأصول، واختيار دقة البيانات المحاسبية ومدى الاعتماد عليها وتنمية الكفاية الإنتاجية وتشجيع السير بالسياسات الإدارية وطريقها مرسوم. (الصحن – آخرون ، ١٩٨٩ )

٢,٢ تعني الرقابة الداخلية كافة السبل والوسائل والإجراءات التي تستخدمها إدارة المنشأة لتحقيق الأهداف التالية :

٢,٢,١ حماية أصول وممتلكات المنشأة من العبث والسرقة والاختلاس.

٢,٢,٢ إمداد إدارة المنشأة بالبيانات المحاسبية الدقيقة والتي يمكن الاعتماد عليها في عمليتي التخطيط واتخاذ القرارات.

٢,٢,٣ تشجيع الكفاية الإنتاجية ومحو الإسراف والعادم في الصناعة والإنتاج بأقل تكلفة ممكنة .

٢,٢,٤ التأكد من أن جميع العاملين بالمنشأة ملتزمين بتنفيذ السياسات التي وضعتها إدارة المنشأة. ( جربوع ، ٢٠٠٢ )

***وتميل الباحثة للتعريف القائم : " تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاية الإنتاجية وتشجيع العاملين علي التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة " لأنه أعم وأشمل .***

## ٣ـ أهداف الرقابة الداخلية :

١,١ تنظيم المشروع لتوضيح السلطات والصلاحيات والمسئوليات.

١,٢ التأكد من دقة البيانات المحاسبية حتى يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات والقرارات الإدارية.

١,٣ رفع مستوي الكفاية الإنتاجية .

١,٤ تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية . ( عبد الله ، ٢٠٠٧ )

١,٥ تقييم عمل الأفراد ومقدار تحملهم لمسئولياتهم .

١,٦ التحقق من وجود حماية كافية لأصول المشروع ضد الفقد أو الخسارة أو السرقة. ( الصحن ، ١٩٨٨ )

## ٤ـ أنواع الرقابة الداخلية :

### ٤,١ الرقابة الإدارية Administrative Control :

وتشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية مع تشجيع الالتزام السياسات والقرارات الإدارية ، وهي تعتمد في سبيل تحقيق أهدافها وسائل متعددة مثل الكشوفات الإحصائية ، ودراسة الوقت والحركة وتقارير الأداء ، ورقابة الجودة ، والموازنات التقديرية ، والتكاليف المعيارية واستخدام الخرائط والرسوم البيانية وبرامج التدريب المتنوعة للمستخدمين ، وهي كما نري متعلقة بطريقة غير مباشرة بالسجلات المحاسبية منها والمالية .

**٤,٢ الضبط الداخلي Internal Control :**

ويشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلي حماية أصول المشروع من الاختلاس والضياع أو سوء الاستعمال ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه علي تقسيم العمل مع المراقبة الذاتية حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر يشاركه تنفيذ العملية ، كما يعتمد علي تحديد الاختصاصات والسلطات والمسئوليات.

(عبد الله ، ٢٠٠٧ )

**٤,٣ الرقابة المحاسبية Accounting Control:**

وهي تشمل خطة التنظيم والوسائل والإجراءات التي تختص بصفة أساسية بالمحافظة علي أصول المشروع ومدى الاعتماد علي البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات المالية .

( الصحن وآخرون ، ١٩٨٩ )

**٥ . مقومات نظام الرقابة الداخلية *Element of Internal Control :***

أي نظام من الأنظمة حتى يكون فعال ويعطي النتائج التي وضع من أجلها لابد وأن يعتمد علي مقومات تساعد في إنجاحه ، ونظام الرقابة الداخلية كأي نظام له من المقومات ما تساعد في فعاليته ، ولابد أن تكون هذه المقومات مرتبطة ببعضها ولا يوجد فيها أي قصور حتى لا ينعكس ذلك علي نظام الرقابة ويحد من فعاليته .

***٥,١ هيكل تنظيمي كفء :***

وجود هيكل تنظيمي كفء يعد نقطة البداية لنظام رقابة فعالة كونه يحد المسئوليات بدقة ، والهيكل التنظيمي يختلف من منشأة إلي أخرى وفقا لحجم المنشأة واتساع أعمالها وطبيعة نشاطها وحتى يكون الهيكل التنظيمي كفأ لابد من مراعاة تسلسل الاختصاصات وتوضيح السلطات والمسئوليات لكل إدارة داخل المنشأة بدقة ، حتى يكون هناك وضوح عند كل إدارة

عن المسئوليات التي تقع علي عاتقها مما يسهل علي وجود نظام رقابة داخلي قوي وفعال يجب أن تؤدي الخطة التنظيمية لمنشأة لاستقلال الإدارات وتوضيح خطوط السلطة والمسئولية بطريقة تسهل عملية تحديد المسئول عن ارتكاب أي خطأ أو مخالف ويعني استقلال الإدارات أن لا يتم السيطرة علي العملية بأكملها وأدائها من قبل قسم واحد ، وأن يكون هناك فصل واضح بين الإدارات التي تقوم بتنفيذ العملية والإدارة المسئولة عن الاحتفاظ بالأصول كعهدة وإدارة الحسابات وهذا يؤدي إلى الرقابة من قسم معين علي قسم آخر للحد من احتمالات ارتكاب الأخطاء والغش وتحديد المسئول عن تلك الأخطاء .

الهيكل التنظيمي الجيد ومبادئ محاسبة المسئولين يمكن أن تساعد علي تتبع التصرفات في كل ناحية داخل المنشأة مما يعني أن ترتبط النتائج بالأفراد والذي يؤدي بدوره إلى زيادة اهتمام العاملين والعناية بما يقع علي عاتقه من مسئولية ، خاصة عندما يشعرون بأنهم سوف يحاسبون علي الأخطاء التي يرتكبونها أو يقدم لهم الحوافز في حالة عدم ارتكاب الأخطاء وزيادة الكفاءة لديهم ولذلك تعتبر الوظائف المتعارضة إذا كان جمعها يؤدي إلى ارتكاب الأخطاء والغش أو إخفاء بعض حالات التلاعب لذلك لابد الفصل بين الوظائف التالية :

أ- الترخيص بالعمل ( أداء العمل )

ب- الاحتفاظ بالأصول ( الموجودات )

ج- مسك السجلات .

مما سبق تستطيع القول أن الهيكل التنظيمي الكفء يشمل :

- الرقابة الداخلية علي العمليات وذلك بأن لا يقوم موظف واحد بأداء العملية من بدايتها حتى نهايتها .

- أن تحدد مسئولية تسجيل البيانات وتداولها والمحافظة علي الأصول التي تتم المحاسبة عنها .
- الاستقلال التنظيمي وذلك عن طريق تحديد سلطات كل إدارة ومسئولياتها وتنظيم العلاقة بين الإدارات . ( المطارنة ، ٢٠٠٦ )

***٥,٢ نظام محاسبي سليم :***

حيث يعتمد علي مجموعة متكاملة من الدفاتر والسجلات ودليل مبوب للحسابات ومجموعة من المستندات تفي باحتياجات المشروع ، وتصميم لدورات محاسبية مستندية تحقق رقابة فعالة ،علي من يستعمله ، ويجب أن يخدم ذلك السجل أو المستند هدفا من أهداف إدارة المشروع كما يجب أن يراعي في تصميمه كافة استخداماته المحتملة حتى نقلل من تغيير النماذج كل حين . هذا كما يجب أن يراعي في تصميمه ما يكفل رقابة داخلية فعالة في المراحل التي يمر فيها المستند . ( عبد الله ، ٢٠٠٧ )

ويجب أن يشمل النظام المحاسبي علي ما يلي :

- أن يكون هناك مستندات منظمة ومرقمة تغطي أوجه نشاط المنشأة .
- أن يكون هناك دليل حسابات مبوب يوضح كل الحسابات التي تتعامل معها المنشأة ويتضمن محتويات كل حساب .
- أن يكون هناك دليل يوضح طرق معالجة العمليات محاسبيا .
- أن يتم إعداد الموازنات التخطيطية لكافة العمليات والتحقق من تنفيذها .
- أن يكون لدى المنشأة علي نظام تكاليف فعال لقياس الأداء الفعلي ومقارنته مع المعياري . ( مطارنة ، ٢٠٠٦ )

٥,٣ ***قواعد ثابتة عند أداء الوظائف والمهام لكل قسم من الأقسام التنظيمية :*** فسلامة أداء الواجبات والوظائف في كل قسم تؤثر بدرجة كبيرة علي فعالية الرقابة الداخلية وعلي كفاية العمليات الناشئة عن هذا الأداء . فلكي تتجنب المنشأة الأسئلة والمحاولات التي تهدف إلي نقل عبء مسئولية التقصير في الأداء من قسم إلي آخر أو شخص إلي آخر . فإن تفويض السلطات والإجراءات والسياسات يجب أن تكون في صورة كتابية . ويتم ذلك عن طريق خريطة التنظيم التي تضعها المنشأة لبيان خطوط المسئولية ، وكذا التوصيف الذي يحدد الواجبات والمسئوليات لأفراد التنظيم داخل المنشاة ( لموظفي المنشأة ) . ( الجزار، ١٩٨٧)

٥,٤ ***الضبط الداخلي :***

يقصد بالضبط الداخلي ذلك النظام الذي يهدف إلي تدقيق العمليات المحاسبية والمالية بهدف خدمة الإدارة ، والضبط الداخلي له أثر فعال في وجود نظام رقابة داخلية فعال . يحتاج نظام الضبط الداخلي إلى ترتيبات خاصة للواجبات لمنع الأخطاء والغش واكتشافها بالإضافة إلي القيام بما يلي :

٥,٤,١ تحديد ( فصل ) اختصاصات الإدارات بشكل يمكن تكامل الجهود وعدم تعارضها ، وكذلك تحديد الاختصاصات علي مستوي الأفراد داخل الأقسام والإدارات الفرعية ، بحيث لا يقوم شخص واحد بعملية من بدايتها حتى نهايتها ، وإنما يجب أن تقسم العملية إلي مراحل ويقوم كل موظف بأول مرحلة ، مما يعني مراقبة الموظف اللاحق لأداء عمل الموظف في المرحلة السابقة ، ذلك يؤدي إلي تحديد المسؤولية أو غش ما .

٥,٤,٢ تحدد الإجراءات التفصيلية لخطوات العمليات التي تقوم بها المنشأة والتي تختلف وفقا لاختلاف التنظيم الإداري للمنشأة . بحيث يكون المسئول عن أداء عملية ما لديه المعلومات الكاملة عن الإجراءات الواجب إتباعها في هذه العملية .

٥,٤,٣ أن يتم إبدال الواجبات المعطاة لكل عامل بما لا يتعارض مع مصلحة العمل وكفاءة العامل واختصاصاته . بحيث لا يؤدي هذا التغيير إلى صعوبة اكتشاف الغش والأخطار التي ارتكبها الموظف السابق .

تتضمن الترتيبات المحاسبية عدد من الإجراءات التي تزيد من فعالية النظام المحاسبي في الرقابة وحماية الأصول منها :

* تحديد مدى التزام العاملين بالسياسات والخطط المعدة من قبل الإدارة .

* تحديد مستوي الإدارة فيما يتعلق بتنفيذ مسئولياتها .

* مدى الاعتماد علي البيانات المحاسبية وغيرها .

* التحقق من مدى ملائمة وتطبيق الرقابة المحاسبية والمالية . ( المطارنة ، ٢٠٠٦ )

٥,٥ ***اختيار الموظفين الأكفاء ووضعهم في مراكز مناسبة*** : وما يتضمنه ذلك من توصيف دقيق لأعمال المشروع المختلفة ، وبرنامج مرسوم لتدريب العاملين فيه بما يتضمن حسن اختيارهم ووضع كل موظف أو عامل في المكان المناسب له حتى يمكن الاستفادة من الكفاءة المختلفة . ( عبد الله ، ٢٠٠٧ )

٥,٦ ***مستويات الأداء :*** إن سلامة الواجبات والوظائف في كل قسم تؤثر بدرجة كبيرة علي فعالية الرقابة الداخلية وعلي كفاية العمليات الناشئة عن هذا الأداء . ويجب أن تمدنا الإجراءات الموضوعة بالخطوات التي يتم بمقتضاها اعتماد العمليات وتسجيلها والمحافظة علي الأصول . ويجب أن تمدنا مستويات الأداء بالوسائل التي تضمن دقة

اتخاذ القرارات والتسجيل . ويتم عموما بتقسيم الواجبات والمسئوليات بحيث لا يتمم شخص واحد العملية كلها من بدايتها إلى نهايتها . وهذا يمكننا من مراجعة دقة العمل واكتشاف الخطأ والغش بسرعة . ( الصحن _ آخرون ، ١٩٨٩ )

٥,٧ ***استخدام كافة الوسائل الآلية*** بما يكفل التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات والحفاظ علي أصول المشروع وموجوداته من أي تلاعب أو اختلاس . ( عبد الله ، ٢٠٠٦ )

٥,٨ ***حماية الأصول :*** يجب أن يكون لدي المنشأة سياسات وإجراءات توفر الحماية اللازمة للأصول والسجلات من التلف والضياع والاختلاس وحتى تكون المعلومات والتقارير صحيحة ، كذلك يجب أن يتم الاحتفاظ بالسجلات والملفات في أماكن تقلل من احتمالات إدخال تعديلات عليها أو إتلافها . كما يجب إتباع سياسة سليمة للحماية المادية للأصول كأن يخصص لها أماكن واستخدام الأنظمة الالكترونية لإقفالها وفتحها واستخدام الخزائن الحديدية المصفحة للنقدية . وتحديد الأشخاص المسموح لهم بالدخول إلى هذه الأماكن . كذلك الاحتفاظ بالأقراص المدمجة وأشرطة السجلات الممغنطة في أماكن مكيفة حتى لا تتلف بسبب درجات الحرارة المرتفعة ، ويجب أن يتم إصدار واستلام تلك الأشرطة والأقراص عن طريق التصريح وإثبات تلك العمليات .

***وتخلص الباحثة: أن مقومات نظام الرقابة الداخلية تتمثل في أن هيكل تنظيمي كفء يشمل الرقابة الداخلية علي العمليات حتى يتم ضبط والتحكم بالعمليات المالية منع أي تجاوزات لها ، من خلال تحديد المسئوليات لتسجيل البيانات المحافظة على الأصول من أي تلاعب أو سرقة و اختلاس ، وكل ذلك في ظل تحديد المهام المسئوليات لكل إدارة وعدم اختلاط المهام ، ونظام***

***محاسبي سليم مكون من مجموعة متكاملة من الدفاتر والسجلات التي تثبت عمليات المشرع لمنع أي تلاعب والسيطرة على كل العمليات بطريقة صحيحة قائمة على مجموعة من القواعد المعايير المتعارف عليها ، وعدة قواعد ثابتة عند أداء الوظائف والمهام لكل قسم من الأقسام التنظيمية لكي يتم تحديد المسئوليات وتحديد منبع التقصير لكي يتم المحاسبة عليه ، وضبط*** الداخلي ***لكل عمليات المشروع لكي تخدم وتحقق أهداف الإدارة والحصول على نظام رقابي فعال قي قادر على مواجهة أي انحرافات أو أخطاء ، ووضع الموظف المناسب في المكان المناسب وإيكال المهام المناسبة له تدريب الأيدي العاملة بما تتطلب احتياجات العمل ذلك كله في ظل وسائل آلية متاحة لتسهل علي الموظف آلية التعامل مع الحسابات تسجيلها ومن ثم الصول إلى ما تهدف إلية المنشأة من دقة صحة البيانات المالية المحافظة على أصل المنشأة من أي عوارض أو اختلاسات أو تلف مما يؤدي إلى استمرارية المنشأة لأكبر مدى ممكن .***

## ٦ـ الرقابة الداخلية والمراجع الخارجي

أدي ظهور الشركات المساهمة والشركات القابضة ذات الفروع المنتشرة في مختلف أنحاء القارات في العقد الثاني من القرن الماضي إلى زيادة الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية وذلك من أجل وضع حماية كافية علي أصول وممتلكات هذه الشركات لحماية أصل وممتلكات الشركة من الاختلاس والعبث ، ومن أجل الحصول علي البيانات المالية الدقيقة لاستخدامها في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات حيث انفصلت الملكية عن إدارة هذه الشركة .

كما أدي التطور المستمر للرقابة الداخلية إلى زيادة اعتماد مراجع الحسابات الخارجي عليها ، إن نتائج تقييم المراجع لنظام الرقابة تؤثر علي طبيعة إجراءات المراجعة المطلوب استخدامها ، والمدى المطلوب لمثل هذه الإجراءات أي نتيجة فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية تحدد مدى ونطاق الفحص الذي يقوم به مراجع الحسابات .

ويتطلب تقييم نظام الرقابة الداخلية معرفة الإجراءات والطرق الموضوعة ، والتأكد من أن تلك الإجراءات والطرق تستخدم كما هو مخطط ، فالمراجع يجب أن يحدد :

- مدى ملائمة نظام الضبط الداخلي .
- ما إذا كان النظام يتم تشغيله وفقا لما هو مخطط له . ( جربوع ، ٢٠٠٢)

لقد كان التدقيق في السابق يتم بشكل تفصيلي للدفاتر والسجلات وبعد التطور الاقتصادي واتساع أعمال المنشآت وحدوث إعداد كبيرة من العمليات في المنشاة تحولت عملية التدقيق من تفصيلية إلى اختبارية ، ولكن لكي يقوم المدقق باستخدام نظام التدقيق الاختباري لابد من وجود نظام رقابة داخلي فعال .

ويقسم نظام الرقابة الداخلية الي :

أ- الرقابة الداخلية

ب- الرقابة المحاسبية

ج- الضبط الداخلي

لذا يجب علي مدقق الحسابات أن يقوم بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية كخطوة أولي لبدء عملية التدقيق . ولقد نص معيار التدقيق الدولي رقم ( ٤٠٠ ) علي المدقق الحصول علي فهم كاف للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية ، لغرض التخطيط لعملية التدقيق وتطوير طريقة فعالية لتنفيذها . وعلي المدقق استخدام اجتهاده المهني لتقدير مخاطر التدقيق ، وتصميم إجراءات التدقيق للتأكد بأنها قد خفضت إلى المستوي الأدنى المقبول .

مما سبق نجد أن نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية تؤثر علي طبيعة إجراءات التدقيق المطلوب استخدامها ونطاق الفحص الذي يجب أن يقوم به مدقق الحسابات ،وكذلك يجب علي مدقق الحسابات بداية أن يتحقق من أمرين : الأول : أن يكون نظام الضبط الداخلي المرسوم (المخطط

) ملائم للمنشأة وطبيعة نشاطها ، الثاني : التحقق من مدى الالتزام بتطبيق هذا النظام كما هو مخطط له .

بما أن نظام الرقابة الداخلية يتكون من رقابة محاسبية ورقابة إدارية وضبط داخلي فإن مسؤولية مدقق الحسابات حول هذه الأنظمة تتضح من خلال ما يلي : (المطارنة ، ٢٠٠٦ )

***أ- الرقابة المحاسبية :***

بالنسبة للرقابة المحاسبية فان مدقق الحسابات يعتبر مسئولا مسئولية كاملة عن فحص وتقييم وسائل وأنظمة هذا الفرع من فروع الرقابة الداخلية ، لما لهذه الأنظمة أو الوسائل من تأثير مباشر وارتباط وثيق بطبيعة عمل المدقق الخارجي والأهداف الواجب تحقيقها من عملية التدقيق الداخلي ، فالرقابة المحاسبية بوسائلها ومقاييسها المتعددة ، تهدف إلى اختبار دقة البيانات المحاسبية المسجلة في الدفاتر والحسابات الختامية ودرجة الاعتماد عليها . ولا شك أن دقة هذه البيانات المحاسبية وخلوها من الأخطاء يؤثر تأثيرا مباشرا وواضحا علي درجة إفصاح الحسابات الختامية والقوائم المالية ومدى دلالتها علي نتيجة الأعمال والمركز المالي والتي تعتبر هدفا أساسيا ترمي إلى تحقيقه من وراء التدقيق الخارجي . وكذلك فان عدم وجود وسائل هذه الرقابة المحاسبية أو قصور المستخدم منها عن تحقيق الأهداف المرجوة ، سيؤدي بالتبعية إلى أن يزيد المدقق من كمية الاختبارات وأن يتوسع في نطاق تدقيقه للدفاتر والسجلات . ( عبد الله ، ٢٠٠٧ )

ومن أهم الأساليب التي تستخدمها المنشأة لتحقيق أهداف نظام الرقابة المحاسبية ما يلي :

* نظرية القيد المزدوج
* استخدام حسابات المراقبة
* استخدام أسلوب المصادقات

* مذكرات التوفيق مع البنك

* توافر نظام مستندي سليم

* إتباع نظام الجرد المستمر والجرد المفاجئ

* اعتماد العمليات بواسطة أفراد مسئولين ، واعتماد قيد التسوية ، وتصحيح الأخطاء بواسطة فرد آخر مسئول. (جمعة ، ٢٠٠٥)

**ب- الضبط الداخلي :**

ويعتبر المدقق مسئولا عن فحص وتقييم أنظمة الضبط الداخلي ومقاييسه المستعملة في المشروع موضوع التدقيق . ويعود السبب في ذلك إلى أن هذا الفرع من فروع الرقابة الداخلية يهدف إلي حماية أصول المشروع وموجوداته ضد أي اختلاس أو تلاعب أو سوء استعمال . والمدقق الخارجي يعتبر مسئولا عن تحقيق هذا الهدف حيث يطلب إليه تحقيق التزامات وموجودات المشروع ، ولهذا نري لزاما عليه التقليل من احتمالات الغش والاختلاس فيها ، وتدقيق تلك الوسائل نحو تحقيق هذه الغاية أي تدقيق الضبط الداخلي . ( عبد الله ، ٢٠٠٧ )

**ج- الرقابة الإدارية :**

لا يعتبر مدقق الحسابات مسئولا عن دراسة وتقييم نظام الرقابة الإدارية في المنشأة محل الفحص ، حيث أن هذا النوع من الرقابة يهدف إلى تنفيذ السياسات الإدارية وفقا للخطة التي تم وضعها ، وان إلزام المدقق بفحص نظام الرقابة الداخلية سيوسع من مسئولياته ويلقي عليه عبئا كبيرا خاصة وان وجود أو عدم وجود نظام رقابة إدارية لا يؤثر علي برنامج التدقيق الذي يقوم بوضعه مدقق الحسابات . (المطارنة ، ٢٠٠٦ )

***ومن أهم الأساليب التي تستخدمها المنشأة لتحقيق أهداف الرقابة الإدارية ما يلي :***

* الموازنة التخطيطية * التكاليف المعيارية * تقارير الكفاية الدورية

* دراسات الحركة والزمن * الرقابة علي الجودة * البرامج التدريبية

* نظام محاسبة المسئولية * نظام تقييم الأداء

* الرسوم البيانية والكشوف الإحصائية (جمعة ، ٢٠٠٥)

***وتري الباحثة: انه يجب على إدارة المنشأة التمسك بالأساليب السالفة الذكر لكي تحقق أهداف الرقابة .***

## ٧. واجبات مدقق الحسابات عن الرقابة الداخلية :

٧,١ القيام بفحص الحسابات والتحقق من القيود وكشف الأخطاء .

٧,٢ التحقق من قيم الأصول والخصوم ومطابقتها للأسس المحاسبية

٧,٣ تقديم الاقتراحات التي تكون صالحة لحسن سير العمل.

٧,٤ حسن اختيار الاختبارات للعمليات المثبتة في الدفاتر .

٧,٥ حيث أن الميزانية تصور ملخصا هاما لمراكز الحسابات فمن واجبات المدقق التحقق من سلامة هذا التصوير.

٧,٦ التأكد من تطبيق قواعد المحاسبة من ناحية :

٧,٧ تسجيل الأصول بثمن التكلفة – الاهلاكات ونسبها القانونية

٧,٨ تقويم المخزون السلعي – إجراءات التسويات.

٧,٩ اعتبار المشروع مستمرا. – استعمال أساس الإستحقاق .

٧,١٠ عدم اخذ أي ربح لم يتحقق .

٧,١١ مراعاة سلامة تطبيق نصوص القوانين والأنظمة والعقود

٧,١٢ حضور الجمعية العمومية والتأكد من صحة الإجراءات التي اتبعت

٧,١٣ تلاوة التقرير على الجمعية العمومية ويجب أن يتضمن:

٧,١٣,١ هل حصل على الإيضاحات الضرورية

٧,١٣,٢ هل تمسك الشركة حسابات منتظمة

٧,١٣,٣ هل أن الميزانية وحساب الأرباح والخسائر متفقة مع الدفاتر

( www.acc٤arab.com/acc//archive/index.php/t-٢٢٥٨.html - ٩k)

### ٨. تقييم نظام الرقابة الداخلية

تعتبر الرقابة الداخلية نقطة الانطلاق التي عندها يبدأ المدقق عمله ، وعلي ضوء ما يسفر عنه فحصه لأنظمتها المختلفة يقوم برسم برنامج التدقيق المناسب مع تحديد كمية الاختبارات اللازمة وحجم العينات المناسب .

ولا يقتصر فحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية لأي مشروع علي تلك الأنظمة كما وضعتها الإدارة في كتيبات أو منشورات ، بل يتعداها إلي دراستها كما هي منفذة . ( عبد الله ، ٢٠٠٧ ) كما يتطلب التقييم السليم لنظام الرقابة الداخلية بالضرورة أن يقوم مراجع الحسابات الخارجي المستقل بدراسة ومراجعة منظمة وملائمة للنظام أثناء تشغيله الفعلي ، وعلي الرغم من أن معظم المعلومات المتعلقة بالرقابة الداخلية سيتم الحصول عليه عن طريق طرح الأسئلة والحصول علي أجوبة عليها أو عن طريق المشاهدة ، إلا أنه من المرغوب فيه توفير تقرير مكتوب للمراجعة والفحص المنفذ بالنسبة للرقابة الداخلية والنتائج التي تم التوصل إليها من عملية المراجعة ، ويكون هذا التقرير مرشدا له قيمته خلال المراجعة ، كما يكون له أهمية كبيرة بعد انتهاء عملية المراجعة وذلك كدليل مستندي للعيوب المكتشفة في نظام الرقابة الداخلية.

ويتم بحث وتقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية بطريقة رسمية أو غير رسمية ، فعند المدخل غير الرسمي والذي يستخدم عادة بالنسبة للمنشآت الصغيرة يكون الاعتماد كلية علي

القيام باستقصاء ومراجعة بدون أي إجراءات رسمية ، وفي حالة استخدام المدخل الرسمي للبحث والاستقصاء يكون من الضروري وجود بعض التعليمات المكتوبة ويتوقف مدى وكمية تلك المعلومات المكتوبة بدرجة كبيرة علي الحاجات المعينة في الظروف المعينة .

( جربوع ، ٢٠٠٢ )

## ٩ـ أهمية دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية :

### ٩,١ بيان ما إذا كان التدقيق ممكن :

تتوقف هذه البيانات علي وجود نظام الرقابة الداخلية ، فوجود هذا النظام يعتبر عاملا حاسما وقاطعا في تجميع البيانات المحاسبية ، وإذا لم يتواجد هذا النظام أو كان غير مناسب ، فإنه يصعب _ إن لم يكن مستحيلا _ علي المدقق كلية تقييم ما إذا كان التدقيق ممكن .

كما أنه يصعب علي المدقق أن يقوم بعملية تخصيص وتقييم صائب لبعض الأصول دون الوثوق والاعتماد علي نظام الرقابة الداخلية ، وإذا اتضح للمدقق أن نظام الرقابة الداخلية غير مناسب أو لا يعول عليه أو يثق به _جزئيا _ فإنه يجب أن يرفض عملية التدقيق أو أن يبدي رأيا مقيدا أو غير نظيف في التقارير المالية للمنشأة .

### ٩,٢ تحديد دليل التدقيق :

يشير معيار التدقيق الدولي رقم ٥٠٠ علي أنه " يجب علي المدقق أن يحصل علي دليل تدقيق كافي ومناسب ، وموثوق به ، لتمكينه من رسم استنتاجات معقولة منه " .

### ٩,٣ إعلام الإدارة العليا أو لجنة التدقيق :

بعد إتمام دراسة المدقق لنواحي القوة والضعف لنظام الرقابة الداخلية المطبق داخل المنشأة ، يجب عليه إخطار العميل بواسطة خطاب يعد بمثابة الاتصال المطلوب لإعلام رئيس مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق عن نواحي الضعف الجوهرية . ( جمعة ، ٢٠٠٥ )

## ١٠ـ وسائل تقييم نظام الرقابة الداخلية :

من الوسائل التي يستخدمها المدققون للتعرف علي النظام المطبق في المشروع وتقييم مدى كفايتة ما يلي :

### ١٠,١ الاستبيان

ويضم استفسارات كتابية تحتوي علي الأسس السليمة لما يجب أن تكون عليه الرقابة الداخلية . وتقدم هذه القائمة من الأسئلة إلى موظفي المشروع المختصين للإجابة عليها وردها إلى المدقق الذي يقوم بدوره بالتأكد من الإجابات عن طريق الاختبار والعينة وذلك للحكم علي درجة متانة النظام المستعمل . ويتوقف نجاح هذه الطريقة علي كيفية صياغة الأسئلة حيث يجب أن تصاغ بطريقة فنية بحيث تدل الإجابات (نعم ) علي أنظمة دقيقة للرقابة والإجابة (بلا ) علي أنظمة ضعيفة أو عدم وجود رقابة أصلا في تلك الناحية . (عبد الله ، ٢٠٠٧ )

***مزايا استخدام الاستبيان :***

١٠,١,١ إمكانية تغطية جميع المجالات التي تهم مراجع الحسابات عن طريق تصميم مجموعة من الأسئلة لكل مجال .

١٠,١,٢ إمكانية استخدام مبدأ التنميط في إعداد القوائم ، مما يجعل من الممكن استخدامها قبل البدء في عملية المراجعة بفترة كافية .

١٠,١,٣ يمكن استخدام الوسائل الأخرى بواسطة أشخاص أقل تأهيلا وخبرة ، بعكس الحال عند استخدام الوسائل الأخرى للتقييم .

١٠,١,٤ يمكن إعداد قائمة الاستبيان النموذجية لتتناسب مع كل نوع من أنواع المنشآت فتوفر بذلك وقت المراجعة الذي كان سيضيع في إعداد قائمة لكل منشأة علي حدة .

١٠,١,٥ يلقي استخدام الاستبيان قبولا عاما من العملاء بدلا من أسلوب الاستفسارات وإلقاء الأسئلة .

### ١٠,٢ التقرير الوصفي :

طبقا لهذا الأسلوب ، يقوم المراجع أو مساعده بتجهيز قائمة تحتوي علي عناوين الأنظمة الفرعية للرقابة الداخلية ، ويوجه بعض الأسئلة إلى الموظفين والمسئولين عن أداء كل عملية توضح خط سير العملية والإجراءات التي تمر بها والمستندات التي تعد من أجلها والدفاتر التي تسجل بها ، وقد يترك لموظفي هذه المنشأة أداء هذه المهمة ، بعد ذلك يتم ترتيب الإجابات بحيث تظهر خط سير العملية من بدايتها إلى نهايتها ويحدد ما إذا كان النظام يتضمن ثغرات أو ينقصه بعض الضوابط الرقابية .

### ١٠,٣ دراسة الخرائط التنظيمية .

يمكن تصوير نظام الرقابة الداخلية لأي عملية من عمليات المنشأة في شكل خريطة تدفق (معبرا عنها علي شكل رموز أو رسومات ) تبين الإدارات والأقسام المختصة بأداء العملية (المصدر الذي اعد المستند والجهة التي يرسل إليها ) والمستندات التي تعد في كل خطوة والدفاتر التي تثبت بها والإجراءات التي تتبع لمعالجتها وإتمامها (أي العمليات التشغيلية التي تتم عليها ) . يمكن أن يضاف إلى الخريطة رموز توضح الوظائف المتعارضة والترخيص بالعملية واعتمادها . (جربوع ، ٢٠٠٢)

### ١٠,٤ الملخص التذكيري :

يقوم المدقق هنا بوضع قواعد وأسس نظام رقابة داخلية سليم ، وذلك دون تحديد أسئلة أو استفسارات معينة كما في الاستبيان .

ميزة هذه الطريقة الاقتصاد في الوقت دون إغفال الهام من النقاط أما عيوبها فتنحصر في كونها لا تقود إلى تدوين كتابي لما هو عليه نظام الرقابة الداخلية في المشروع المعني كما أنها لا تطبق علي المشروعات ذات الطبيعة الخاصة بالإضافة إلى كون هذا الملخص أمرا متروكا لكل مدقق علي حدة يضع الأسس ويقوم بالإجراءات التي يراها مناسبة . (عبد الله ،٢٠٠٧ )

### ١٠,٥ فحص النظام المحاسبي

يمكن لمدقق الحسابات أن يقوم بعملية تقييم لنظام الرقابة الداخلية في المنشأة من خلال فحص النظام المحاسبي المطبق عن طريق حصوله علي كشف بالسجلات المحاسبية والمسئولين عن كل سجل وتدقيق تلك السجلات ، كذلك المستندات والدورة المستندية التي من خلالها يتمكن المدقق الحكم علي قوة أو ضعف نظام الرقابة .(المطارنة، ٢٠٠٦)

***تميل الباحثة إلى استخدام أسلوب الاستبيان لأنه يشمل على عدة مزايا تتمثل في التالي :***

- يمكن من جميع معلومات كثيرة من أفراد متفرقين بأقل جهد.
- قلة التكاليف نسبياً.
- يتوفر للشخص وقت أكبر للإجابة.
- تتوفر للإستبيان ظروف التقنين أكثر
- يساعد على الحصول على معلومات يصعب الحصول عليها باستخدام وسائل أخرى.
- يعطي الاستبيان فرصة كافية للإجابة عن الأسئلة بدقة وصراحة أكثر .
- لا يحتاج إلى عدد كبير من الأفراد لغرض متابعة الاستبانات.
- يتيح الإستبيان جمع البيانات الكمية وتحليلها بسهولة.

***١٠,٦ الاستقلالية***

يجب على المدقق أن يكون متوافر فيه معيار الاستقلالية وأن لا يكون منحازا في رأيه أو في عملية التدقيق سواء للإدارة أو لمستخدمي البيانات الحسابية الختامية .

***١٠,٧ المادية***

على مدقق الحسابات أن يهتم في البحث والكشف عن الأمور المادية التي تظهر على غير حقيقتها أو أن تكون محذوفة كلية وعليه فيجب أن يطبق الأهمية النسبية في اهتمامه في عملية التدقيق بأن يعطي اهتماما في تدقيقه للعناصر الهامة من البيانات المالية .

***١٠,٨ أسلوب العينة***

يبدي مدققون الحسابات رأيهم في البيانات المالية للحسابات الختامية استنادا إلى القيام بالفحص عن طريق العينة وهم نادرا ما يقومون بذلك استنادا إلى أعمال تدقيق على أساس فحص شامل الضمان الغير مطلق استنادا إلى فحص المدقق وفقا لأسلوب العينة الإحصائية فإن احتمال وجود أمور مادية أظهرت على غير حقيقتها يبقى وارد وعليه فإن تقرير مدقق الحسابات بسلامة البيانات الختامية ليس بالرأي المطلق .

***١٠,٩ وحدة الرأي***

لابد من أن يعطي مدقق الحسابات رأيه في البيانات المالية للحسابات الختامية كوحدة واحدة ولا يتناول التقرير مفردات مكونات البيانات الحسابية الختامية كل على حدة .

(www.al-yemen.org/vb/showthread.php?t=٢٤٢١٦٧)

## ١١. العوامل التي ساعدت علي تطور الرقابة الداخلية

أ- كبر حجم المنشآت وتعدد عملياتها وتعقدها وانفصال الملكية عن الإدارة .

ب- تفويض السلطات والمسئوليات إلى بعض الإدارات الفرعية .

ت- مسئولية الإدارة عن حماية موارد وممتلكات المنشأة من الضياع والسرقة والاختلاس وسوء الاستخدام .

ث- حاجة المؤسسات الحكومية وإداراتها إلى بيانات دقيقة وسليمة . (جربوع ،٢٠٠٢ )

ج- تطور إجراءات التدقيق إذ تحولت عمليته من كاملة تفصيلية إلى كاملة اختبارية تعتمد علي أسلوب العينة الإحصائية ذلك الأسلوب الذي يعتمد في تقرير حجمه وكمية اختباراته علي درجة متانة نظام الرقابة الداخلية المستعمل في المشروع المعني .

ح- حاجة إدارة المشروع إلى حماية وصيانة أموال المشروع : حيث علي الإدارة توفير نظام رقابة داخلية سليم حتى تخلي نفسها من المسئولية المترتبة عليها في منع الأخطاء والغش أو تقليل احتمال ارتكابها . (عبد الله ، ٢٠٠٧)

## ١٢. الإجراءات التنفيذية لتحقيق خصائص الرقابة الداخلية

لابد من إجراءات تنفيذية لتحقيق خصائص الرقابة الداخلية والتي تتمثل في التالي :

***أ. إجراءات تنظيمية وإدارية وتضم النواحي التالية :***

أ- تحديد اختصاصات الإدارات والأقسام المختلفة بشكل يضمن عدم التداخل .

ب- توزيع الواجبات بين الموظفين بحيث لا ينفرد أحدهم بعملية ما من البداية للنهاية ، وبحيث يقع عمل كل موظف تحت رقابة موظف آخر .

ت- توزيع المسئوليات بشكل واضح يساعد علي تحديد تبة الخطأ والإهمال .

ث- تقسيم العمل بين الإدارات والموظفين بحيث يتم الفصل بين الوظائف التالية :

١) وظيفة التصريح بالعمليات والموافقة عليها .

٢) وظيفة تنفيذ العمليات .

٣) وظيفة الاحتفاظ بعهدة الأصول .

٤) وظيفة القيد المحاسبي .

ج- تنظيم الأقسام بحيث يجتمع الموظفون الذين يقومون بعمل واحد في حجرة أو صالة واحدة .

ح- إيجاد روتين معين يتضمن خطوات كل عملية بالتفصيل بحيث لا يترك فرصة لأي موظف للتصرف الشخصي إلا بموافقة شخص آخر مسئول .

خ- إعطاء تعليمات صريحة من أصل وعدة صور (وأحيانا من عدة ألوان) تختص كل إدارة معينة بصورة ذات لون معين .

د- إجراء حركة تنقلات بين الموظفين من حين لآخر وبحيث لا يتعارض ذلك مع حسن سير العمل .

ذ- ضرورة قيام كل موظف بإجازته السنوية دفعة واحدة ، وذلك لإيجاد الفرصة لمن يقوم بالعمل في أثناء غيابه لاكتشاف أي تلاعب في ذلك العمل .

***ب. إجراءات محاسبية وتضم النواحي التالية :***

أ- إصدار تعليمات بوجوب إثبات العمليات بالدفاتر فور حدوثها لأن هذا يقلل من فرص الغش والاحتيال ، ويساعد إدارة المشروع علي الحصول علي ما تريده من عمليات بسرعة .

ب- إصدار التعليمات بعدم إثبات أي مستند ما لم يكن معتمدا من الموظفين المسئولين ، ومرفقة به الوثائق المؤيدة الأخرى .

ت- عدم اشتراك أي موظف في مراجعة عمل قام به ، بل يجب أن يراجعه موظف آخر .

ث- استعمال الآلات المحاسبية مما يسهل الضبط الحسابي ويقلل من احتمالات الخطأ ويقود بسرعة إلى سرعة انجاز العمل .

ج- استخدام وسائل التوازن المحاسبي الدوري مثل موازين المراجعة العامة وحسابات المراقبة الإجمالية .

ح- القيام بجرد مفاجئ دوريا للنقدية والبضاعة والاستثمارات ومطابقة ذلك مع الأرصدة الدفترية

***ت. إجراءات عامة وتضم النواحي التالية :***

أ- التأمين علي ممتلكات المشروع ضد جميع الأخطار التي قد يتعرض لها حسب طبيعتها .

ب- التأمين علي الموظفين الذين بحوزتهم عهد نقدية أو بضائع أو أوراق مالية أو تجارية أو غيرها ضد خيانة الأمانة .

ت- وضع نظام رقابي سليم لمراقبة البريد الوارد والصادر .

ث- استخدام وسيلة الرقابة الحدية ، بجعل سلطات الاعتماد متمشية مع المسئولية ، فقد يختص رئيس القسم باعتماد الصرف في حدود عشرة دنانير بينما يختص رئيس الدائرة باعتماد الصرف في حدود مائتي دينار وهكذا .

ج- استخدام وسائل الرقابة المزدوجة فيما يتعلق بالعمليات الهامة في المشروع كتوقيع الشيكات ، وعهدة الخزائن النقدية .. الخ .

ح- استخدام نظام التفتيش بمعرفة قسم خاص بالمشروع في الحالات التي تستدعيها طبيعة الأصول بحيث تكون عرضة للتلاعب والاختلاس ، وغالبا ما تناط هذه السلطة بقسم التدقيق الداخلي . (عبد الله ، ٢٠٠٧)

## ١٣. مسئولية مدقق الحسابات الخارجي بالنسبة لأنظمة الرقابة الداخلية

***أ- المراجع الخارجي :***

وهو الشخص أو مجموعة الأشخاص الذين يقومون بمهنة التدقيق شريطة أن تتوفر بهم جميع ما تطلبه قواعد التدقيق المتعارف عليها والمتعلقة بشخص المدقق (القواعد العامة للتدقيق ) وهي التدريب المهني والكفاءة المهنية - الاستقلال – بذل العناية المهنية المناسبة والكافية.

***ب- المراجع الداخلي :***

ويمارسون أعمال التدقيق الداخلي للجهات التي يعملون فيها ، كما يمارس بعض المدققين الداخليين أعمال التدقيق المالي ، في حين يمارس البعض الآخر منهم أيضا أعمال تدقيق الالتزام وأعمال تدقيق الكفاءة ، وحيث أن المدققين الداخليين غير مستقلين عن المؤسسة التي يعملون فيها فإنهم لا يستطيعون إصدار تقرير تدقيق مالي على حسابات الشركة التي يعملون فيها .

وكما عرفهم قاموس المصطلحات المحاسبية الصادر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية بأنة موظف بالمنشأة ووظيفته التأكد من توافق التطبيق مع سياسات المنشأة ومن تطبيق نظام مراقبة داخلية فعال و منع واكتشاف الغش و تشجيع التشغيل بكفاءة وهذا يقابل المراجع الخارجي

***ت- المدققين الحكوميون :***

تعمل هذه الفئة من المدققين للقطاع العام ومنهم من يعمل في جهاز الرقابة المركزية أو مدققين داخليين في الدوائر والمؤسسات الحكومية يزاول بعض أفراد هذه الفئة أعمال تدقيق اكتمال الالتزام بالقوانين والأنظمة ويمارس بعضهم أعمال تدقيق الكفاءة وغيرهم يمارس التدقيق على واردات الدولة.

***ث- لجان التدقيق :***

وهي لجان تشكل من قبل مجلس إدارة الشركة لأغراض القيام بدور الوسيط بين إدارة الشركة والمدققين الخارجيين للشركة ، فهي التي ترشح انتخابهم وهي التي توصي بمبالغ أتعابهم من الوقوف على مدى كفاءة ومستوى أعمال التدقيق الخارجي الذي ترغب المؤسسة في تعيينه مدققا خارجيا لحسابات الشركة .

ومن أهم أعمال تلك اللجان ما يلي :

١- اختبار مدقق الحسابات الخارجي والاتفاق معه على الأتعاب.

٢- مراجعة خطة التدقيق للمدقق الخارجي والموافق عليها .

٣- مراجعة سياسات وإجراءات الشركة ذات العلاقة.

دراسة كتب ملاحظات المدقق الخارجي ونتائج أعمال التدقيق التي قام بها المدقق الخارجي .

( www.al-yemen.org/vb/showthread.php?t=٢٤٢١٦٧)

## ١٤. خصائص الرقابة الداخلية

يجب أن تبرز الخصائص الأساسية للرقابة الداخلية لأن إبراز هذه الخصائص تساعد المراجع عند تقييمه للرقابة الداخلية للمشروع فيستطيع أن يحكم علي سلامتها وبالتالي يتخذ قراره بتوسيع أو تضييق نطاق اختباراته ، وغياب الخصائص الأساسية للرقابة الداخلية تضع المراجع في موضع الشك من ناحية التنظيم الداخلي للمشروع وبالتالي يحتاج إلى البحث عن أدلة إثبات إضافية .

والخصائص الأساسية لأي نظام مناسب للرقابة الداخلية يتضمن :

أ- وجود إجراءات تسجيلية مناسبة تتيح رقابة محاسبية فعالة علي الأصول والتزامات وعلي الدخل والمصروفات . (الصحن ، ١٩٨٨)

ب- وجود خطة تنظيمية سليمة توضح الإدارات والأقسام وتحدد مسئوليات وسلطات مديري هذه الإدارات بدقة تامة .

ت- وجود خطة لتنفيذ الواجبات داخل الأقسام ويراعي فيها تقسيم العمل لتوضيح كيفية تنفيذ الواجبات المسندة إلى كل موظف بحيث تتحقق المراقبة الداخلية .

ث- وجود خطة محاسبية مع تصميم النماذج التي تستخدمها الإدارات المختلفة في تنفيذ أعماله ، وتحديد خط سير تلك النماذج ( دورتها المستندية حتى إتمام قيدها بالدفاتر المحاسبية) .

ج- وجود خطة لاختيار الموظفين بعناية وتوزيعهم في المناصب التي يمكنهم تحمل مسئولياتها . (الجزار ، ١٩٨٩)

## ١٥. مسئولية مراجع الحسابات عن تقويم ودراسة نظام الرقابة الداخلية

لقد كان في السابق التدقيق يتم بشكل تفصيلي للدفاتر والسجلات وبعد التطور الاقتصادي واتساع المنشآت وحدوث إعدادات كبيرة من العمليات في المنشأة تحولت عملية التدقيق من تفصيلية إلى اختبارية ، ولكن لكي يقوم المدقق باستخدام نظام التدقيق الاختباري لابد من وجود نظام رقابة داخلي فعال وكما ذكرنا أن نظام الرقابة الداخلية يقسم إلى :

١- الرقابة الإدارية ٢- الرقابة المحاسبية ٣- الضبط الداخلي

لذا يجب علي مدقق الحسابات أن يقوم بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية كخطوة أولي لبدء عملية التدقيق ، ولقد نص معيار التدقيق الدولي رقم (٤٠٠) أنه علي المدقق الحصول علي فهم كاف للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية ، لغرض التخطيط لعملية التدقيق وتطوير طريقة فعالة لتنفيذها ، وعلي المدقق استخدام اجتهاده المهني لتقدير مخاطر التدقيق ، وتصميم إجراءات التدقيق للتأكد بأنها قد خفضت إلى المستوي الأدنى المقبول . (المطارنة ، ٢٠٠٦)

**وتنبع العلاقة بين مراقب الحسابات وأنظمة الرقابة من ناحيتين هما :**

أ- إن مهام مراقب الحسابات تقوم أساسا علي الحكم علي مدى صدق المعلومات التي تظهرها القوائم الختامية في تصوير نتيجة النشاط والمركز المالي في نهاية الفترة المالية ، وكذلك الحكم علي مدى انتظام وسلامة المجموعة الدفترية . ونلاحظ أن سلامة وانتظام المجموعة الدفترية يدعو إلى الاطمئنان إلى البيانات التي تظهرها القوائم الختامية ، والحكم علي سلامة المجموعة الدفترية ، ويرتبط بأسلوب الأداء الذي يتم به تسجيل العمليات المالية ، وهذا يرتبط بدوره بأنظمة الرقابة الداخلية وخاصة أنظمة الضبط الداخلي والمراجعة الداخلية .

ب- إن مراقب الحسابات يعتبر وكيلا عن أصحاب رأس المال ( في الشركات المساهمة العامة منها والخاصة ) للرقابة علي تصرفات الإدارة فيما يتعلق بحسن استخدام الموارد المالية المتاحة للمنشاة . ولهذا فهو يتأكد من أن الإدارة قد اتخذت جميع الإجراءات الكفيلة للمحافظة علي هذه الموارد واستخدامها أحسن استخدام . وتتمثل هذه الإجراءات فيما يضعه مجلس الإدارة من أنظمة للرقابة الداخلية بما تشمله من حلقات متعددة . (الصبان ، ١٩٩٧)

# الفصل الثالث

# مخاطر المراجعة علي مستوي أرصدة الحسابات

**١ . المقدمة**

تعني المخاطر في المراجعة أن علي المراجع قبول مستوي ما من عدم التأكد عند تنفيذ المراجعة ، حيث يعلم المراجع مثلا أن هناك عدم تأكد بخصوص : صلاحية الأدلة ، فعالية الرقابة الداخلية لدي العميل ، وما إذا كانت القوائم المالية التي تم مراجعتها تتسم بالعدالة .

ويعلم المراجعة الجيد أن المخاطر موجودة وأن عليه أن يتعامل معها علي نحو ملائم ، ويصعب قياس معظم المخاطر التي يواجهها المراجعون ويتطلب ذلك توافر فكر جيد للاستجابة لها علي نحو ملائم ، ويتعين التركيز بصفة أساسية للمخاطر التي تؤثر في تخطيط المراجعة حتى يمكن تحديد حجم الأدلة الذي يجب في خلال تطبيق نموذج المخاطر الخاص بالمجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين . (لطفي ،٢٠٠٧ )

ولقد أكد مجلس معايير التدقيق والضمان الدولي IAASB في المعيار الدولي ISAs رقم ٤٠٠ Commutation if Risk Assessment and Internal control weakness علي الآتي :

كنتيجة للحصول علي فهم للنظام المحاسبي والرقابة الداخلي واختبارات الرقابة ، فان المدقق ربما يصبح علي اطلاع علي نقاط الضعف في هذه الأنظمة لذلك يجب علي المدقق إبلاغ الإدارة عن نقاط الضعف الجوهرية والإجراءات المناسبة لها سواء في تصميم أو في العمليات لكل من النظام المحاسبي والرقابة الداخلية ، مع التأكيد علي أن هذه هي التي وردت إلى انتباهه ، علي أن يكون هذا الاتصال عن نقاط الضعف مكتوب ، كما يجب علي المدقق أن يؤكد علي أن اختياراته ليست مصممة لتحديد كفاية الرقابة الداخلية لأهداف الإدارة . كما أكد مجلس معايير التدقيق الدولية IAASB في المعيار السابق ذكره وفي الفقرة رقم (٣) علي أن مخاطر

التدقيق (AR) تعني إعطاء المدقق رأي غير مناسب عندما تكون القوائم المالية محرفه ماديـــا ، كما تتكون مخاطر التدقيق من ثلاث أنواع هي :

المخاطر الجوهرية (المتأصلة ) ( Inherent Risk)

مخاطر الرقابة ( Control Risk)

مخاطر الاكتشاف ( Detection Risk) وهذا يعني أن :

AR = IR * CR * DR (جمعة ، ٢٠٠٥)

## ٢. المخاطر الملازمة (الجوهرية ) Inherent Risk

***٢,١ تعريف المخاطر الملازمة :***

"هي قابلية رصيد حساب معين أو مجموعة من المعاملات إلـــي أن تكـــون خاطئـــة بـــشكل جوهري ، منفردة أو عندما تجمع من المعلومات الخاطئة في أرصدة حسابات أو في طوائـــف أخرى ، مع افتراض عدم وجود ضوابط داخلية ذات علاقة " . (علي ، شحاته ، ٢٠٠٥-٢٠٠٦)

أو هي " قابلية احتواء أحد تأكيدات إدارة المنشأة على غش وأخطاء مهمة بفرض عدم وجود إجراءات رقابة داخلية " . (socpa.org.sa/AU/Au١٠/intro.htm - ٨k)

ويجب علي مدققي الحسابات تقدير المخاطر الملازمة علي مستوي البيانات المالية ، وعـــن تطوير برنامج التدقيق ، فإنه علي المدقق ربط ذلك التقدير بأرصدة حسابات أساسية وطائفة من المعاملات بمستوي التوكيدات ، أو افتراض بأن المخاطر الملازمة مرتفعة بالنسبة للتوكيدات

***٢,٢ ما يجب على المراجع تقييمه عند تقدير المخاطر الملازمة :***

لتقدير المخاطر الملازمة يجب علي مدقق الحسابات تقييم عوامل منها :

**٢,٢,١ علي مستوي البيانات المالية**

- خبرة الإدارة والمعرفة لديها والتغيرات الإدارية

- طبيعة عمل المنشأة

- أمانة الإدارة

- الضغوط التي تتعرض لها الإدارة

- العوامل المؤثرة علي القطاع الذي تنتمي له المنشأة (المطارنة ، ٢٠٠٦ )

**٢,٢,٢ فيما يخص رصيد الحسابات والمعاملات**

- حسابات البيانات المالية المحتمل أن تكون قابلة للتحريف .

- التعقيد في المعاملات الأساسية والأحداث الأخرى التي قد تتطلب خبير .

- قابلية الأصول للخسارة أو الاختلاس

- إتمام المعاملات غير الاعتيادية والمعقدة ، خاصة في أو قرب نهاية الفترة المالية .

- معاملات لم تخضع للمعالجات الاعتيادية . (جربوع ، ٢٠٠٢ )

ومن ناحية أخرى فإنه لا يمكن لمراجع الحسابات التحكم في الخطر المتلازم ، ولكنه يحتاج إلي تقدير هذا النوع من الخطر وذلك حتى يستطيع تخطيط عملية المراجعة ، وذلك اعتمادا علي الحكم المهني لمراجع الحسابات ، وكلما زاد الخطر المتلازم كلما زاد الجهد المبذول عند مستوي أقل من المستوي الحقيقي قد يؤدي إلى عدم بذل مراجع الحسابات للجهد المطلوب منه ، وبالتالي يبدي رأي غير سليم ، مما قد يعرض لفقد سمعته وإمكانية رفع دعاوي قضائية عليه نتيجة الإضرار التي لحقت بمستخدمي القوائم المالية .

ولاشك تقدير الخطر المتلازم عند مستوي اكبر من المستوي الحقيقي يؤدي إلي زيادة الجهد المبذول من جانب مراجع الحسابات للحصول علي الأدلة اللازمة لإبداء رأيه .

***الخلاصة*** أن هناك علاقة طردية بين تقدير مراجع الحسابات للخطر المتلازم والجهد المبذول منه في عملية المراجعة بغرض الحصول علي أدلة ملائمة وكافية لإبداء الرأي .

( نصر علي ، شحاته ، ٢٠٠٥ -٢٠٠٦)

***٢,٣ العوامل التي تتوقف عليها المخاطر :***

***أولا : طبيعة الرصيد أو النوع المعين من المعاملات :*** فالمخاطر الملازمة تكون أكبر كلما كان الرصيد أو النوع المعين من المعاملات أكثر تعرضا للخطأ المقصود أو غير المقصود ، فالمخاطر المتعلقة بعنصر النقدية ، على سبيل المثال ، تكون أكبر بكثير من تلك المتعلقة بالأصول طويلة الأجل ، وعلى العكس تكون المخاطر أقل إذا كانت الحسابات تتضمن بيانات فعلية عما إذا كانت تعتمد على أساس تقديرات لمعاملات مستقبلية ، فلا شك أن الخطر يكون أقل بالنسبة لمصروف الأجور عنه بالنسبة لمصروفات الديون المشكوك فيها.

***ثانيا: العوامل الخارجية مثل التطورات التكنولوجية :*** *فإذا كانت المنشأة موضوع* المراجعة تعمل في صناعة تتميز بالتطورات التكنولوجية السريعة فهناك خطر ملازم للمخزون السلعي أو يكون المخزون في مثل هذه الصناعات أكثر عرضة للمغالاة في تقييمه ، ويحدث الشيء نفسه غالباً للحسابات التي تكون عرضة للتغير في طلب المستهلك.

***ثالثا: عوامل أخرى تتعلق بالمركز المالي للمنشأة*** : مثل عدم كفاية رأس المال العامل المتاح للاستمرار في العمليات. (www.socpa.org.sa/AU/Au١٠/au١٠٠٢.htm - ١٤٣k) وتُعدّ المخاطر الملازمة من أهم الأخطار التي يجب تقديرها بصورة دقيقة إذْ إنها تؤثر بصورة جوهرية على كفاءة وفاعلية عملية المراجعة ، حيث تتأثر كفاءة عملية المراجعة إذا ما تم تحديدها بأعلى مما يجب ، ويتطلب ذلك مجهوداً أكبر من المراجع والعكس صحيح. كما تفقد عملية المراجعة فاعليتها إلى حد كبير إذا لم يتم تحديد الخطر الملازم بمستواها الملائم .

## ٣ـ المخاطر الرقابية

### ٣,١ تعريف المخاطر الرقابية :

" مخاطر المعلومات الخاطئة ، والتي تحدث في رصيد حساب أو طائفة من المعاملات والتي تكون جوهرية بمفردها أو عندما تجمع مع المعلومات الخاطئة في أرصدة أو طوائف أخرى ، والتي لا يمكن منعها أو اكتشافها وتصحيحها في الوقت المناسب بواسطة النظام المحاسبي أو نظام الرقابة الداخلية ". (جربوع ، ٢٠٠٢)

أو هي " ألا يتم في الوقت المناسب منع أو اكتشاف وجود غش وأخطاء مهمة يمكن حدوثها في أحد التأكيدات بسبب ضعف في الرقابة الداخلية للمنشأة. فالمخاطر الرقابية لها علاقة ارتباط مباشرة بفاعلية تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف المنشأة المتعلقة بإعداد المنشأة لقوائمها المالية. ويتحتم دائما وجود بعض المخاطر الرقابية نظرا للقيود الذاتية للرقابة الداخلية ." ( socpa.org.sa/AU/Au١٠/intro.htm - ٨k )

### ٣,٢ ما يجب علي مراجع الحسابات القيام بالإجراءات التالية لتقييم المخاطر الرقابية :

٣,٢,١ أن يقوم بعملية التقدير الأولي لمخاطر الرقابة عن طريق تقييم فعالية النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية بمنع حدوث معلومات خاطئة أساسية أو اكتشافها وتصحيحها.

٣,٢,٢ أن يقوم المراجع بتوصيف وفهم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية وذلك للتحقق من تصميم هذه الأنظمة وهل تعمل علي منع أو اكتشاف وتصحيح المعلومات الخاطئة بشكل ملائم .

٣,٢,٣ أن يقوم مراجع الحسابات بتحديد نوعية أدلة الإثبات الملائمة وتوقيت الحصول عليها خاصة فيما يخص فصل الواجبات .

٣,٢,٤ أن يقوم مراجع الحسابات قبل ختام عملية التدقيق تقدير مدى صحة مخاطر الرقابة . (المطارنة ، ٢٠٠٦)

## ٤ـ مخاطر الاكتشاف

### ١,١ تعريف مخاطر الاكتشاف

١,١,١ " الخطر الناتج عن فشل إجراءات الرقابة الداخلية في اكتشاف الأخطاء في حساب معين أو عملية ، وهناك وجود دائم لخطر الاكتشاف حتى ولو قام مراجع الحسابات بمراجعة جميع الحسابات أو العمليات بنسبة ١٠٠% بسبب أن معظم الأدلة مقنعة وليست حاسمة " . (علي ، شحاته ، ٢٠٠٥-٢٠٠٦)

١,١,٢ أو هي " ألا يكتشف المراجع وجود غش وأخطاء مهمة في أحد التأكيدات ".

وترتبط مخاطر الاكتشاف ارتباطا مباشرا بفاعلية إجراء من إجراءات المراجعة وبأسلوب تطبيقه من قبل المراجع. وتنشأ هذه المخاطر جزئيا من عناصر عدم التأكد الناشئة من عدم قيام المراجع بفحص ١٠٠% من رصيد أحد الحسابات أو نوع من العمليات ، ومن عناصر عدم التأكد الأخرى الموجودة حتى لو قام المراجع بفحص ١٠٠% من رصيد الحساب أو نوع العمليات. وتنشأ عناصر عدم التأكد الأخرى من قيام المراجع باختيار إجراء مراجعة غير ملائم ، أو لسوء تطبيق إجراء ملائم ، أو لسوء تفسير نتائج المراجعة. ويمكن تخفيض عناصر عدم التأكد الأخرى إلى مستوى ضئيل يمكن إهماله عن طريق التخطيط الكافي والإشراف وتنفيذ أعمال المراجعة الخاصة بالمكتب وفقا لمعايير رقابة نوعية ملائمة.

تختلف المخاطر الملازمة والمخاطر الرقابية عن مخاطر الاكتشاف في أنها توجد مستقلة عن مراجعة القوائم المالية ، بينما ترتبط مخاطر الاكتشاف بإجراءات المراجع ، ويمكن تغييرها طبقا لرغبته. وهناك علاقة عكسية بين مخاطر الاكتشاف والمخاطر الملازمة والمخاطر الرقابية.

فكلما قلت المخاطر الملازمة والمخاطر الرقابية التي يعتقد المراجع بوجودها ، زادت مخـــاطر الاكتشاف التي يستطيع المراجع قبولها. وبالعكس ، كلما زادت المخاطر الملازمـــة والمخـــاطر الرقابية التي يعتقد المراجع بوجودها ، قلت مخاطر الاكتشاف التي يستطيع المراجـــع قبولهـــا. ويمكن تقدير هذه المكونات من مخاطر المراجعة في شكل كمي كأن تكون في شكل نسب مئوية ، أو في شكل غير كمي كأن تكون في شكل مدى من حد أدنى إلى حد أقصى .

(socpa.org.sa/AU/Au١٠/intro.htm - ٨k)

***وتتضمن مخاطر الاكتشاف عنصرين هما :***

الأول : المخاطر المتعلقة بفشل إجراءات المراجعة التحليلية في اكتشاف الأخطاء التي لا يتم منعها أو اكتشافها عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية. ويسمى "مخاطر المراجعة التحليلية".

الثاني : المخاطر المتعلقة بالقبول غير الصحيـــح لنتائج الاختبارات التفصيلية فـــي الوقـــت الذي يكون هناك خطأ جوهري يوجب الرفض ولم يتم اكتشافه عن طريق إجـــراءات الرقابـــة الداخلية وإجراءات المراجعة التحليلية وغيرها من الاختبـــارات الملائمـــة ويـــسمى "مخـــاطر المراجعة التفصيلية". (sqarra.wordpress.com/mater/ - ٢٩k)

## ٥. الاعتبارات التي يجب علي مدققي الحسابات أخذها في الحسبان فيما يخص مخاطر الاكتشاف :

٥,١ طبيعة الإجراءات الجوهرية ، كاستخدام اختبارات موجهة إلى أطراف مستقلة مـــن خارج المنشأة بدلا من الأطراف داخل المنشأة .

٥,٢ توقيت الإجراءات الجوهرية ، القيام بالإجراءات في نهاية الفترة بدلا من إجراءاها في موعد مبكر .

٥,٣ مدى الإجراءات الجوهرية كاستعمال عينة بحجم أكبر . (المطارنة ، ٢٠٠٦)

ولا شك انه توجد علاقة تفاعلية بين أنواع المخاطر الثلاثة فارتفاع مستوي الخطر المتلازم وخطر الرقابة يؤدي إلى بحث المراجع عن أدلة إثبات كافية وملائمة بدرجة اكبر لتخفيض خطر الاكتشاف ومن ثم الخطر الكلي .

ولاشك أن تقييم مخاطر المراجعة يساعد علي رفع كفاءة تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة بما يؤدي إلى زيادة الكفاءة المهنية لمراجع الحسابات ، وزيادة جودة خدمات عملية المراجعة بصورة تكفل اكتشاف الأخطاء المتعمدة وغير المتعمدة والتي يكون لها تأثير جوهري علي القوائم المالية محل المراجعة . (علي ، شحاته ، ٢٠٠٥-٢٠٠٦)

## ٦. أنواع أخرى لمخاطر المراجعة :

وفي تقسيم آخر لأنواع مخاطر المراجعة يقسم Warren الخطر النهائي لعملية المراجعة إلى نوعين من الأخطار هما:

***الأول : احتمال حدوث خطأ جوهري في القوائم المالية*** ؛ ويخرج هذا الخطر عن الحكم المباشر للمراجع ، مما يعني إمكانية الحصول على تأكد كامل من خلو القوائم المالية من الأخطاء ، وهناك ثلاثة محددات رئيسية لهذا النوع هي :

أ – نزاهة إدارة المنشأة

ب– قوة نظام الرقابة الداخلية للمنشأة.

ج– الحالة الاقتصادية للمنشأة محل المراجعة.

***الثاني : احتمال الفشل في اكتشاف خطأ جوهري*** ؛ ويدخل هذا النوع في نطاق التحكم المباشر للمراجع ، وهناك محددان رئيسيان لهذا النوع من الخطر هما:

أ – خطر المعاينة Sampling Risk

ب– خطر غير المعاينة Nonsampling Risk

ويتمثل خطر المعاينة في احتمال فشل المراجع في اكتشاف خطأ جوهري لأن المراجعة لا تتم إلا لجزء من المجتمع محل المراجعة وبذلك يظل احتمال الفشل في اكتشاف بعض الأخطاء قائما مادام المجتمع لا يتم فحصه بنسبة ١٠٠% أما خطر غير المعاينة فيتمثل في فشل المراجع في اكتشاف خطأ جوهري بسبب المشاكل الناتجة عن تفسير أو تجميع نتائج الاختبار.

وترى Colbert أن النوع الأول من الخطر النهائي للمراجعة عند Warren يعتبر إلى حد ما معبرا عن المخاطر الملازمة والمخاطر الرقابية فيما يعبر النوع الثاني عن مخاطر الاكتشاف.

وقد صنف كاتبان آخران مكونات الخطر النهائي للمراجعة إلى نوعين هما:

أ - ***خطر ألفا Alpha Risk*** ويمثل المخاطر المترتبة على رفض القوائم المالية وهي لا تتضمن خطأ جوهرياً.

ب- ***خطر بيتا Beta Risk*** ويمثل المخاطر المترتبة على قبول القوائم المالية وهي تتضمن خطأ جوهريا.

ويعتبر الخطأ الأول بمثابة خطأ كفاءة حيث ينتج عنه الرفض غير الصحيح ، وما يترتب على ذلك من قيام المراجع باختبارات إضافية أخرى ، والتوسع في الفحص ، حيث سيترتب على هذا الجهد الإضافي وصول المراجع إلى النتائج الصحيحة ولكن بتكلفة أكبر مما يؤثر على كفاءة المراجعة.

ويطلق على الخطأ من النوع الثاني خطأ الفعالية حيث ينتج عن القبول غير الصحيح التأثير على فعالية عملية المراجعة.

ولا شك أن الخطأ من النوع الثاني يعد أكثر خطورة في المراجعة من خطأ النوع الأول ، حيث يرتبط النوع الثاني بفعالية المراجعة والهدف منها.

### ٧. تغيير مخاطر المراجعة المقبول المتعلق بخطر الأعمال Business Risk :

يعرف خطر الأعمال باحتمال تحمل المراجع أو مكتب المراجعة خسائر نتيجة قيامه بعملية مراجعة معينة ، حتى ولو كان تقرير المراجعة الموجه للعميل صحيحا. ومثال ذلك حالة إعلان العميل إفلاسه بعد انتهاء عملية المراجعة. ومن ثم فإن احتمال القضايا المرفوعة ضد منشأة المراجعة يكون مرتفعا حتى ولو كانت نوعية المراجعة جيدة. وقد تكون خسارة الأعمال متمثلة في تحمل المراجع تكاليف التقاضي أو الإضرار بسمعته المهنية أو قيام الجهات أو الهيئات التنظيمية (مثل مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي أو هيئة الإشراف على البورصات أو الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين) باتخاذ إجراءات عقابية حياله.

وعندما يأخذ المراجعون مخاطرة الأعمال في الاعتبار عند تخطيط حجم أدلة الإثبات فإن ذلك يتم عن طريق رقابة مخاطر المراجعة المقبول ، ولعل من قبيل القضايا الأولية أن مخاطر المراجعة المقبول المنخفض دائما يكون مرغوبا ، ولكن في بعض الظروف يكون الخطر الأقل مطلوبا نظرا لعوامل مخاطرة الأعمال. وهناك العديد من العوامل المؤثرة على خطر الأعمال وبالتالي على مخاطر المراجعة المقبولة ، غير أنه يمكن التركيز هنا على عاملين أساسيين هما :

أ – درجة اعتماد المستخدمين الخارجيين على القوائم المالية.

ب– احتمال مواجهة العميل مصاعب مالية بعد إصدار تقرير المراجع.

ويمكن التعرض لهذين العاملين باختصار على النحو التالي :

***أ – درجة اعتماد المستخدمين الخارجيين على القوائم المالية :***

عندما يعطى المستخدمون الخارجيين اعتمادا أساسيا على القوائم المالية ، فإنه من الملائم أن تقل مخاطر المراجعة ، حيث أن الاهتمام في الاعتماد على القوائم المالية يعني حدوث ضرر اجتماعي كبير فيما لو أن الخطأ المهم ظل غير مكتشفٍ في القوائم المالية. ولا شك أن تكلفة

أدلة الإثبات الإضافية يكون من السهل تبريرها عندما تكون الخسارة جوهرية للمستخدمين الخارجيين. وهناك العديد من العوامل التي تُعدّ مؤشرات جيدة لدرجة اعتماد المستخدمين الخارجيين على القوائم المالية مثل :

ـ حجم منشأة العميل

- طبيعة ملكية الشركة

- طبيعة ومقدار الالتزامات

***ب- احتمال مواجهة العميل لمصاعب مالية بعد إصدار تقرير المراجع :***

لو اضطر العميل للإفلاس أو عانى من خسارة مهمة بعد الانتهاء من عملية المراجعة فلا شك أن المراجع يكون في مركز أفضل في أن يدافع عن جودة عملية المراجعة ممّا لو لم يكن العميل في مثل هذا الموقف. ومن البديهي وجود اتجاه أو ميل طبيعي لهؤلاء الذين يتعرضون للضرر نتيجة الإفلاس إلى أن يرفعوا قضايا ضد المراجع. وقد يكون ذلك الاتجاه ناتجا عن اعتقادهم بأن المراجع فشل في القيام بمراجعة كافية من ناحية أو نتيجة رغبة للمستخدمين في استرداد جزء من خسارتهم بغض النظر عن كيفية عمل المراجع من ناحية أخرى. ولذلك فإن على المراجع تخفيض المستوى المقبول لمخاطر المراجعة في مثل هذه الحالات التي يعتقد أن فيها فرصة كبيرة للفشل المالي أو الخسارة ومن ثم زيادة مخاطر الأعمال. ولو أن تحديدات تالية حدثت فإن المراجع عندئذ سيكون في أفضل موقف للدفاع عن نتائج المراجعة. ولا شك أنه ينتج عن ذلك زيادة أدلة الإثبات الإضافية والتكاليف المصاحبة لذلك ، غير أن ذلك يمكن تبريره نظرا للمخاطر الإضافية للمقاضاة في مواجهة المراجع.

ورغم صعوبة قيام المراجع بالتنبؤ بالفشل المالي قبل حدوثه ، غير أن هناك بعض المؤشرات الجيدة التي تساعد المراجع في استكشاف احتمالاته مثل :

- مركز السيولة

- الأرباح (الخسائر) في السنوات السابقة

- طرق النمو التمويلي

- طبيعة عمليات العميل

- جدارة أو كفاءة الإدارة

ويجب أن يفحص المراجع القوائم المالية للعميل ويقدر أهمية كل من درجة اعتماد المستخدمين الخارجيين على القوائم المالية واحتمال الفشل المالي للعميل اللاحق لعملية المراجعة. واعتمادا على هذا الفحص يكون المراجع قادرا على وضع مستوى تجريبي من المخاطرة. وكلما تقدمت عملية المراجعة يحصل المراجع على معلومات إضافية عن العميل في ضوئها يتم تعديل المستوى المقبول لمخاطر المراجعة.

( www.socpa.org.sa/AU/Au١٠/au١٠٠٢.htm - ١٤٣k)

### ٨. نموذج مخاطر المراجعة لأغراض التخطيط:

يتعامل المراجع مع المخاطر عند التخطيط لجمع أدلة المراجعة من خلال تطبيق نموذج مخاطر المراجعة وتم الإشارة إلي نموذج في النشرة رقم ٣٩ من معايير المراجعة الخاصة بالمعاينة في المراجعة والنشرة رقم ٤٧ عن الأهمية النسبية والمخاطر وتمثل هاتان النشرتان المصدر الأساسي لنموذج المخاطر في الأدب المهني للمراجعة ، وبعد الإلمام الكامل بنموذج مخاطر المراجعة أصبحت أمرا أساسيا لتخطيط المراجعة علي نحو فعليا .

ويستخدم نموذج مخاطر المراجعة بصفة أساسية في التخطيط لتقدير حجم الأدلة التي يجب جمعها في كل دورة ويكتب النموذج علي النحو التالي : خ ك = خ م ق / خ ط ×خ ر

حيث خ ك = مخاطر الاكتشاف المخططة . خ م ق = مخاطر المراجعة الممكن قبولها .

خ ط = المخاطر الكامنة .  خ ر = مخاطر الرقابة . (جمعة ، ٢٠٠٥)

وعلى سبيل المثال إذا افترضنا أن تقديرات المراجع لمستوى مخـــاطر المراجعـــة النهـــائي المقبول ٥% ، وأن تقدير المراجع للخطر الملازم ٥٠% وللمخاطر الرقابية ٥٠% ، فإنه يمكن وفقا لذلك تحديد مخاطر الاكتشاف كالتالي :

٠,٠٥ / ٠,٥٠ × ٠,٥٠ = ٢٠%

وكما يتضح من المعيار رقم (٤٧) فإنه كلما انخفضت المخاطر الملازمة والمخاطر الرقابيـــة تزايدت مخاطر الاكتشاف التي يمكن أن يقبلها المراجع ، الأمر الذي يعني وجود علاقة عكسية بينها ، ولتأكيد ذلك افترض أن المراجع أعاد تقدير المخاطر الملازمة لتصبح ٤٠% والمخاطر الرقابية ٤٠% ، فإن مخاطر الاكتشاف في هذه الحالة تصبح كالتالي :

٠,٠٥ / ٠,٤٠ × ٠,٤٠ = ٣١%

ولا شك أنه بسبب دمج المخاطر الملازمة والمخاطر الرقابية تضاعفت في نموذج مخـــاطر المراجعة فإن تأثير التغير المعين في خطر الرقابة على المستوى المناسب من مخاطر الاكتشاف يعتمد على مستوى المخاطر الملازمة ، وبعبارة أكثر تحديدا فإنه كلما ارتفع مستوى المخـــاطر الملازمة ، زادت أهمية نسبة التغير المعين في خطر الرقابة. فعلى سبيل المثال إذا تـــم تثبيـــت المخاطر الملازمة عند ٤٠% وارتفع خطر الرقابة من ٤٠% إلى ٨٠% فإن الخطر المـــشترك أو المركب سوف يرتفع من ٠,١٦ إلى ٠,٣٢، ومن جهة أخرى إذا تضاعفت المخاطر الملازمة إلى ٨٠% فإن حجم الزيادة في الخطر المشترك سوف يتضاعف أيـــضا ويرتفـــع مـــن ٠,٣٢ إلى٠,٦٤ . ( www.socpa.org.sa/AU/Au١٠/au١٠٠٢.htm - ١٤٣k)

## ٩ـ مخاطر الاكتشاف المخططة :

تمثل مخاطر الاكتشاف المخططة مقياسا لفشل المراجع الذي يستخدم أدلة المراجعة في مجموعة فرعية من الحسابات في اكتشاف تحريفات موجودة فعلا وتزيد قيمتها عن القيمة المقبولة . ويوجد أمران يتعلقان بتلك المخاطر بشكل رئيسي :

أولا : تتوقف قيمة هذه المخاطر علي العوامل الثلاثة في النموذج . ويمكن تغيير مخاطر الاكتشاف المخططة فقط في حالة قيام المراجع بتغيير قيمة أحد العوامل الثلاثة الأخرى .

ثانيا : تحدد تلك المخاطر الأدلة الأساسية التي يخطط المراجع لجمعها ، حيث يتناسب حجم هذه الأدلة عكسيا مع حجم تلك المخاطر . فإذا تم تخفيض هذه المخاطر يجب علي المراجع أن يجمع قدرا أكبر من الأدلة لتحقيق مستوي المخاطر المخططة .

## ١٠ـ المخاطر الكامنة :

تعتبر المخاطر الكامنة أو الطبيعية مقياسا لتقدير المراجع لاحتمال وجود تحريف جوهري في ضوء الأهمية النسبية في مجموعة فرعية للحسابات قبل أن يتم أخذ فعالية الرقابة الداخلية في الاعتبار ، وتتمثل طبيعة تلك المخاطر في قابلية القوائم المالية للتحريف الجوهري بافتراض عدم وجود رقابة داخلية ، فإذا استنتج المراجع إلي رأي مؤداه أن تلك المخاطرة تكون كبيرة ، ويتم تجاهل الرقابة الداخلية عند تحديد تلك المخاطر ، لأنه يتم تحديد مخاطر الرقابة الداخلية بشكل منفصل في نموذج مخاطر المراجعة وتسمي مخاطر الرقابة .

***ما يجب أن*** يأخذه ***المراجع مراعاته عند تقدير المخاطر الكامنة :***

* طبيعة عمل العميل * أمانة الإدارة * دافعية العميل
* نتائج عمليات المراجعة * الأطراف المرتبطة * تركيبة المجتمع
* عملية المراجعة الجديدة مقابل عملية المراجعة المتكررة

* العمليات المالية غير الروتينية * إمكانية حدوث اختلاسات

* الحكم الضروري لتسجيل العمليات المالية وأرصدة الحسابات بشكل دقيق

## ١١. مخاطر الرقابة :

تمثل مخاطر الرقابة مقياسا لتقدير المراجع احتمال حدوث تحريفات تزيد عن القيمة المحتملة في مجموعة فرعية من الحسابات لن يتم منعه أو اكتشافه بواسطة الرقابة الداخلية لدي العميل ، وينظر إلي مخاطر الرقابة علي أنها : ١- تقدير ما إذا كانت الرقابة الداخلية لدي العميل فعالة في منع أو اكتشاف التحريفات . ٢- رغبة المراجع في أن يكون هذا التقدير أقل من الحد الأقصى ١٠٠% كجزء من خطة المراجعة .

وتوجد علاقة عكسية بين مخاطر الرقابة ومخاطر الاكتشاف المخطط بينما توجد علاقة طردية بين مخاطر الرقابة وحجم الأدلة الأساسية . وقبل أن يحدد المراجع مخاطر الرقابة في أقل من ١٠٠% يجب أن يقوم بثلاثة أمور : الإلمام بالرقابة الداخلية ، تقييم كيف يتم تنفيذ الرقابة الداخلية ، تقييم كيف يتم تنفيذ الرقابة الداخلية بناء علي الفهم والإلمام الذي قام به المراجع ، واختيار مدى فعالية الرقابة الداخلية .

## ١٢. مخاطر المراجعة المقبولة :

تعتبر مخاطر المراجعة التي يمكن قبولها مقياسا لمدى رغبة المراجع في قبول وجود تحريف جوهري في ضوء الأهمية النسبية بالقوائم المالية بعد انتهاء المراجعة وإصدار تقرير نظيف ، وعندما يقرر المراجع مستوي منخفض من مخاطر المراجعة الذي يمكن قبوله ، يعني ذلك أن المراجع يرغب في أن يكون متأكدا بشكل من عدم وجود تحريف جوهري في القوائم المالية ، حيث أن تحديد المخاطر بقيمة صفرية يعني وجود تأكد كامل ، أما تحديد المخاطر بقيمة ١٠٠% يعني عدم التأكد غير الكامل ، ولا يعد التأكد الكامل ( تحديد الخطر بصفر ) عن دقة القوائم

المالية أمرا عمليا من الوجهة الاقتصادية حيث لا يمكن للمراجع أن يضمن بالكامل عدم وجـــود تحريفات جوهرية . (لطفي ، ٢٠٠٧)

الـــشكل رقـــم ( ٢ ) يوضـــح العلاقـــة المتبادلـــة بـــين مكونـــات مخـــاطر التـــدقيق : (sqarra.wordpress.com/mater/ - ٢٩k)

| تقييم المخاطر الملازمة | تقييم خطر الرقابة | | | |
|---|---|---|---|---|
| | الحد الأقصى | مرتفع | معتدل | منخفض |
| | المستوى المقبول لمخاطر الاكتشاف لتحقيق مخاطر المراجعة منخفض | | | |
| الحد الأقصى | منخفض جدا | منخفض جدا | منخفض | منخفض |
| مرتفـــــع | منخفض جدا | منخفض | منخفض | معتدل |
| معتـــــدل | منخفض | منخفض | معتدل | مرتفع |
| منخفـــض | منخفض | منخفض | مرتفع | مرتفع |

شكل رقم ( ٢ )

***الوسائل التي يستخدمها الممارسون لتقدير مخاطر المراجعة الممكن قبولها***

| العوامل | الوسائل |
|---|---|
| اعتمـــاد المـــستخدمين الخارجيين علي القوائم المالية | فحص القوائم المالية بما في ذلك الملاحظات .<br>قراءة محاضر اجتماعات مجلس الإدارة لتحديد الخطط المستقبلية .<br>فحص الشكل ( ١٠ – K) للشركات التي طرحت أسهمها .<br>مناقشة خطط التمويل مع الإدارة . |
| احتمال وجود صعوبات مالية | استخدام النسب المالية والإجراءات التحليلية الأخرى لتحليل القـــوائم المالية والتعرف علي مدى وجود صعوبات مالية .<br>تحديد طبيعة التدفقات الداخلية والخارجة من خلال فحـــص القـــوائم الخاصة بالتدفقات النقدية التاريخية والمتوقعة . |
| أمانة الإدارة | إتباع الإجراءات الخاصة بقبول العملاء الجدد والاستمرار فـــي التعامل مع العملاء الحاليين . (لطفي ، ٢٠٠٧ ) |

***شكل رقم ( ٣ )***

## ١٣ـ الإجراءات المتعلقة بتقدير مخاطر المراجعة :

تتعرض أي منشأة عند مزاولة أعمالها للعديد من المخاطر ، ولابد من تحديد وتحليل تلك المخاطر من ناحية وتحليل المخاطر المتعلقة بتحقيق أهداف الشركة ، والتعرف علي احتمال حدوثها ، ومحاولة تفيض درجة تأثيرها إلى مستويات مقبولة . ( علي ، شحاته ، ٢٠٠٥-٢٠٠٦)

يجب على المراجع عند تقدير المخاطر الملازمة لتأكيد يرتبط بأرصدة أحد البنود أو نوع من العمليات ، تقويم عدة عوامل مهنية. وعند قيام المراجع بذلك يجب ألا يأخذ في الاعتبار تقديرات عوامل تتعلق بالتأكيد ذاته فقط ، وإنما يأخذ في الاعتبار أيضا عوامل أخرى لها أثر شامل على القوائم المالية ككل ، مما قد يكون له تأثير على المخاطر الملازمة للتأكيد ذاته. ويجب على المراجع تقدير المخاطر الملازمة بالحد الأقصى عند تصميم إجراءات المراجعة إذا قرر المراجع أن الجهد المطلوب لتقدير المخاطر الملازمة لأحد التأكيدات يزيد عن التخفيض المحتمل في مدى إجراءات المراجعة الناتجة عن هذا التقدير.

يجب على المراجع أن يستخدم حكمه المهني في تقدير المخاطر الرقابية لتأكيد يرتبط برصيد أحد البنود أو نوع من العمليات. ويعتمد تقدير المراجع للمخاطر الرقابية على كفاية أدلة الإثبات التي تم الحصول عليها لتأييد فاعلية الرقابة الداخلية في منع أو اكتشاف أي غش أو أخطاء في تأكيدات القوائم المالية. ويجب على المراجع تقدير المخاطر الرقابية لتأكيد معين بالحد الأقصى إذا اعتقد أنه ليس من المحتمل وجود إجراءات رقابية تتعلق بأحد التأكيدات ، أو من المحتمل أن لا تكون فعالة ، أو إذا اعتقد أنه ليس من المناسب تقويم فاعلية هذه الإجراءات.

يجب على المراجع إذا قدر المخاطر الملازمة أو المخاطر الرقابية ، منفصلة أو مجتمعة ، بأقل من الحد الأقصى ، أن يكون لديه أساس يستند إليه لهذا التقدير. ويمكن الحصول على هذا الأساس ، على سبيل المثال ، عن طريق استخدام قوائم الاستقصاء ، أو قوائم المراجعة ، أو

التعليمات ، أو أي وسيلة عامة أخرى مشابهة. وفي حالة المخاطر الرقابية يمكن الحصول على الأساس الذي يتم الاستناد إليه عن طريق فهمه للرقابة الداخلية والقيام باختبارات مناسبة من الاختبارات الرقابية. وعلى الرغم من ذلك ، فإن استخدام الحكم المهني مطلوب في تفسير ، أو تعديل ، أو أي وسائل عامة أخرى متاحة.

يجب على المراجع أن يحدد مخاطر الاكتشاف التي يستطيع قبولها عند تصميم إجراءات المراجعة على المستوى الذي يريد أن يحد به من مخاطر المراجعة المتعلقة برصيد البند أو نوع العمليات ، وعلى تقدير المخاطر الملازمة والمخاطر الرقابية ؛ فكلما قل تقدير المراجع للخطر الملازم والمخاطر الرقابية ، زادت مخاطر الاكتشاف التي يمكن قبولها. ويتعين على المراجع ألا يعتمد اعتماداً كاملاً على تقديراته للمخاطر الملازمة والمخاطر الرقابية واستبعاد القيام بأية إجراءات تحقق لأرصدة البنود وأنواع العمليات ، إذْ قد يوجد غش أو أخطاء قد تكون مهمة إذا أضيفت إلى مبالغ الغش أو الأخطاء في أرصدة بنود أخرى أو أنواع أخرى من العمليات.

إذا نمى إلى علم المراجع أثناء تنفيذه لإجراءات المراجعة أو نمى إلى علمه من مصادر أخرى خلال عملية المراجعة معلومات تختلف اختلافا مهما عن المعلومات التي بنيت عليها خطة المراجعة ، فيتعين عليه أن يعيد النظر في إجراءات المراجعة التي يخطط لتنفيذها بناء على الاعتبارات المعدلة لمخاطر المراجعة والأهمية النسبية لجميع أو لبعض أرصدة البنود أو أنواع العمليات وما يرتبط بها من تأكيدات. فعلى سبيل المثال ، فإن مدى الغش أو الأخطاء المكتشفة قد يعدل من تقدير المراجع لمستويات المخاطر الملازمة والمخاطر الرقابية ، كما أن المعلومات الأخرى التي تم الحصول عليها عن القوائم المالية قد يغير من تقدير المراجع المبدئي للأهمية النسبية. (socpa.org.sa/AU/Au١٠/intro.htm - ٨k)

### ١٤ـ التوصل للمعلومات لتقدير المخاطر الكامنة :

يبدأ المراجعون تقدير المخاطر الكامنة خلال مرحلة التخطيط ، ويقومون بتحديث هذا التقرير خلال كافة مراحل المراجعة ، وعلي سبيل المثال تتعلق مصادر المعلومات التالية مباشرة بكيفية تقدير المخاطر الكامنة : المناقشة التي تتم مع العميل للحصول علي معلومات عن مجال عمل العميل والنشاط الذي يعمل فيه ، زيارة المصانع ومقر الإدارة لدي العميل ، التعرف علي الأطراف المرتبطة ، وعندما يقوم المراجع بأداء عدد متنوع من الاختبارات خلال المراجعة ، يتم التوصل لمعلومات إضافية غالبا ما تؤثر في التقرير الأصلي .

ويلخص الشكل رقم ( ٢ ) العوامل التي تحدد كل مخاطره ، وأثر المكونات الثلاثة للمخاطر في تحديد مخاطر الاكتشاف المخطط ، والعلاقة بين كافة المخاطر الأربعة وأدلة المراجعة المخططة ، وتشير " ط " في الشكل إلي وجود علاقة طردية بين مكون المخاطر ومخاطر الاكتشاف المخطط أو الأدلة المخططة ، بينما تشير " ع " إلى وجود علاقة عكسية .

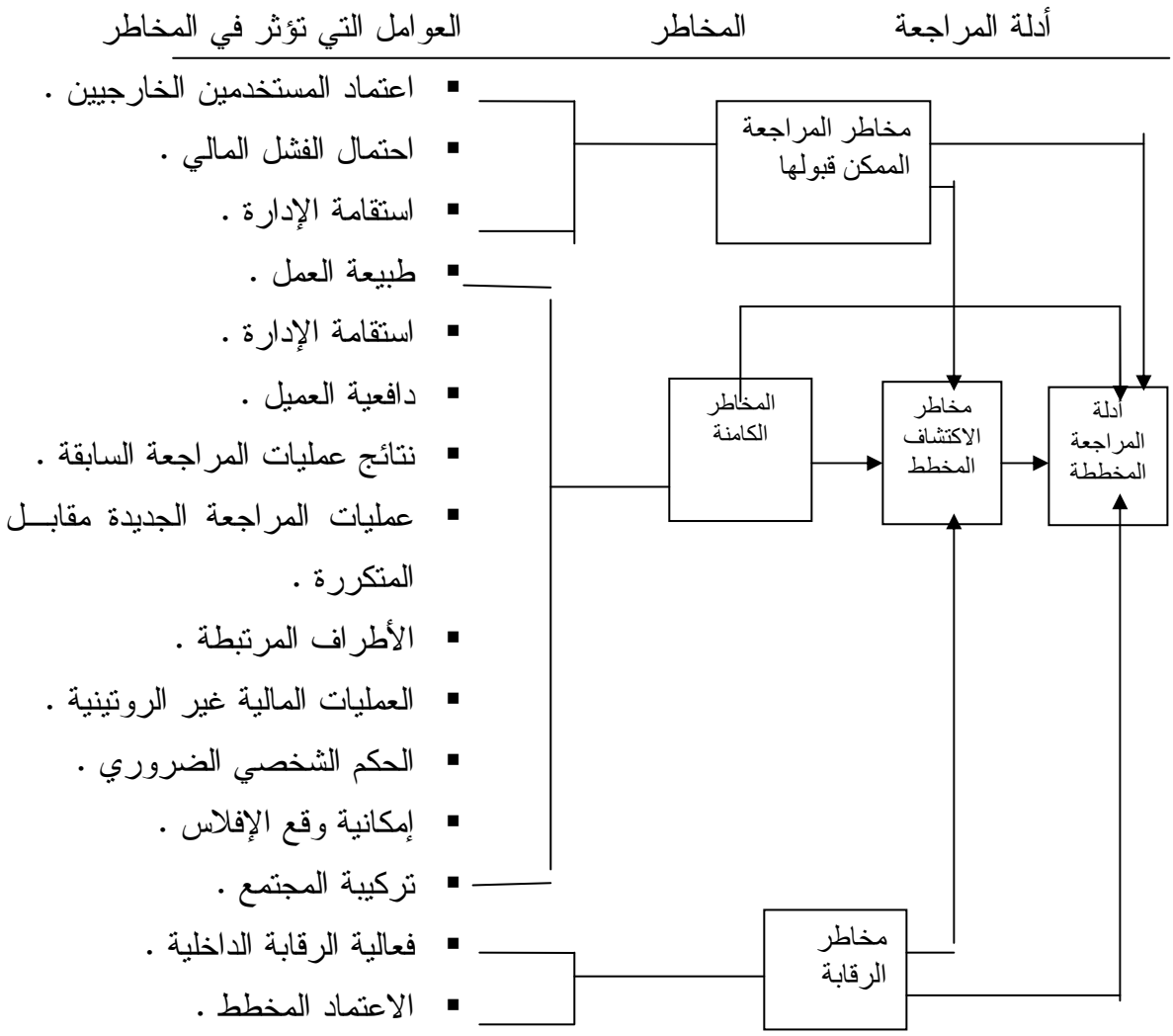


(لطفي ، ٢٠٠٧)

شكل رقم ( ٤ )

### ١٥ . العلاقة بين مخاطر المراجعة وأدلة إثبات المراجعة :

باستخدام نموذج مخاطر المراجعة توجد علاقة مباشرة بين مخاطر المراجعة المقبولة ومخاطر الاكتشاف المخطط ، وتوجد علاقة عكسية بين مخاطر المراجعة ومدى أدلة الإثبات المخططة لتدعيم رأي المراجع عن القوائم المالية بمعنى أنه كلما انخفض مستوى مخاطر المراجعة المقبولة الذي يتم تخصيصها لتأكيد معين ، زاد مقدار أدلة الإثبات المخططة لتدعيم هذا التأكيد.

هذا فيما يتعلق بمخاطر المراجعة النهائية ، في حين أنه على مستوى مكونات مخاطر المراجعة تنطبق العلاقة أيضا بالنسبة لمخاطر الاكتشاف ، فكلما انخفض المستوى المقبول لمخاطر الاكتشاف المحدد لتأكيد معين بواسطة المراجع زاد مقدار أدلة الإثبات المطلوبة لتنفيذ مخاطر الاكتشاف عند هذا المستوى والعكس صحيح. وعلى عكس ذلك توجد علاقة طردية بين المخاطر الملازمة والمخاطر الرقابية وبين مقدار أدلة الإثبات.

ولتوضيح العلاقة بين مخاطر المراجعة وأدلة إثبات المراجعة ، فمن الطبيعي وجود اختلافات بين دورات العمليات المختلفة في حجم الأخطاء أو التحريفات المتوقعة ومدى تكرارها ، وعلى سبيل المثال :

أ – لا يوجد تقريبا أخطاء متوقعة في دورة الرواتب والأجور مقارنة بالعديد من الأخطاء التي يمكن توقعها في دورة المخزون ، ولعل ذلك راجع لأن المعاملات المتعلقة بالرواتب والأجور ذات درجة عالية من الروتينية ، بينما هناك درجة كبيرة من التعقيدات في تسجيل المخزون.

ب– يمكن القول أنه من المتوقع اختلاف الرقابة الداخلية في درجة فعاليته بين دورات العمليات المختلفة. فعلى سبيل المثال تكون الرقابة الداخلية في دورة الرواتب والأجور ذات فاعلية عالية ، في حين تعتبر غير فعالة في دورة المخزون.

ج- يقرر المراجع استعداداً منخفضاً لقبول وجود أخطاء أو تحريفات جوهرية بعد الانتهاء من مراجعة دورات العمليات. ومن الشائع أن يكون لدى المراجعين نفس المستوى من الرغبة في قبول أخطاء جوهرية بعد الانتهاء من عملية المراجعة بالنسبة لكل دورات العمليات ، وهو الأمر الذي يسمح بتأكيد الرأي غير المتحفظ.

د – ولا شك أن الاعتبارات السابقة (أ ، ب ، ج) تؤثر على قرارات المراجع عن المدى الملائم لتجميع أدلة الإثبات ، وعلى سبيل المثال فنظراً لأن المراجع يتوقع قليلاً من الأخطاء في دورة الرواتب والأجور (أ) ، وأن الرقابة الداخلية لهذه الدورة فعال (ب) ، فإن المراجع يخطط لأدلة إثبات أقل مقارنة بدورة المخزون (د) ، مع ملاحظة أن المراجع لديه نفس المستوى من الرغبة في قبول أخطاء جوهرية بعد الانتهاء من عملية المراجعة لكل من الدورتين على سبيل المثال.

ولعل الاختلافات في تخطيط أدلة الإثبات لدورات العمليات تحدث بسبب الاختلافات في توقعات المراجع للأخطاء أو لتقديرات الرقابة الداخلية. ويظهر الجدول التالي توضيح الاختلافات في تخطيط أدلة الإثبات الخاصة بكل دورة من دورات العمليات.

**توضيح الاختلافات في تخطيط أدلة الإثبات بين دورات العمليات**

| الدورة / البيان | دورة البيع والتحصيل | دورة الشراء والسداد | دورة الرواتب والأجور | دورة المخزون | دورة الحصول على رأس المال |
|---|---|---|---|---|---|
| تقدير المراجع لتوقع حدوث الأخطاء الجوهرية : أ – قبل الأخذ في الاعتبار الرقابة الداخلية (المخاطر الملازمة) | توقع بعض الأخطاء (متوسط) | توقع الكثير من الأخطاء (مرتفع) | توقع قليل من الأخطاء (منخفض) | توقع الكثير من الأخطاء (مرتفع) | توقع قليل من الأخطاء (منخفض) |
| تقدير المراجع لفعالية الرقابة الداخلية : ب- منع واكتشاف الأخطاء الجوهرية. (خطر الرقابة) | متوسط الفعالية (متوسط) | مرتفع الفعالية (منخفض) | مرتفع الفعالية (منخفض) | منخفض الفعالية (مرتفع) | متوسط الفعالية (متوسط) |
| استعداد المراجع لقبول أخطاء جوهرية بعد اكتمال عملية المراجعة : ج- (مخاطر المراجعة المقبول أو المسموح به) | استعداد منخفض (منخفض) | استعداد منخفض (منخفض) | استعداد منخفض (منخفض) | استعداد منخفض (منخفض) | استعداد منخفض (منخفض) |
| مدى أدلة الإثبات التي يخطط المراجع لحلها : د- (مخاطر الاكتشاف المخطط) | مستوى متوسط (متوسط) | مستوى متوسط (متوسط) | مستوى منخفض (مرتفع) | مستوى مرتفع (منخفض) | مستوى متوسط (متوسط) |

(www.socpa.org.sa/AU/Au١٠/au١٠٠٢.htm - ١٤٣)

شكل رقم ( ٥ )

## ١٦. العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار عند تقييم مدى الاقتناع بالأدلة والقرائن التي يتم توفيرها عن طريق اختبارات التحقق التفصيلية أو اختبارات الالتزام التي تتم على أساس عينات:

وقد اشتقت هذه العوامل من النص الأمريكي عن عينات المراجعة، وهي تنطبق بالنسبة لكل من العينات الإحصائية والعينات غير الإحصائية ، وهذه العوامل هي:

***١٦,١ حجم وتصميم العينة :***

مع بقاء العوامل الأخرى على ما هي عليه، تكون القرينة المستمدة من عينة كبيرة أكثر إقناعا من القرينة المستمدة من عينة صغيرة ، ومع هذا فانه بعد حجم معين فان أي زيادة في حجم العينة يكون له تأثير طفيف على زيادة الثقة في النتائج المستمدة من العينة، على سبيل المثال ، إذا كان حجم العينة بالفعل ٢٠٠ بند (بافتراض أن ٢٠٠ بند تمثل عينة كبيرة جدا في هذه الحالة) فان زيادتها إلى ٢٥٠ بند قد يكون له اثر ضئيل نسبيا على مدى الاقتناع بالنتائج في حين أن زيادة حجم العينة من ٢٥ إلى ٧٥ بند قد يكون له تأثير هام للغاية، كما يعتبر تصميم العينة هاما أيضا ، ولذلك يجب أن يحرص المراجع على التأكد من أن التصميم يتلائم مع الغرض من المراجعة موضوع الاهتمام ، على سبيل المثال ، لا يستطيع المراجع أن يتحقق من تسجيل جميع المبيعات التي تمت عن طريق فحص عينة مختارة من مجتمع فواتير البيع التي تم تسجيلها بالفعل.

***١٦,٢ طريقة اختيار العينة :***يجب ان يستخدم المراجع طريقة اختيار للعينة تعطي كل من مفردات المجتمع الذي تختار منه فرصة متساوية للاختيار ، وعندما يستخدم أسلوب العينات الإحصائية يكون من الضروري عادة اختيار العينة على أساس عشوائي ، أما عند استخدام أسلوب العينات غير الإحصائية فقد يكون من الملائم اختيار نسبة من العينة على أساس عشوائي، ونسبة أخرى من العينة على أساس البنود الرئيسية التي قد تنطوي على درجة كبيرة

من الاحتمال أن تكون خاطئة، أو البنود التي يعتبرها المراجع هامة بصورة غير عادية ، اما بسبب حجمها أو بسبب عوامل أخرى .

***١٦,٣ طبيعة وتكرار حدوث الأخطاء والاستثناءات الموجودة :***

مع بقاء العوامل الأخرى على ما هي عليه، كلما قلت الأخطاء أو الاستثناءات التي يتم اكتشافها في العينة كلما كان التعضيد الذي تعطيه نتائج فحص العينة لهدف المراجع أكبر، ومن المهم أيضا أن يأخذ المراجع في الاعتبار أهمية وطبيعة الأخطاء والاستثناءات التي اكتشفت بالنسبة لهدف المراجعة.على سبيل المثال ، إذا كان المراجع بصدد القيام باختبارات الالتزام فان جميع جوانب الإخفاق في تطبيق إجراءات الرقابة تعتبر استثناءات هامة بغض النظر عن الأهمية النسبية لقيمة المبالغ التي تنطوي عليها هذه الاستثناءات ، أما إذا كان المراجع بصدد القيام باختبارات تحقق تفصيلية ، فان الأخطاء الصغيرة في قيمة بنود العينة قد تكون، وقد لا تكون، هامة تبعا للظروف السائدة. ويجب على المراجع دائما ان يتقصى الظروف السائدة التي حدثت الأخطاء أو الاستثناءات في ظلها ، كما يجب تقيم آثارها المحتملة على النتائج التي استخلصها المراجع في مواقف أخرى أثناء قيامه بالمراجعة. على سبيل المثال ، قد تبين الأخطاء التي تكتشف من خلال اختبارات التحقق التفصيلية أن إجراءات الرقابة التي قرر المراجع الاعتماد عليها غير منفذة بالفعل. وبالإضافة إلى ذلك يجب أن يكون المراجع يقظا باستمرار لاكتشاف الأخطاء الصغيرة التي يكون لها آثار متجمعة هامة

***١٦,٤ مدى الاعتماد على القرائن التي يتم الحصول عليها بالنسبة لمفردات البنود في العينة :***

مدى الاعتماد على نتائج اختبارات العينة لا يتوقف على النقاط المرتبطة بالعينات فحسب ، ولكنه يجب أن يتأثر أيضا بنوعية الدليل أو القرينة المستخدمة في تعضيد النتائج التي تصل إليها المراجعة ، والمتعلقة بمفردات البنود في العينة. إذا كانت القرينة المستخدمة في الوصول

إلى النتائج عن مفردات البنود في العينة غير ملائمة فان المراجع لن يقتنع بنتائج الاختبار، حتى ولو شملت العينة كل بند من بنود المجتمع .

**٦١. العوامل التي يجب على المراجع أخذها في الاعتبار عند تقييم الأدلة والقرائن التي يتم الحصول عليها من طرف ثالث :**

ومثل هذه الأدلة أو القرائن قد ترتبط بمفردات بنود معينة في اختبار تحقق تفصيلي أو قد ترتبط بمجموع كلي أو مجموع فرعي لرصيد يظهر في القوائم المالية. ومن الأمثلة علي الحالة الأولى الحصول من أحد العملاء على خطاب يصادق فيه على رصيده المدين، وكمثال على الحالة الثانية الحصول على شهادة من بنك معتمد يصادق فيها على رصيد النقدية التي تحتفظ به المنشأة بأكمله لدى هذا البنك. وبالإضافة إلى ذلك فان القرينة من طرف ثالث قد تأخذ شكل تقرير مقدم من احد الخبراء الأخصائيين مثل تقرير من مثمن عقارات أو محامي أو مهندس أو مراجع زميل.

وتعتبر العوامل ملائمة لتقييم العمل الذي يتم بواسطة مراجع داخلي أو مراجع خارجي

إذا كانت الأدلة المتجمعة غير كافية يجب قيام المراجع بعمل إضافي:

إذا اخفق المراجع في الحصول على أدلة وقرائن كافية عن أي أمر هام بالنسبة لتكوين رأيه يجب أن لا يتحفظ المراجع في تقريره مباشرة ، بل عليه أن يحاول تنفيذ إجراءات مراجعة إضافية. وإذا كان نقص التأكيد راجعا إلى الأخطاء أو الاستثناءات التي تم اكتشافها أثناء القيام بعملية المراجعة فعلى المراجع فحص الأسباب حيث أنها تؤثر في طبيعة ومدى إجراءات المراجعة الإضافية اللازمة .

## ١٧. الحصول على إيضاحات من الإدارة :

تتبع الفقرة الخط المقترح في المملكة المتحدة بأنه عندما لا يكون هناك تأكيد كاف بالنسبة لأي أمر هام نسبيا ولا يكون من المتوقع، بدرجة معقولة ، إمكان الحصول على هذه التأكيدات من المصادر الأخرى للأدلة والقرائن ، فعلى المراجع الحصول على إيضاحات مكتوبة من الإدارة عن الأمور موضع البحث ، كما يجب عليه في هذه الحالات تحديد ما إذا كانت هذه الإيضاحات والبيانات المكتوبة التي يتلقاها من الإدارة ، بالإضافة إلى أدلة وقرائن المراجعة الأخرى التي يحصل عليها ، تعتبر كافية لتمكينه من إبداء الرأي.

ويجب عدم الاعتماد على إيضاحات الإدارة إذا كان من المتوقع ، بدرجة معقولة ، إمكانية الحصول على الأدلة والقرائن المؤيدة المطلوبة، وذلك للسببين التاليين :

(١) احتمال أن تكون الإدارة قد اخفت هذه الأدلة والقرائن عن عمد، أو منعت توافرها ،

أو (٢) احتمال أن لا يكون لدى الإدارة نفسها معلومات أو قرائن كافية تعتمد عليها في إعداد الإيضاحات المطلوبة .

ح- الفقرة (٣٠٤٤) التحفظ فقط ، في حالة ما إذا كانت الأدلة والقرائن مازالت غير كافية : يجب على المراجع أن يستنفذ جميع المصادر العملية لأدلة وقرائن المراجعة قبل ان يصل إلى قرار بأنه لا يمكنه تكوين رأي عن أي أمر هام نسبيا.

(www.socpa.org.sa/AU/au٠٦/au٦٠١.htm - ٣١١k)

# الفصل الرابع

# الدراسة العملية التطبيقية

# المبحث الأول

# الطريقة والإجراءات

### ١ . مقدمة

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة ، والأفراد مجتمع الدراسة وعينتها ، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها ، وصدقها وثباتها ، كما يتضمن هذا الفصل وصفا للإجراءات التي قام بها الباحث في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها ، وأخيرا المعالجات الإحصائية التي اعتمد الباحث عليها في تحليل الدراسة .

### ٢. منهجية الدراسة

من اجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يعرف بأنه طريقة في البحث تتناول إحداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة والقياس كما هي دون تدخل الباحث في مجرياتها ويستطيع الباحث أن يتفاعل معها فيصفها ويحللها ، وتهدف هذه الدراسة إلى دراسة مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من تأثيرها علي القوائم المالية في عملية المراجعة، و سوف تعتمد الدراسة على نوعيين أساسيين من البيانات:

***١ . البيانات الأولية***

وذلك بالبحث في الجانب الميداني بتوزيع استبيانات لدراسة بعض مفردات البحث وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS (Statistical Package for Social Science)الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة .

***٢ . البيانات الثانوية***

وسوف يقوم الباحث بمراجعة الكتب و الدوريات و المنشورات الخاصة أو المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، والتي تتعلق بمخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في

التخفيف من تأثيرها علي القوائم المالية في عملية المراجعة ، وأية مراجع قد يرى الباحث أنها تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي، و ينوي الباحث من خلال اللجوء للمصادر الثانوية في الدراسة، التعرف على الأسس و الطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت و تحدث في مجال الدراسة .

### ٣. مجتمع الدراسة

سوف تشمل عينة الدراسة علي ( ٨٥ ) مكتب وشركة مراجعة ومحاسبة تعمل في قطاع غزة حسب دليل جمعية المحاسبين المحاسبين والمراجعين الفلسطينية لعام ( ٢٠٠٨) ، حيث تم الأخذ بعين الاعتبار أن تكون العينة العشوائية لمعظم مكاتب المراجعة والمحاسبة نظرا لصغر حجم العينة الإحصائية . وقد تم توزيع ٨٥ استبانة على أفراد عينة الدراسة ، وتم استرداد ٧٥ استبانة (٨٨,٢%)، وبعد تفحص الاستبانات تم استبعاد ٤ استبانات نظرا لعدم تحقيق الشروط المطلوبة للإجابة على الاستبيان، وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة ٧١ استبانة .

### ٤. أداة الدراسة :

***وقد تم إعداد الاستبانة على النحو التالي:***

١- إعداد استبانة أولية من اجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات.

٢- عرض الاستبانة على المشرف من اجل اختبار مدى فلائمتها لجمع البيانات.

٣- تعديل الاستبانة بشكل أولي حسب ما يراه المشرف.

٤- تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم.

٥- إجراء دراسة اختباريه ميدانية أولية للاستبانة وتعديل حسب ما يناسب.

٦- توزيع الاستبانة على جميع إفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة ، **ولقد تم تقسيم الاستبانه إلى ستة محاور، كما يلي:**

- **المحور الأول: يناقش اثر استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة بطريقة صحيحة على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية** ، ويشتمل هذا المحور على (٩) فقرات.

- **المحور الثاني:** يناقش اثر استخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات المحاسبية بطريقة صحيحة ، على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية ، ويشتمل هذا المحور على (١١) فقرة .

- **المحور الثالث:** يناقش العلاقة بين التأكد من صحة ودقة ومعقولية التقديرات المحاسبية ، وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية ، ويشتمل هذا المحور على (١٠) فقرات.
- **المحور الرابع:** يناقش تأثير قيام المراجع بتحمل مسئولياته تجاه اكتشاف الغش والخطأ والارتباطات غير القانونية على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية ، ويشتمل هذا المحور على (٨) فقرات.
- **المحور الخامس:** يناقش دراسة المراجع للمخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة والاكتشاف علي مستوي البيانات المالية وتأشيرها على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية ، ويشتمل هذا المحور على (٨) فقرات.

- **المحور السادس:** يناقش اثر قيام المراجع باكتشاف أوجه العجز أو القصور في نظام الرقابة الداخلية والتقرير عنه لإدارة المنشأة على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية ، ويشتمل هذا المحور على (١٠) فقرات.

**وقد كانت الإجابات على كل فقرة وفق مقياس ليكارت الخماسي كما يلي:**

| التصنيف | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|
| الدرجة | ٥ | ٤ | ٣ | ٢ | ١ |

## ٥. صدق وثبات الاستبيان:

قامت الباحثة بتقنين فقرات الاستبانة وذلك للتأكد من صدق وثبات فقراتها كالتالي:

❖ ***صدق فقرات الاستبيان*** : قامت الباحثة بالتأكد من صدق فقرات الاستبيان بطريقتين.

***١. صدق المحكمين :***

عرضت الباحثة الاستبيان على مجموعة من المحكمين تألفت من (٨) أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التجارة بالجامعة الإسلامية متخصصين في المحاسبة والإدارة والإحصاء وقد استجاب الباحث لآراء السادة المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم بعد تسجيلها في نموذج تم إعداده لهذا الغرض.

***٢. صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة***

وقد قامت الباحثة بحساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة البالغ حجمها ٢٥ مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمجال التابعة له كما يلي.

**أولا : المحور الأول: ( استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة بطريقة صحيحة يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية)**

جدول رقم (١) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة بطريقة صحيحة يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية) والمعدل الكلي لفقراته ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (٠,٠٥ ) حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من ٠,٠٥ وقيمة r المحسوبة اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي ٠,٣٩٦، وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

**المحور الثاني: (استخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات المحاسبية بطريقة صحيحة يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية)**

جدول رقم (٢) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني (استخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات المحاسبية بطريقة صحيحة يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية) والمعدل الكلي لفقراته، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (٠,٠٥) حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من ٠,٠٥ وقيمة r المحسوبة اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي ٠,٣٩٦، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه

**المحور الثالث: التأكد من صحة ودقة ومعقولية التقديرات المحاسبية يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية**

جدول رقم (٣) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث (التأكد من صحة ودقة ومعقولية التقديرات المحاسبية يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على

القوائم المالية) والمعدل الكلي لفقراته ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (٠,٠٥ ) حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من ٠,٠٥ وقيمة r المحسوبة اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي ٠,٣٩٦، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثالث صادقة لما وضعت لقياسه

**المحور الرابع: قيام المراجع بتحمل مسئولياته تجاه اكتشاف الغش والخطأ والارتباطات غير القانونية يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية**

جدول رقم (٤) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع (قيام المراجع بتحمل مسئولياته تجاه اكتشاف الغش والخطأ والارتباطات غير القانونية يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية ) والمعدل الكلي لفقراته ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (٠,٠٥ ) حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من ٠,٠٥ وقيمة r المحسوبة اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي ٠,٣٩٦، وبذلك تعتبر فقرات المحور الرابع صادقة لما وضعت لقياسه

**المحور الخامس: دراسة المراجع للمخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة والاكتشاف علي مستوي البيانات المالية يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية**

جدول رقم (٥) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الخامس (**دراسة المراجع للمخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة والاكتشاف علي مستوي البيانات المالية يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية**) والمعدل الكلي لفقراته ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (٠,٠٥ ) حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من ٠,٠٥ وقيمة r المحسوبة اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي ٠,٣٩٦، وبذلك تعتبر فقرات المحور الخامس صادقة لما وضعت لقياسه

**المحور السادس: قيام المراجع باكتشاف أوجه العجز أو القصور في نظام الرقابة الداخلية والتقرير عنه لإدارة المنشأة يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية**

جدول رقم (٦) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الخامس (قيام المراجع باكتشاف أوجه العجز أو القصور في نظام الرقابة الداخلية والتقرير عنه لإدارة المنشأة يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية) والمعدل الكلي لفقراته ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (٠,٠٥ ) حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من ٠,٠٥ وقيمة r المحسوبة اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي ٠,٣٩٦، وبذلك تعتبر فقرات المحور السادس صادقة لما وضعت لقياسه

## صدق الاتساق البنائي للمحاور

جدول رقم (٧) يبين معاملات الارتباط بين معدل كل مجال من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة ٠,٠٥. حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل محور اقل من ٠,٠٥ وقيمة r المحسوبة اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي ٠,٣٩٦، أي أن محاور الدراسة صادقة لقياس مشكلة الدراسة

## ثبات الاستبانة Reliability:

وقد أجرى الباحث خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقتين هما طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

١- **طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient:** تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل بعد وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح ( Spearman-Brown Coefficient) حسب المعادلة التالية:

معامل الثبات = $\frac{2ر}{1+ر}$ حيث ر معامل الارتباط وقد بين جدول رقم (٨) يبين أن هناك معامل ثبات كبير نسبيا لفقرات الاستبيان وقد تراوحت بين ٠,٧٨٧٨ و ٠,٨٩٦٢ وبلغ معدل الثبات العام لجميع الفقرات ٠,٩٦١٤

### ٢- طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha:

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات وقد يبين جدول رقم (٨) أن معاملات الثبات مرتفعة وقد تراوحت بين ٠,٨٧٧٥ و ٠,٩٣٢٧ وبلغ معدل الثبات العام لجميع الفقرات ٠,٩٧٨٧

### المعالجات الإحصائية:

لقد قام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج SPSS الإحصائي وتم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

١- النسب المئوية والتكرارات .

٢- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة .

٣- معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات واختبار الفرضيات.

٤- معادلة سبيرمان براون للثبات.

٥- اختبار كولومجروف-سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا ( ١- Sample K-S ) .

٦- اختبار t لمتوسط عينة واحدة One sample T test .

# المبحث الثاني

# نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

**اختبار التوزيع الطبيعي(اختبار كولمجروف- سمرنوف (1- Sample K-S))**

سنعرض اختبار كولمجروف- سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا. ويوضح الجدول رقم (٩) نتائج الاختبار حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل قسم اكبر من ٠,٠٥ ( $sig. > 0.05$ ) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلميه.

**تحليل فقرات الدراسة**

في اختبار الفرضيات تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة ( One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبانة ، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي ١,٩٩ عند درجة حرية "٧٠" ومستوى دلالة ٠,٠٥ (أو مستوى المعنوية اقل من ٠,٠٥ والوزن النسبي اكبر من ٦٠ % )، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي -١,٩٩ (أو مستوى المعنوية اقل من ٠,٠٥ والوزن النسبي اقل من ٦٠ % )، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى المعنوية لها اكبر من ٠,٠٥

**تحليل فقرات المحور الأول :** (استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة بطريقة صحيحة يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية)

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (١٠) والذي يبين أن آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الأول (استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة

بطريقة صحيحة يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية) جميعها ايجابية وهي مرتبة حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

١- " حتى يتمكن المراجع من استخدام وتطبيق أساليب العينة الإحصائية بشكل صحيح ، يجب أن يكون علي دراية بالمصطلحات الإحصائية وقادرا علي استخدام تلك المصطلحات في عملية المراجعة " بوزن نسبي " ٨٨,٧٣%" .

٢- " يجب علي المراجع مراعاة تحديد مستوي الثقة مقدما لنجاح العينة قبل البدء في مراجعة العمليات المالية " بوزن نسبي " ٨٦,٧٦%"

٣- " عندما يتم فحص مفردات أقل من (١٠٠%) من العمليات المالية ، فإن الاستنتاجات المتعلقة بالعمليات المالية تكون عرضة لمخاطر الخطأ " بوزن نسبي " ٨٤,٥١% "

٤- " تحدث أخطاء العينة الإحصائية عندما يسحب المراجع عينة لا تتضمن نفس الخصائص التي تتصف بها العمليات المالية ككل " بوزن نسبي " ٨٣,٣٨%" .

٥- " إن السحب العشوائي للعينة الإحصائية سوف يؤدي إلى نتائج جيدة عن المجتمع الذي سحبت منه هذه العينة " بوزن نسبي " ٨٣,١٠%" .

٦- " الاستخدام الناجح للعينة الإحصائية يتطلب تكامل واندماج كلا التفسيرين الموضوعي والشخصي للاحتمالات " بوزن نسبي " ٨٣,١٠%" .

٧- " يعتمد المراجع علي اختبارات العمليات والأرصدة والمراجعة التحليلية لتخفيض مخاطر عدم كفاية ومناسبة عينة المراجعة " بوزن نسبي " ٨١,٩٧%" .

٨- " يعتمد المراجع علي نظام الرقابة الداخلية لتخفيض مخاطر الأخطاء الجوهرية عند إعداد القوائم المالية " بوزن نسبي ٨١,١٣% .

٩- " تعتمد العينة الإحصائية علي قوانين الاحتمالات في الرياضيات وهذا يؤدي إلى السحب العشوائي لمفردات القوائم المالية " بوزن نسبي "٨٠,٥٦%" .

**وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول (استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة بطريقة صحيحة يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية) تساوي ٤,١٨، و الوزن النسبي يساوي٨٣,٦٩ % وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " ٦٠% " وقيمة t المحسوبة تساوي ١٣,٩٧٣ وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي١,٩٩، و مستوى الدلالة تساوي ٠,٠٠٠ وهي اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة بطريقة صحيحة يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية**

**تحليل فقرات المحور الثاني:** (استخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات المحاسبية بطريقة صحيحة يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية)

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (١١) والذي يبين أن آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثاني (استخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات المحاسبية بطريقة صحيحة يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية) جميعها ايجابية وهي مرتبة حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

١- " علي المراجع أن يقوم بعمل تقدير للمخاطر الملازمة ولمخاطر الرقابة لتوكيدات البيانات المالية الرئيسية عند استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة " بوزن نسبي " ٨٧,٦١%" .

٢- " إن الدراسة النظرية لمكونات الحاسب الآلي المتعلقة بالأجهزة والبرامج وقاعدة البيانات ، تساعد المراجع في فهم وظائف الحاسب الآلي " بوزن نسبي " ٨٦,٤٨%" .

٣- " ضرورة قيام المراجع بتصميم وتنفيذ اختبارات الرقابة المناسبة والإجراءات الجوهرية عند استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة " بوزن نسبي " ٨٥,٩٢% " .

٤- " علي المراجع مراعاة بيئة أنظمة المعلومات التي تستعمل الحاسب الآلي عند تصميم إجراءات المراجعة لتخفيض مخاطر المراجعة إلى المستوي المقبول " بوزن نسبي " ٨٥,٣٥%"

٥- " إن علي المراجع التحقق من أن جميع العمليات المالية قد أدخلت بطريقة سليمة وتم اعتمادها وفقا لترخيص عام أو خاص " بوزن نسبي " ٨٥,٠٧%" .

٦- " إن علي المراجع التحقق من أن جميع المخرجات تكون سليمة ولا يسمح بخروجها من الحاسب الآلي إلا بإذن خاص من المفوض بذلك " بوزن نسبي " ٨٣,٩٤%" .

٧- " إن علي المراجع مراعاة البيانات الدائمة المحتفظ بها في الملف كونها سليمة وكاملة أيضا " بوزن نسبي " ٨٣,٦٦%" .

٨- " إن تحقق المراجع من تنفيذ الأساليب الرقابية علي تطبيقات الحاسب الآلي للبيانات المالية يساعد في إزالة بعض المعوقات في استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة " بوزن نسبي " ٨٣,٣٨%" .

٩- " يجب علي المراجع أن يأخذ في الاعتبار نظام المعلومات الالكتروني عند تصميم إجراءات المراجعة لتخفيض مخاطر المراجعة المقبولة إلى أدني حد ممكن " بوزن نسبي " ٨٠,٨٥%" .

١٠-" يجب أن يحصل المراجع علي فهم كاف للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية والمتأثر ببيئة استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة " بوزن نسبي " ٨٠,٢٨%" .

١١- " توضيح مسئولية المراجع في اختبار نظم معالجة البيانات المحاسبية بواسطة الحاسب الآلي ، يساعد المراجع في فهم وظائف وأداء المراجعة " بوزن نسبي " ٧٩,١٥%"

**وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني (استخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات المحاسبية بطريقة صحيحة يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية) تساوي ٤,١٩، و الوزن النسبي يساوي ٨٣,٧٩% وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " ٦٠% " وقيمة t المحسوبة تساوي١٤,٢٧٢ وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي١,٩٩، و مستوى الدلالة تساوي ٠,٠٠٠ وهي اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن استخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات المحاسبية بطريقة صحيحة يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية .**

**تحليل فقرات المحور الثالث:** (التأكد من صحة ودقة ومعقولية التقديرات المحاسبية يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية)

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (١٢) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور **الثالث** (التأكد من صحة ودقة ومعقولية التقديرات المحاسبية يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية) جميعها ايجابية وهي مرتبة حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

١- " علي المراجع مقارنة التقديرات المعدة عن فترات سابقة مع النتائج الحقيقية لهذه الفترات " بوزن نسبي " ٨٧,٠٤%" .

أوافق هذا الرأي وذلك لكي يتجنب المراجع وجود نتائج غير واضحة بالنسبة له .

٢- " علي المراجع تقييم البيانات وتفهم الفروض التي بني عليها التقدير " بوزن نسبي " ٨٦,٤٨%" .

٣- " هذه الانحرافات تساعد علي ظهور الاحتياطي السري وعدم بقاء رأس مال المنشأة سليما " بوزن نسبي " ٨٥,٠٧% " .

٤- " نظرا لخضوع التقديرات المحاسبية وعلي رأسها المخصصات والالتزامات المحتملة من جانب الإدارة ، فقد نشأ تباين للإنفاق بدلا من وجود التزام حقيقي " بوزن نسبي " ٨٤,٥١%" .

٥- " علي المراجع دراسة إجراءات اعتماد الإدارة للتقديرات المحاسبية " بوزن نسبي " ٨٤,٢٣%" .

٦- " علي المراجع التحقق من كفاية التقديرات المحاسبية لكل من الأصول المتداولة والأصول الثابتة ، ومن أسس حساب هذه التقديرات والغرض منها وطريقة إظهارها وعرضها في الميزانية العمومية وقائمة الدخل " بوزن نسبي " ٨٣,٣٨%" .

٧- " إن مخاطر الانحرافات المادية تتزايد عندما تتضمن القوائم المالية التقديرات المحاسبية " بوزن نسبي " ٨٣,١٠%" .

٨- " التقديرات المحاسبية غالبا ما تعد في ظروف من عدم التأكد بالنسبة لنتائج الأحداث أو التي من المحتمل حدوثها ، والتي تتضمن استخدام الحكم الشخصي " بوزن نسبي " ٨١,٦٩%"

٩- " التقديرات المحاسبية هي التطبيقات والقواعد والإجراءات التي تعتمدها إدارة المنشأة في إعداد وتجهيز القوائم المالية وتعتبر مسئولة عن صحتها ودقتها ومعقوليتها " بوزن نسبي " ٨٠,٥٦%" .

١٠-" التقديرات المحاسبية غالبا ما تعد في ظروف من عدم التأكد بالنسبة لنتائج الأحداث أو التي من المحتمل حدوثها ، والتي تتضمن استخدام الحكم الشخصي " بوزن نسبي " ٧٩,٤٤%".

**وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث (التأكد من صحة ودقة ومعقولية التقديرات المحاسبية يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية) تساوي٤,١٨ ، و الوزن النسبي يساوي ٨٣,٥٥% وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " ٦٠% " وقيمة t المحسوبة تساوي ١٤,٨٨٩ وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي١,٩٩، و مستوى الدلالة تساوي ٠,٠٠٠ وهي اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن التأكد من صحة ودقة ومعقولية التقديرات المحاسبية يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية**

**تحليل فقرات المحور الرابع :** (قيام المراجع بتحمل مسئولياته تجاه اكتشاف الغش والخطأ والارتباطات غير القانونية يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية)

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (١٣) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الرابع (قيام المراجع بتحمل مسئولياته تجاه اكتشاف الغش والخطأ والارتباطات غير القانونية يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية) جميعها ايجابية وهي مرتبة حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

١- " إن مستخدمي القوائم المالية يعتمدون علي المراجعة التي يقوم بها المراجع لضمان اكتشاف حالات الغش والتصرفات غير القانونية التي قد تكون موجودة في القوائم المالية " بوزن نسبي " ٨٧,٠٤%" .

٢- " إن ممارسة المراجع الشك المهني بدرجة ملائمة قد يساعده علي اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية " بوزن نسبي " ٨٤,٢٣%" .

٣- " عند تقييم مخاطر الغش والتصرفات غير القانونية أن يأخذ المراجع في الاعتبار خصائص الإدارة ومدى ميلها إلي التلاعب والتحايل ، وظروف الصناعة التي ينتمي إليها المشروع ، والخصائص التشغيلية والاستقرار المالي " بوزن نسبي " ٨٤,٢٣% " .

٤- " إن اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية لا تعتبر هدف أساسي للمراجعة وأن المراجعين يتحملون مسئولية محدودة بهذا الخصوص " بوزن نسبي " ٨١,٦٩%"

٥- " إن المجتمع المالي يتوقع من المراجع اكتشاف معظم حالات الغش والتصرفات غير القانونية التي قد تكون موجودة في القوائم المالية " بوزن نسبي " ٨١,١٣%" .

٦- " إن المراجع عليه أن ينفذ عملية المراجعة بطريقة تؤدي إلى اكتشاف كل حالات الغش والتصرفات غي القانونية " بوزن نسبي " ٨٠,٥٦%" .

**وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الرابع (قيام المراجع بتحمل مسئولياته تجاه اكتشاف الغش والخطأ والارتباطات غير القانونية يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية) تساوي ٤,١٦، و الوزن النسبي يساوي ٨٣,١٥% وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " ٦٠% " وقيمة t المحسوبة تساوي ١٢,٩٩١ وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي١,٩٩، و مستوى الدلالة تساوي ٠,٠٠٠ وهي اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن قيام المراجع بتحمل مسئولياته تجاه اكتشاف الغش والخطأ والارتباطات غير القانونية يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية**

**تحليل فقرات المحور الخامس** (دراسة المراجع للمخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة والاكتشاف علي مستوي البيانات المالية يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية)
تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (١٤) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور **الخامس** (دراسة المراجع للمخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة

والاكتشاف علي مستوي البيانات المالية يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية) جميعها ايجابية وهي مرتبة حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

١- " عندما يستنتج المراجع بأن الإجراءات التي تم القيام بها للحصول علي فهم للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية قد وفرت أيضا أدلة إثبات حول ملائمة تصميم وفعالية السياسات والإجراءات المناسبة ، فإن المراجع قد يستعمل أدلة الإثبات هذه لجعل مخاطر الرقابة أقل من المستوي العالي ، وهذا يساعد علي تخفيض المخاطر في عملية المراجعة " بوزن نسبي " ٨٤,٥١%" .

٢- " عند تطوير طريقة المراجعة ، يدرس المراجع التقدير الأولي للمخاطر الملازمة بالتزامن مع تقدير مخاطر الرقابة لغرض تحديد مخاطر الاكتشاف الملائمة وذلك لتخفيض مخاطر عملية المراجعة إلي أدني حد ممكن " بوزن نسبي " ٨٤,٢٣%" .

٣- " التقدير الأولي لمخاطر الرقابة هو عملية تقييم فعالية النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية للمنشأة بمنع حدوث معلومات خاطئة أساسية أو اكتشافها وتصحيحها مما يساعد علي تخفيض مخاطر الرقابة إلي أدني حد ممكن " بوزن نسبي " ٨٤,٢٣% " .

٤- " عند تقدير المخاطر المتأصلة أو الملازمة علي المراجع أن يستخدم اجتهاده المهني علي مستوي البيانات المالية ومنها أمانة الإدارة ، وخبرة ومعرفة الإدارة والتي قد تؤثر علي إعداد القوائم المالية ، للمساعدة علي تحفيض المخاطر إلي ادني حد ممكن " بوزن نسبي " ٨٣,٦٦%" .

٥- " في حالة تقدير مخاطر الرقابة بأقل من المستوي العالي ، يجب علي المراجع توثيق الأسس التي بنى عليه استنتاجاته " بوزن نسبي " ٨٣,٦٦%" .

٦- " عندما تكون المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة مرتفعة ، فإن مخاطر الاكتشاف المقبولة تكون منخفضة لغرض تقليل مخاطر المراجعة إلي أدني مستوي منخفض مقبول " بوزن نسبي " ٨٢,٥٤%" .

٧- " إن مستوي مخاطر الاكتشاف يرتبط مباشرة بإجراءات المراجع الجوهرية ، وقد يؤثر تقدير المراجع لمخاطر الرقابة مع تقديره للمخاطر الملازمة علي طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الجوهرية التي يتم القيام بها لتقليل مخاطر الاكتشاف ، وبالتالي تقليل مخاطر المراجعة إلي أدني حد ممكن " بوزن نسبي " ٨١,٤١%" .

٨- " تجري اختبارات الرقابة لغرض الحصول علي أدلة إثبات تخص فعالية تصميم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية بشكل ملائم لمنع أو اكتشاف وتصحيح المعلومات الخاطئة الأساسية وذلك للمساعدة في تخفيض المخاطر إلي أدني حد ممكن " بوزن نسبي " ٧٨,٥٩%".

**وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الخامس (دراسة المراجع للمخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة والاكتشاف علي مستوي البيانات المالية يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية) تساوي٤,١٤ ، و الوزن النسبي يساوي٨٢,٨٥ % وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " ٦٠% " وقيمة t المحسوبة تساوي ١٣,٢٦٣ وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي١,٩٩، و مستوى الدلالة تساوي ٠,٠٠٠ وهي اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن دراسة المراجع للمخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة والاكتشاف علي مستوي البيانات المالية يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية**

**تحليل فقرات المحور السادس :**(قيام المراجع باكتشاف أوجه العجز أو القصور في نظام الرقابة الداخلية والتقرير عنه لإدارة المنشأة يؤدي تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية) تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (١٥) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور **السادس** (قيام المراجع باكتشاف أوجه العجز أو القصور في نظام الرقابة الداخلية والتقرير عنه لإدارة المنشأة يؤدي تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية) جميعها ايجابية وهي مرتبة حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

١- " إن من الضروري توفير توكيدات معقولة بأن يتم تسجيل العمليات المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة " بوزن نسبي " ٨٨,١٧%"

٢- " إن علي إدارة المنشأة الاعتراف بمسئولياتها عن تصميم والمحافظة علي تطبيق نظام الرقابة الداخلية عند إعداد التقارير المالية ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة " بوزن نسبي " ٨٧,٠٤%"

٣- " إن نظام الرقابة الداخلية يعتبر خط الدفاع الرئيسي للوقاية من إعداد التقارير المالية الاحتيالية ، وأن المستثمرين في حاجة إلي معرفة نتائج إجراءات تقييم مدى قوة هذا الخط ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة " بوزن نسبي " ٨٦,٧٦% "

٤- " أنه من الضروري توفير توكيدات معقولة بشأن إجراء المساءلة المحاسبية عن الأصول ، ويتم استخدام الأصول أو التصرف فيها بناء علي موافقة الإدارة ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة " بوزن نسبي " ٨٥,٦٣%"

٥- " أنه من الضروري وجود مقاييس يمكن علي أساسها تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة " بوزن نسبي " ٨٤,٧٩%"

٦- " علي المراجع الحصول علي فهم كاف لهيكل الرقابة الداخلية الذي يتضمن الرقابة ، النظام المحاسبي ، وإجراءات الرقابة لتخطيط عملية المراجعة ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة " بوزن نسبي " ٨٤,٢٣%"

٧- " إن اشتمال التقرير السنوي للإدارة عن فعالية نظام الرقابة الداخلية يجعل إمكانية حدوث الغش الإداري في إعداد التقارير المالية أكثر صعوبة ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة " بوزن نسبي " ٨٣,١٠%"

٨- " علي المراجع الخارجي إبلاغ لجنة المراجعة بأوجه القصور الهامة في تصميم أو تشغيل هيكل الرقابة الداخلية التي قد تؤثر عكسيا علي قدرة المنشأة ، وهذا يؤدي إلي تخفيض مخاطر المراجعة " بوزن نسبي " ٨١,٩٧%"

٩- " إن تقرير الإدارة عن نظام الرقابة الداخلية بالمنشاة يجب أن يتضمن نقاط العجز أو القصور الهامة التي حددها المراجع ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة " بوزن نسبي " ٨٠,٨٥%"

١٠- " أنه من الضروري توفير توكيدات معقولة بالموافقة من جانب الإدارة علي العمليات المالية قبل تنفيذها ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة " بوزن نسبي " ٧٩,١٥%"

**وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور السادس (قيام المراجع باكتشاف أوجه العجز أو القصور في نظام الرقابة الداخلية والتقرير عنه لإدارة المنشأة يؤدي تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية) تساوي٤,٢١ ، و الوزن النسبي يساوي ٨٤,١٧% وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " ٦٠% " وقيمة t المحسوبة تساوي ١٤,٣١٦ وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي١,٩٩، و مستوى الدلالة تساوي ٠,٠٠٠ وهي اقل من ٠,٠٥ مما يدل على أن قيام المراجع باكتشاف أوجه العجز أو القصور**

**في نظام الرقابة الداخلية والتقرير عنه لإدارة المنشأة يؤدي تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية**

**تحليل محاور الدراسة مجتمعة :**

يبين جدول رقم(١٦) أن المتوسط الحسابي لجميع محاور الدراسة تساوي ٤,١٨، و الوزن النسبي يساوي ٨٣,٥٩% وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " ٦٠% " وقيمة t المحسوبة تساوي ١٥,٠٣٩ وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي١,٩٩ ، و مستوى الدلالة تساوي ٠,٠٠٠ وهي اقل من ٠,٠٥ مما يدل على مساهمة المراجع لدي أداء واجباته المهنية في التخفيف من تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية ، واستكشاف ماهية المخاطر الموجودة في البيئة الفلسطينية .

**مناقشة فرضيات الدراسة:**

١- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة بطريقة صحيحة وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية **عند مستوى دلالة** $\alpha = 0.05$ .

لاختبار العلاقة بين مخاطر استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة بطريقة صحيحة وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية ، تم استخدام اختبار معامل الارتباط لبيرسون والنتائج مبينة في جدول رقم (١٧) والذي تبين أن قيمة معامل الارتباط يساوي ٠,٨٤٧ وهو اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي ٠,٢٣٣ وقيمة مستوى الدلالة يساوي ٠,٠٠٠ وهو اقل من ٠,٠٥ مما يعني رفض الفرضية أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة بطريقة صحيحة وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ .

٢- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر استخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات المحاسبية بطريقة صحيحة وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية **عند مستوى دلالة** $\alpha = 0.05$.

لاختبار العلاقة بين مخاطر استخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات المحاسبية بطريقة صحيحة وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية ، تم استخدام اختبار معامل الارتباط لبيرسون والنتائج مبينة في جدول رقم (١٨) والذي تبين أن قيمة معامل الارتباط يساوي ٠,٩٢٣ وهو اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي ٠,٢٣٣ وقيمة مستوى الدلالة يساوي ٠,٠٠٠ وهو اقل من ٠,٠٥ مما يعني رفض الفرضية أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر استخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات المحاسبية بطريقة صحيحة وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

٣-لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر التأكد من صحة ودقة ومعقولية القديرات المحاسبية ، وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية **عند مستوى دلالة** $\alpha = 0.05$.

لاختبار العلاقة بين مخاطر التأكد من صحة ودقة ومعقولية القديرات المحاسبية ، وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية ، تم استخدام اختبار معامل الارتباط لبيرسون والنتائج مبينة في جدول رقم (١٩) والذي تبين أن قيمة معامل الارتباط يساوي ٠,٩٥٢ وهو اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي ٠,٢٣٣ وقيمة مستوى الدلالة يساوي ٠,٠٠٠ وهو اقل من ٠,٠٥ مما يعني رفض الفرضية أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر التأكد من صحة ودقة ومعقولية القديرات المحاسبية ، وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

٤- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر قيام المراجع الخارجي بتحمل مسئولياته اتجاه اكتشاف الغش والارتباطات غير القانونية وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية **عند مستوى دلالة** $\alpha = 0.05$.

لاختبار العلاقة بين مخاطر قيام المراجع الخارجي بتحمل مسئولياته اتجاه اكتشاف الغش والارتباطات غير القانونية وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية ، تم استخدام اختبار معامل الارتباط لبيرسون والنتائج مبينة في جدول رقم (٢٠) والذي تبين أن قيمة معامل الارتباط يساوي ٠,٩٢٢ وهو اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي ٠,٢٣٣ وقيمة مستوى الدلالة يساوي ٠,٠٠٠ وهو اقل من ٠,٠٥ مما يعني رفض الفرضية أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر قيام المراجع الخارجي بتحمل مسئولياته اتجاه اكتشاف الغش والارتباطات غير القانونية وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

٥- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر دراسة المراجع الخارجي للمخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة مخاطر الاكتشاف علي مستوي البيانات المالية ، وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية **عند مستوى دلالة** $\alpha = 0.05$.

لاختبار العلاقة بين بين مخاطر دراسة المراجع الخارجي للمخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة مخاطر الاكتشاف علي مستوي البيانات المالية ، وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية ، تم استخدام اختبار معامل الارتباط لبيرسون والنتائج مبينة في جدول رقم (٢١) والذي تبين أن قيمة معامل الارتباط يساوي ٠,٩٢١ وهو اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي ٠,٢٣٣ وقيمة مستوى الدلالة يساوي ٠,٠٠٠ وهو اقل من ٠,٠٥ مما يعني رفض الفرضية أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر دراسة المراجع الخارجي للمخاطر المتأصلة

ومخاطر الرقابة مخاطر الاكتشاف علي مستوي البيانات المالية ، وبين تخفيض تأثير مخـــاطر المراجعة علي القوائم المالية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

٦- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر قيام المراجع الخارجي باكتـــشاف أوجـــه العجز أو القصور في نظام الرقابة الداخلية والتقرير عنه لإدارة المنشأة وبين تخفـــيض تـــأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية **عند مستوى دلالة** $\alpha = 0.05$.

لاختبار العلاقة بين مخاطر قيام المراجع الخارجي باكتشاف أوجه العجز أو القصور في نظام الرقابة الداخلية والتقرير عنه لإدارة المنشأة وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية ، تم استخدام اختبار معامل الارتباط لبيرسون والنتائج مبينة في جدول رقم (٢٢) والذي تبين أن قيمة معامل الارتباط يساوي ٠,٩٣١ وهو اكبر من قيمة r الجدوليـــة والتـــي تـــساوي ٠,٢٣٣ وقيمة مستوى الدلالة يساوي ٠,٠٠٠ وهو اقل من ٠,٠٥ مما يعني رفض الفرضية أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر قيام المراجع الخارجي باكتشاف أوجه العجـــز أو القصور في نظام الرقابة الداخلية والتقرير عنه لإدارة المنشأة وبين تخفـــيض تـــأثير مخـــاطر المراجعة علي القوائم المالية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

# الفصل الخامس
# النتائج والتوصيات

## النتائج :

قامت الباحثة بإجراء دراسة ميدانية الهد منها التعرف علـــى مخـــاطر عمليـــة المراجعة وكيفية مساهمة المراجع لخارجي في التخفيف من تأثيرها علـــي القـــوائم الملية أثناء عملية المراجعة ، لقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج صنفت كالتالي :

**أولا : بالنسبة لاستخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة :**

أ. تبين أن استخدام العينة الإحصائية بطريقة صحيحة أدي إلى تخفيض مخـــاطر عملية المراجعة وتأثيرها على القوائم المالية .

ب. السحب العشوائي للعينة الإحصائية أدي إلى نتائج جيدة عـــن المجتمـــع الـــذي سحبت منه هذه العينة .

ج. اعتماد المراجع علي نظام الرقابة الداخلية أدي لتخفـــيض مخـــاطر الأخطـــاء الجوهرية عند إعداد القوائم المالية .

**ثانيا : بالنسبة لاستخدام الحاسبات الالكترونية في المراجعة :**

أ. تبين أن استخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات المحاسبية بطريقـــة صحيحة أدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية.

ب. تبين أن المراجع يراعي بيئة أنظمة المعلومات التي تستعمل الحاسب الآلي عند تصميم إجراءات المراجعة لتخفيض مخاطر المراجعة إلى المستوي المقبول .

**ثالثا: بالنسبة للتأكد من صحة ومعقولية القديرات المحاسبية :**

أ. تبين أنه عند التأكد من صحة ودقة ومعقولية التقديرات المحاسبية أدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية .

**رابعا: بالنسبة لتحمل مسئوليات المراجع تجاه اكتشاف الغش والخطـــأ والارتباطـــات غير القانونية :**

أ. تبين أنه عند قيام المراجع بتحمل مسئولياته تجاه اكتشاف الغش والخطأ والارتباطات غير القانونية أدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية.

ب. عند مراجعة القوائم المالية بطريقة صحيحة أدي إلى اكتشاف الأخطاء الغش في القوائم المالية .

**خامسا : بالنسبة للمخاطر المتأصلة مخاطر الرقابة الاكتشاف :**

أ. تبين أن دراسة المراجع للمخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة والاكتشاف علي مستوي البيانات المالية أدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية .

**سادسا : بالنسبة لقيام المراجع باكتشاف أوجه العجز أو القصور في نظـــام الرقابـــة الداخلية التقرير عنه لإدارة المنشأة :**

أ. تبين أنه عند قيام المراجع باكتشاف أوجه العجز أو القصور فـــي نظـــام الرقابـــة الداخلية والتقرير عنه لإدارة المنشأة أدي لتخفيض تأثير مخاطر المراجعـــة علـــى القوائم المالية .

**التوصيات :**

بعد التوصل إلى عدة نتائج نوصي بالتالي :

**أولا : بالنسبة للعينة الإحصائية :**

أ. يجب على المراجع استخدام وتطبيق العينة الإحصائية بشكل صحيح ، وأن يكون علي دراية بالمصطلحات الإحصائية وقادرا علي استخدام تلك المصطلحات في عملية المراجعة لكي يخفف من مخاطر عملية المراجعة .

ب. يجب على المراجع مراعاة تحديد مستوي الثقة مقدما لنجاح العينة قبل البدء في مراجعة العمليات المالية لكي يخفف من مخاطر عملية المراجعة .

ت. يجب على المراجع مراعاة سحب العينة الإحصائية التي تحمل نفس الخصائص لكي يخفف من مخاطر عملية المراجعة .

ث. يجب على المراجع أن يعتمد على السحب العشوائي قدر الإمكان لكي يخفف من مخاطر عملية المراجعة .

ج. يجب على المراجع يعتمد المراجع علي اختبارات العمليات والأرصدة والمراجعة التحليلية لتخفيض مخاطر عدم كفاية ومناسبة عينة المراجعة لكي يخفف من مخاطر عملية المراجعة .

ح. يجب على المراجع نظام الرقابة الداخلية لتخفيض مخاطر الأخطاء الجوهرية عند إعداد القوائم المالية لكي يخفف من مخاطر عملية المراجعة .

**ثانيا : بالنسبة للحاسبات الإلكترونية :**

أ. يجب على المراجع أن يكون على درية بمكونات الحاسب الآلي وقاعدة البيانات المتعلقة بعملية المراجعة لكي يخفف من مخاطر عملية المراجعة .

ب. يجب على المراجع أن يراعي بيئة المنشأة التي يقم بمراجعتها يجب على المراجع لكي يخفف من مخاطر عملية المراجعة .

ت. يجب على المراجع المراجع التحقق من أن جميع العمليات المالية قد أدخلت بطريقة سليمة وتم اعتمادها وفقا لترخيص عام أو خاص لكي يخفف من مخاطر عملية المراجعة .

ث. يجب على المراجع المراجع التحقق من أن جميع المخرجات تكون سليمة ولا يسمح بخروجها من الحاسب الآلي إلا بإذن خاص من المفوض بذلك لكي يخفف من مخاطر عملية المراجعة .

ج. يجب على المراجع المراجع مراعاة البيانات الدائمة المحتفظ بها في الملف كونها سليمة وكاملة أيضا لكي يخفف من مخاطر عملية المراجعة .

**ثالثا : بالنسبة للتأكد من صحة ودقة لمعلومات ومعقوليتها :**

أ. يجب على المراجع مقارنة التقديرات المعدة عن فترات سابقة مع النتائج الحقيقية لهذه الفترات لكي يخفف من مخاطر عملية المراجعة .

ب. يجب على المراجع تقييم البيانات وتفهم الفروض التي بني عليها التقدير لكي يخفف من مخاطر عملية المراجعة .

ت. يجب على المراجع دراسة إجراءات اعتماد الإدارة للتقديرات المحاسبية لكي يخفف من مخاطر عملية المراجعة .

ث. يجب على المراجع التحقق من كفاية التقديرات المحاسبية لكل من الأصول المتداولة والأصول الثابتة ، ومن أسس حساب هذه التقديرات والغرض منها وطريقة إظهارها وعرضها في الميزانية العمومية وقائمة الدخل لكي يخفف من مخاطر عملية المراجعة .

**رابعا : بالنسبة لقيام المراجع بتحمل مسئولياته تجاه اكتشاف الغش الخطأ والارتباطات غير القانونية :**

أ. يجب على المراجع ممارسة المراجع الشك المهني بدرجة ملائمة قد يساعده علي اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية لكي يخفف من مخاطر عملية المراجعة .

ب. يجب على المراجع الأخذ بعين الاعتبار خصائص الإدارة ومدى ميلها إلي التلاعب والتحايل ، وظروف الصناعة التي ينتمي إليها المشروع ، والخصائص التشغيلية والاستقرار المالي لكي يخفف من مخاطر عملية المراجعة .

ت. يجب على المراجع أن ينفذ عملية المراجعة بطريقة تؤدي إلى اكتشاف كل حالات الغش والتصرفات غير القانونية المالي

ث. يجب على المراجع أن ينفذ عملية المراجعة بطريقة تؤدي إلى اكتشاف كل حالات الغش والتصرفات غير القانونية لكي يخفف من مخاطر عملية المراجعة .

**خامسا : بالنسبة للمخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة :**

أ. يجب على المراجع دراسة التقدير الأولي للمخاطر الملازمة بالتزامن مع تقدير مخاطر الرقابة لغرض تحديد مخاطر الاكتشاف الملائمة لكي يخفف من مخاطر عملية المراجعة .

ب. يجب على المراجع استخدام اجتهاده المهني على مستوي البيانات المالية عند تقدير المخاطر المتأصلة الملازمة لكي يخفف من مخاطر عملية المراجعة .

ت. يجب على المراجع توثيق الأسس التي بني عليها استنتاجاته عند تقدير مخاطر الرقابة لكي يخفف من مخاطر عملية المراجعة .

**سادسا : بالنسبة لاكتشاف أوجه العجز أو القصر في نظام الرقابة الداخلية :**

أ. يجب على المراجع ضرورة توفير توكيدات معقولة بأن يتم تسجيل العمليات المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها لكي يخفف من مخاطر عملية المراجعة .

ب. يجب على المراجع تحليل نظام الرقابة لكي يكون بمثابة خط الدفاع الرئيسي للوقاية من إعداد التقارير المالية الاحتيالية ، وأن المستثمرين في حاجة إلي معرفة نتائج إجراءات تقييم مدى قوة هذا الخط لكي يخفف من مخاطر عملية المراجعة .

ت. يجب على المراجع ضرورة توفير توكيدات معقولة بشأن إجراء المساءلة المحاسبية عن الأصول ، ويتم استخدام الأصول أو التصرف فيها بناء علي موافقة الإدارة لكي يخفف من مخاطر عملية المراجعة .

ث. يجب على المراجع أن يقوم بفهم كاف لهيكل الرقابة الداخلية الذي يتضمن الرقابة ، النظام المحاسبي ، وإجراءات الرقابة لتخطيط عملية المراجعة لكي يخفف من مخاطر عملية المراجعة .

## المراجع :

### الكتب العربية :


١. الجزار، محمد محمد ( ١٩٨٧)، " المراقبة الداخلية – أسلوب تحقيق الرقابة الوقائية وتنمية الكفاية– " ، ب ط ، مكتبة عين شمس .

٢. الساعي ، عمرو ( ١٩٩١ )، " علم تدقيق الحسابات" ، ط الأولى، الفكر وصفاء للنشر والتوزيع .

٣. السوافيري، وآخرون ( ٢٠٠٢ ) ، " الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية " ، ب ط ، دار الجامعة الجديدة .

٤. الصبان، آخرون ( ١٩٩٦ ) ، " الرقابة والمراجعة الداخلية – مدخل نظري تطبيقي– " ، ب ط ، الدار الجامعية .

٥. الصبان ، محمد سمير ( ١٩٩٧ )، " المراجعة – مدخل علمي تطبيقي_" ، ب ط، الدار الجامعية .

٦. القاضي ، حسين ، ( ١٩٩٧ ) ، " مراجعة الحسابات الإجراءات " ، ب ط ، مكتبة الزهران .

٧. الصحن، عبد الفتاح ( ١٩٨٨ )، " الرقابة المالية _ دراسة ونقد وتحليل_"، ب ط ، مؤسسة شباب الجامعة .

٨. الصحن، وآخرون ( ١٩٨٩ ) ، " الرقابة ومراجعة الحسابات " ، ب ط ، مؤسسة شباب الجامعة .

٩. المطارنة، غسان فلاح ( ٢٠٠٦ )، " تدقيق الحسابات المعاصر– الناحية النظرية– "، ط الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع .

١٠. تنتوش، محمود قاسم، ( ١٩٩٨) ، " نظم المعلومات في المحاسبة والمراجعة المهنية –دور الحاسوب في الإدارة والتشغيل " ، ب ط ، دار الجيل .

١١. جمعة ، أحمد حلمي ( ٢٠٠٥ )، " المدخل إلى التدقيق الحديث "، الطبعة الثانية ، دار صفاء للنشر والتوزيع

١٢. جمعة ، أحمد حلمي، ( ١٩٩٩ ) ، " التدقيق الحديث للحسابات " ، الطبعة الأولي، دار صفاء للنشر والتوزيع .

١٣. جربوع، يوسف محمود، ( ٢٠٠١ ) ، " أساسيات الإطار العملي في مراجعة الحسابات " ، ب ط، مطبعة الجامعة الإسلامية .

١٤. جربوع ، يوسف محمود ( ٢٠٠٢ ) ، مراجعة الحسابات المتقدمة وفقا لمعايير المراجعة الدولية ، ط الأولى ، مطبعة الجامعة الإسلامية .

١٥. جربوع، يوسف محمود، (٢٠٠٣) ، " أساسيات الإطار النظري في مراجعة الحسابات" ، الطبعة الثانية ، مطبعة الجامعة الإسلامية .

١٦. عبد الله، خالد أمين ( ١٩٩٩ ) ، علم تطبيق الحسابات "الناحية النظرية " ، الطبعة الأولى ،١٩٩٩، دار وائل للطباعة والنشر .

١٧. عبد الله، خالد أمين ( ١٩٩٩–٢٠٠٠ ) ، علم تطبيق الحسابات "الناحية العملية "،ب ط، دار وائل للطباعة والنشر .

١٨. عبد الله ، خالد أمين ( ٢٠٠٠ ) ،علم تطبيق الحسابات "الناحية النظرية والعملية" ، الطبعة الأولى ، دار وائل للطباعة والنشر .

١٩. عبد الله، خالد أمين ( ٢٠٠٤ ) ،علم تطبيق الحسابات "الناحية النظرية والعملية" ، ط الأولى ، دار وائل للطباعة والنشر .

٢٠. عبد الله ، خالد أمين ( ٢٠٠٧ ) ، علم تدقيق الحسابات – الناحية النظرية والعملية – ، ط الرابعة ، دار وائل للنشر والتوزيع .

٢١. عبد الوهاب، ابراهيم طه ، ( ٢٠٠٤ ) ، " المراجعة النظرية العلمية والممارسة المهنية" ، ب ط ، جامعة المنصورة.

٢٢. علي، شحاته ( ٢٠٠٥-٢٠٠٦ )، " الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال – الواقع والمستقبل- " ، ب ط ، الدار الجامعية .

٢٣. فضالة، أبو الفتوح علي (١٩٩٥)، " المراجعة العامة" ، الطبعة الثانية ، ب د .

٢٤. لطفي، أمين السيد ( ٢٠٠٧ )، " التطورات الحديثة في المراجعة " ، ب ط ، الدار الجامعية .

٢٥. محمد، محمد الفيومي، ( ١٩٨٢ )، " المحاسبة والمراجعة في ظل استخدام الحاسبات الإلكترونية" ، ب ط، مؤسسة شباب الجامعة .

**الأبحاث المنشورة :**

**١.الفايد ،أحمد محمد ، (١٩٩٠ ) " دراسة وتقويم المدقق للضبط الداخلي في نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية " ، بحث منشور ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، جمهورية مصر العربية .**

**٢.المليجي ، هشام حسن ، (٢٠٠٠ ) ، " فعالية الافصاح بالبنوك التجارية في تدعيم قرارات مدققي القوائم المالية بصدد تقدير المخاطر الملازمة مع اطار مقترح " ، دراسة تطبيقية ميدانية ، جامعة حلوان ، جمهورية مصر العربية .**

**٣.جربوع ، يوسف محمود ، ( ٢٠٠٥ ) " محددات مراجعة القوائم المالية تحد كبير للمراجع الخارجي " ، ضمن فعاليات المؤتمر الأول لكلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة – بعنوان : الانطلاق نحو المستقبل حول الاستثمار والتمويل في فلسطين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة "**

**٤.جربوع ، يوسف محمود ، ( ٢٠٠٢ ) " المشاكل الناجمة عن استخدام العينة الإحصائية وموقف المراجع الخارجي منها " ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، العدد ( ٤٢ ) ، ص ٢١٣ – ٢٢٢ ، العراق .**

**٥.حلس ، سالم عبد الله ، (٢٠٠٢) " التقديرات المحاسبية والمشاكل الناجمة عن استخدامها وموقف مراجع الحسابات الخارجي المستقل منها " ، مجلة تنمية الرافدين ، جامعة الموصل ، العدد (٩٦) ص ٢٢٣-٢٣٤ .**

**٦.حمادة ، طارق عبد العال ( ٢٠٠٧ ) ، " المدخل الكمي لتصميم اختبارات التحقق الأساسية "، موسوعة معايير المراجعة – الجزء الثاني ، تخطيط وأداء عملية المراجعة ، الناشر الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ص ٣٣٥ – ٣٣٦ .**

٧.محمود ، سمير عبد الغني (١٩٩٠ ) ، " أثر استخدام الحاسب الآلي علي المرتكزات الأساسية لمزاولة مهنة مراجعة الحسابات " ، مجلة المحاسب القانوني العربي ، العدد ( ٥٠ ) ، الربع الأول لعام ١٩٩٠ ، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية .

٨.علي خان، عبد الرحمن محمد، ( ١٩٨٠ )، " دور الحاسب الآلي في البحث الإحصاء " ، المركز القومي للحاسبات الإلكترونية ، بغداد .

٩. مسعود، سامي محمد ، ( ٢٠٠٠)، " قابلية استخدام العينات الإحصائية لفحص إجراءات الرقابة الداخلية في المؤسسات الحكومية الأردنية " ، مجلة دراسات ، العدد ( ٢ ) ، المجلد ( ٢١ ) ، ( ٢٠٠٠ )، المملكة الأردنية الهاشمية .

١٠. الغامدى، عبد اللطيف بن محمد ، ( ٢٠٠٠) ، " أثر أسلوب اختيار العينة وحجمها على دقة تقدير معالم المجتمع الإحصائي " ، مجلة جامعة أم القري للعلم التربوية والاجتماعية والانسانية، العدد ( ٢ ) ، المجلد ( ١٢) ،( ٢٠٠٠) ، الرياض .

١١. أبو موسي ، أحمد عبد السلام ، ( ٢٠٠٤ ) ، " مخاطر أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية " ، دورية الإدارة العامة ، العدد ( ٣ ) ، المجلد ( ٤٤ ) ، (٢٠٠٤) .

١٢. (Managerial Auditing Journal, Volume ١٣, Number ٨, ١٩٩٨ , pp.) ٤٥٥-٤٦٤(١٠)

١٣. (The British Accounting Review, Volume ٢٨, Number ١, ١٩٩٦ , pp. ٤٥-٧٢(٢٨)

١٤. Clarence , L ,and Forgarty ,M , (١٩٩١) " internet risk assessment ": a journal of practice and theory , vol ,١٠, no.٢ (fall-١٩٩١ )

١٥. International Standards of Auditing ( ISA-٥٣٠ , Paragraphs ٤٧-٥٣) , (١٩٩٨ ) " Nature and Reason of Sampling Errors " , PP . ١٧٠ -١٧١ .

١٦. The British Accounting Review, Volume ٢٨, Number ١, ١٩٩٦ , pp. ٤٥-٧٢(٢٨)

١٧. Lizabith , AA , William , F.M ( ٢٠٠٠ ) , " Internet Risk and Control Risk Assessment : Evidence on the Effect of Persuasive and Specific Risk Factors " , Auditing :A Journal of Practice and Theory , Vol . ١٩ , No . ٢ , (Fall – ٢٠٠٠ ) .

**المواقع الإلكترونية :**


١٨. www.socpa.org.

١٩. mbadr٣٦٣٠.tripod.com/Stat/Stat١.htm - ١٧٧k

٢٠. www.arab-api.org/course١٣/c١٣_٥_٨.htm - ٢٠k

٢١. dentarab.com/site/?id=١٧٨&page=show_det&select_page=١٧– ٩٨

٢٢. www.gccaao.org/us١١_٠١.html - ٢٢٢k

٢٣. e٤all.dubai.ae/content/view/١١٦/٥٤/lang,ar_AE/ - ٢٩k

٢٤. docs.ksu.edu.sa/DOC/Articles٢٦/Article٢٦٠٧٤٩.doc

٢٥. adel٩٠٠٤٦.atspace.com/Division٢.HTML – ١٧٨

٢٦. www.infotechaccountants.com/forums/showthread.php?t=١٠٢٣ - ١٠٣k

٢٧. www.tishreen.shern.net/new٪٢٠site/univmagazine/VOL٢٨٢٠٠٦/Eco/No٣/١٢.doc

٢٨. www.incometax.gov.eg/tdr/Stand/a٤/a٤٤.doc)

٢٩. www.acc٤arab.com/acc//archive/index.php/t-٢٢٥٨.html - ٩k

٣٠. www.al-yemen.org/vb/showthread.php?t=٢٤٢١٦٧

٣١. sqarra.wordpress.com/mater/ - ٢٩k

٣٢. www.kau.edu.sa\Researches.aspx?SiteID=٣٠٦&Lng=AR&Pg=٢٢٣٥٨-K-


## جدول رقم (١)

### معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة بطريقة صحيحة يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية) مع الدرجة الكلية لفقرات المحور

| م | الفقـــرات | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| ١ | حتى يتمكن المراجع من استخدام وتطبيق أساليب العينة الإحصائية بشكل صحيح ، يجب أن يكون علي دراية بالمصطلحات الإحصائية وقادرا علي | ٠,٦٥٢ | ٠,٠٠٠ |

| م | الفقـــرات | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| | استخدام تلك المصطلحات في عملية المراجعة . | | |
| ٢ | تعتمد العينة الإحصائية علي قوانين الاحتمالات في الرياضـــيات وهـــذا يؤدي إلى السحب العشوائي لمفردات القوائم المالية . | ٠,٧٢٢ | ٠,٠٠٠ |
| ٣ | إن السحب العشوائي للعينة الإحصائية سوف يؤدي إلى نتائج جيدة عـــن المجتمع الذي سحبت منه هذه العينة . | ٠,٨٢٥ | ٠,٠٠٠ |
| ٤ | عندما يتم فحص مفردات أقل من (١٠٠%) من العمليات المالية ، فـــإن الاستنتاجات المتعلقة بالعمليات المالية تكون عرضة لمخاطر الخطأ . | ٠,٧٨٤ | ٠,٠٠٠ |
| ٥ | يعتمد المراجع علي نظام الرقابة الداخلية لتخفـــيض مخـــاطر الأخطـــاء الجوهرية عند إعداد القوائم المالية . | ٠,٨٠١ | ٠,٠٠٠ |
| ٦ | يعتمد المراجع علي اختبارات العمليات والأرصدة والمراجعـــة التحليليـــة لتخفيض مخاطر عدم كفاية ومناسبة عينة المراجعة . | ٠,٦٧٦ | ٠,٠٠٠ |
| ٧ | تحدث أخطاء العينة الإحصائية عندما يسحب المراجع عينـــة لا تتـــضمن نفس الخصائص التي تتصف بها العمليات المالية ككل . | ٠,٦٢٩ | ٠,٠٠١ |
| ٨ | الاستخدام الناجح للعينة الإحصائية يتطلب تكامل واندماج كلا التفـــسيرين الموضوعي والشخصي للاحتمالات . | ٠,٦٣٣ | ٠,٠٠١ |
| ٩ | يجب علي المراجع مراعاة تحديد مستوي الثقة مقدما لنجاح العينـــة قبـــل البدء في مراجعة العمليات المالية . | ٠,٨٣٧ | ٠,٠٠٠ |

قيمة r عند درجة حرية ٢٣ ومستوى دلالة ٠,٠٥ تساوي ٠,٣٩٦

## جدول رقم (٢)

## معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني (استخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات المحاسبية بطريقة صحيحة يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية)مع الدرجة الكلية لفقرات المحور

| م | الفقـــرات | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| ١ | إن الدراسة النظرية لمكونات الحاسب الآلي المتعلقة بالأجهزة والبرامج وقاعدة البيانات ، تساعد المراجع في فهم وظائف الحاسب الآلي . | ٠,٦٥٠ | ٠,٠٠٠ |
| ٢ | توضيح مسئولية المراجع في اختبار نظم معالجة البيانات المحاسبية بواسطة الحاسب الآلي ، يساعد المراجع في فهم وظائف وأداء المراجعة . | ٠,٧٩٠ | ٠,٠٠٠ |
| ٣ | إن تحقق المراجع من تنفيذ الأساليب الرقابية علي تطبيقات الحاسب الآلي للبيانات المالية يساعد في إزالة بعض المعوقات في استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة . | ٠,٨٢٥ | ٠,٠٠٠ |
| ٤ | إن علي المراجع التحقق من أن جميع العمليات المالية قد أدخلت بطريقة سليمة وتم اعتمادها وفقا لترخيص عام أو خاص . | ٠,٨٣٣ | ٠,٠٠٠ |
| ٥ | إن علي المراجع التحقق من أن جميع المخرجات تكون سليمة ولا يسمح بخروجها من الحاسب الآلي إلا بإذن خاص من المفوض بذلك . | ٠,٦٥٥ | ٠,٠٠٠ |
| ٦ | إن علي المراجع مراعاة البيانات الدائمة المحتفظ بها في الملف كونها سليمة وكاملة أيضا . | ٠,٦٩٤ | ٠,٠٠٠ |
| ٧ | يجب علي المراجع أن يأخذ في الاعتبار نظام المعلومات الالكتروني عند تصميم إجراءات المراجعة لتخفيض مخاطر المراجعة المقبولة إلى أدني حد ممكن . | ٠,٧٥٧ | ٠,٠٠٠ |
| ٨ | يجب أن يحصل المراجع علي فهم كاف للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية والمتأثر ببيئة استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة . | ٠,٧٥٠ | ٠,٠٠٠ |
| ٩ | ضرورة قيام المراجع بتصميم وتنفيذ اختبارات الرقابة المناسبة والإجراءات الجوهرية عند استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة . | ٠,٨٠٨ | ٠,٠٠٠ |
| ١٠ | علي المراجع أن يقوم بعمل تقدير للمخاطر الملازمة ولمخاطر الرقابة لتوكيدات البيانات المالية الرئيسية عند استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة . | ٠,٧٦٦ | ٠,٠٠٠ |
| ١١ | علي المراجع مراعاة بيئة أنظمة المعلومات التي تستعمل الحاسب الآلي عند تصميم إجراءات المراجعة لتخفيض مخاطر المراجعة إلى المستوي المقبول . | ٠,٧٨٨ | ٠,٠٠٠ |

قيمة r عند درجة حرية ٢٣ ومستوى دلالة ٠,٠٥ تساوي ٠,٣٩٦

## جدول رقم (٣)

## معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث (التأكد من صحة ودقة ومعقولية التقديرات المحاسبية يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية)مع الدرجة الكلية لفقرات المحور

| م | الفقـــرات | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| ١ | التقديرات المحاسبية هي التطبيقات والقواعد والإجراءات التي تعتمدها إدارة المنشأة في إعداد وتجهيز القوائم المالية وتعتبر مسئولة عن صحتها ودقتها ومعقوليتها . | ٠,٦٥٧ | ٠,٠٠٠ |
| ٢ | التقديرات المحاسبية غالبا ما تعد في ظروف من عدم التأكد بالنسبة لنتـــائج الأحداث أو التي من المحتمل حدوثها ، والتي تتـــضمن اســـتخدام الحكـــم الشخصي . | ٠,٧٩٩ | ٠,٠٠٠ |
| ٣ | إن مخاطر الانحرافات المادية تتزايد عندما تتضمن القوائم المالية التقديرات المحاسبية . | ٠,٦٤٠ | ٠,٠٠١ |
| ٤ | التقديرات المحاسبية غالبا ما تعد في ظروف من عدم التأكد بالنسبة لنتـــائج الأحداث أو التي من المحتمل حدوثها ، والتي تتـــضمن اســـتخدام الحكـــم الشخصي . | ٠,٦٤٨ | ٠,٠٠٠ |
| ٥ | هذه الانحرافات تساعد علي ظهور الاحتياطي السري وعدم بقاء رأس مال المنشأة سليما . | ٠,٧٠٢ | ٠,٠٠٠ |
| ٦ | نظرا لخضوع التقديرات المحاسبية وعلي رأسها المخصصات والالتزامات المحتملة من جانب الإدارة ، فقد نشأ تباين للإنفاق بدلا من وجـــود التـــزام حقيقي . | ٠,٧١١ | ٠,٠٠٠ |
| ٧ | علي المراجع التحقق من كفاية التقديرات المحاسبية لكـــل مـــن الأصـــول المتداولة والأصول الثابتة ، ومن أسس حساب هذه التقديرات والغرض منها وطريقة إظهارها وعرضها في الميزانية العمومية وقائمة الدخل . | ٠,٦٣٣ | ٠,٠٠١ |
| ٨ | علي المراجع تقييم البيانات وتفهم الفروض التي بني عليها التقدير . | ٠,٦٧٣ | ٠,٠٠٠ |
| ٩ | علي المراجع مقارنة التقديرات المعدة عن فترات سابقة مع النتائج الحقيقية لهذه الفترات . | ٠,٧٧٤ | ٠,٠٠٠ |
| ١٠ | علي المراجع دراسة إجراءات اعتماد الإدارة للتقديرات المحاسبية . | ٠,٨٠٩ | ٠,٠٠٠ |

قيمة r عند درجة حرية ٢٣ ومستوى دلالة ٠,٠٥ تساوي ٠,٣٩٦

## جدول رقم (٤)

## معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع (قيام المراجع بتحمل مسئولياته تجاه اكتشاف الغش والخطأ والارتباطات غير القانونية يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية) مع الدرجة الكلية لفقرات المحور

| م | الفقـــرات | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| ١ | إن المجتمع المالي يتوقع من المراجع اكتشاف معظـــم حـــالات الغش والتصرفات غير القانونية التي قد تكـــون موجـــودة فـــي القوائم المالية . | ٠,٦٥٦ | ٠,٠٠٠ |
| ٢ | إن المراجع عليه أن ينفذ عملية المراجعة بطريقة تـــؤدي إلـــى اكتشاف كل حالات الغش والتصرفات غي القانونية . | ٠,٨٤٦ | ٠,٠٠٠ |
| ٣ | إن اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونيـــة لا تعتبـــر هـــدف أساسي للمراجعة وأن المراجعين يتحملون مسئولية محدودة بهذا الخصوص . | ٠,٨٣٩ | ٠,٠٠٠ |
| ٤ | إن مستخدمي القوائم المالية يعتمدون علي المراجعة التي يقـــوم بها المراجع لضمان اكتشاف حالات الغش والتـــصرفات غيـــر القانونية التي قد تكون موجودة في القوائم المالية . | ٠,٨٤٢ | ٠,٠٠٠ |
| ٥ | إن ممارسة المراجع الشك المهني بدرجة ملائمة قد يساعده علي اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية . | ٠,٧٨٥ | ٠,٠٠٠ |
| ٦ | عند تقييم مخاطر الغش والتصرفات غير القانونيـــة أن يأخـــذ المراجع في الاعتبار خصائص الإدارة ومدي ميلها إلي التلاعب والتحايل ، وظروف الصناعة التي ينتمـــي إليهـــا المـــشروع ، والخصائص التشغيلية والاستقرار المالي . | ٠,٧٥٧ | ٠,٠٠٠ |

قيمة r عند درجة حرية ٢٣ ومستوى دلالة ٠,٠٥ تساوي ٠,٣٩٦

## جدول رقم (٥)

## معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الخامس (دراسة المراجع للمخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة والاكتشاف علي مستوي البيانات المالية يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية ) مع الدرجة الكلية لفقرات المحور

| م | الفقـــرات | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| ١ | عند تقدير المخاطر المتأصلة أو الملازمـــة علـــي المراجـــع أن يستخدم اجتهاده المهني علي مستوي البيانات المالية ومنها أمانة الإدارة ، وخبرة ومعرفة الإدارة والتي قد تؤثر علي إعداد القوائم المالية ، للمساعدة علي تخفيض المخاطر إلي ادني حد ممكن . | ٠,٧٣٢ | ٠,٠٠٠ |
| ٢ | عند تطوير طريقة المراجعة ، يدرس المراجع التقـــدير الأولـــي للمخاطر الملازمة بالتزامن مع تقدير مخاطر الرقابـــة لغـــرض تحديد مخاطر الاكتشاف الملائمة وذلك لتخفيض مخاطر عملية المراجعة إلي أدني حد ممكن . | ٠,٦٣٣ | ٠,٠٠١ |
| ٣ | التقدير الأولي لمخاطر الرقابة هو عملية تقيـــيم فعاليـــة النظـــام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية للمنشأة بمنع حدوث معلومـــات خاطئة أساسية أو اكتشافها وتصحيحها مما يساعد علي تخفـــيض مخاطر الرقابة إلي أدني حد ممكن . | ٠,٨٩٥ | ٠,٠٠٠ |
| ٤ | في حالة تقدير مخاطر الرقابة بأقل من المستوي العالي ، يجـــب علي المراجع توثيق الأسس التي بني عليه استنتاجاته . | ٠,٦٠٢ | ٠,٠٠١ |
| ٥ | تجري اختبارات الرقابة لغرض الحصول علي أدلة إثبات تخص فعالية تصميم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية بشكل ملائم لمنع أو اكتشاف وتصحيح المعلومات الخاطئة الأساسية وذلـــك للمساعدة في تخفيض المخاطر إلي أدني حد ممكن . | ٠,٧٣٧ | ٠,٠٠٠ |
| ٦ | عندما يستنتج المراجع بأن الإجراءات التي تم القيام بها للحصول علي فهم للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية قد وفرت أيضا أدلة إثبات حول ملائمة تصميم وفعالية السياسات والإجـــراءات المناسبة ، فإن المراجع قد يستعمل أدلة الإثبـــات هـــذه لجعـــل مخاطر الرقابة أقل من المستوي العالي ، وهـــذا يـــساعد علـــي تخفيض المخاطر في عملية المراجعة . | ٠,٨١٦ | ٠,٠٠٠ |
| ٧ | إن مستوي مخاطر الاكتشاف يرتبط مباشرة بإجراءات المراجـــع الجوهرية ، وقد يؤثر تقدير المراجع لمخاطر الرقابة مع تقـــديره | ٠,٧٨٢ | ٠,٠٠٠ |

| م | الفقـــرات | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| | للمخاطر الملازمة علي طبيعـــة وتوقيـــت ومـــدي الإجـــراءات الجوهرية التي يتم القيام بها لتقليل مخاطر الاكتشاف ، وبالتـــالي تقليل مخاطر المراجعة إلي أدني حد ممكن . | | |
| ٨ | عندما تكون المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة مرتفعة ، فـــإن مخاطر الاكتشاف المقبولة تكون منخفضة لغرض تقليل مخـــاطر المراجعة إلي أدني مستوي منخفض مقبول . | ٠,٧٦٢ | ٠,٠٠٠ |

قيمة r عند درجة حرية ٢٣ ومستوى دلالة ٠,٠٥ تساوي ٠,٣٩٦

## جدول رقم (٦)

## معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور السادس( قيام المراجع باكتشاف أوجه العجز أو القصور في نظام الرقابة الداخلية والتقرير عنه لإدارة المنشأة يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية ) مع الدرجة الكلية لفقرات المحور

| م | الفقـــرات | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| ١ | إن تقرير الإدارة عن نظام الرقابة الداخلية بالمنشاة يجب أن يتضمن نقاط العجز أو القصور الهامة التي حددها المراجع ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة . | ٠,٨١٥ | ٠,٠٠٠ |
| ٢ | علي المراجع الحصول علي فهم كاف لهيكل الرقابة الداخلية الذي يتضمن الرقابة ، النظام المحاسبي ، وإجراءات الرقابة لتخطيط عملية المراجعة ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة . | ٠,٨٢٩ | ٠,٠٠٠ |
| ٣ | علي المراجع الخارجي إبلاغ لجنة المراجعة بأوجه القصور الهامة في تصميم أو تشغيل هيكل الرقابة الداخلية التي قد تؤثر عكسيا علي قدرة المنشأة ، وهذا يؤدي إلي تخفيض مخاطر المراجعة . | ٠,٧٣١ | ٠,٠٠٠ |
| ٤ | إن اشتمال التقرير السنوي للإدارة عن فعالية نظام الرقابة الداخلية يجعل إمكانية حدوث الغش الإداري في إعداد التقارير المالية أكثر صعوبة ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة | ٠,٨٦٩ | ٠,٠٠٠ |
| ٥ | إن نظام الرقابة الداخلية يعتبر خط الدفاع الرئيسي للوقاية من إعداد التقارير المالية الاحتيالية ، وأن المستثمرين في حاجة إلي معرفة نتائج إجراءات تقييم مدي قوة هذا الخط ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة . | ٠,٨٦٣ | ٠,٠٠٠ |
| ٦ | إن علي إدارة المنشأة الاعتراف بمسئولياتها عن تصميم والمحافظة علي تطبيق نظام الرقابة الداخلية عند إعداد التقارير المالية ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة . | ٠,٨٩٢ | ٠,٠٠٠ |
| ٧ | أنه من الضروري وجود مقاييس يمكن علي أساسها تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة | ٠,٨٦٢ | ٠,٠٠٠ |
| ٨ | إن من الضروري توفير توكيدات معقولة بأن يتم تسجيل العمليات المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، مما | ٠,٦١٦ | ٠,٠٠١ |

| م | الفقــرات | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| | يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة . | | |
| ٩ | أنه من الضروري توفير توكيدات معقولة بالموافقة من جانب الإدارة علي العمليات المالية قبل تنفيذها ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة . | ٠,٦٨٥ | ٠,٠٠٠ |
| ١٠ | أنه من الضروري توفير توكيدات معقولة بشأن إجراء المساءلة المحاسبية عن الأصول ، ويتم استخدام الأصول أو التصرف فيها بناء علي موافقة الإدارة ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة | ٠,٧٥٩ | ٠,٠٠٠ |

قيمة r عند درجة حرية ٢٣ ومستوى دلالة ٠,٠٥ تساوي ٠,٣٩٦

## جدول رقم ( ٧ )

## معامل الارتباط بين معدل كل مجال من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

| المحور | محتوى المحور | معامل الارتباط | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| الأول | استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة بطريقة صحيحة يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية | ٠,٩٠٢ | ٠,٠٠٠ |
| الثاني | استخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات المحاسبية بطريقة صحيحة يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية | ٠,٩٠٧ | ٠,٠٠٠ |
| الثالث | التأكد من صحة ودقة ومعقولية التقديرات المحاسبية يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية | ٠,٩٣٧ | ٠,٠٠٠ |
| الرابع | قيام المراجع بتحمل مسئولياته تجاه اكتشاف الغش والخطأ والارتباطات غير القانونية يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية | ٠,٩٢٤ | ٠,٠٠٠ |
| الخامس | دراسة المراجع للمخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة والاكتشاف علي مستوي البيانات المالية يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية | ٠,٨٧٤ | ٠,٠٠٠ |
| السادس | قيام المراجع باكتشاف أوجه العجز أو القصور في نظام الرقابة الداخلية والتقرير عنه لإدارة المنشأة يؤدي تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية | ٠,٩٤٦ | ٠,٠٠٠ |

## جدول رقم (٨)

## معامل الثبات ( طريقة التجزئة النصفية والفا كرونباخ)

| المحور | محتوى المحور | التجزئة النصفية | | | | معامل ألفا كرونباخ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | عدد الفقرات | معامل الارتباط | معامل الارتباط المصحح | مستوى المعنوية | |
| الأول | استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة بطريقة صحيحة يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية | ٩ | ٠,٨١١٩ | ٠,٨٩٦٢ | ٠,٠٠٠ | ٠,٨٩٠٤ |
| الثاني | استخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات المحاسبية بطريقة صحيحة يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية | ١١ | ٠,٧٣٥١ | ٠,٨٤٧٣ | ٠,٠٠٠ | ٠,٩٢٢٨ |
| الثالث | التأكد من صحة ودقة ومعقولية التقديرات المحاسبية يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية | ١٠ | ٠,٧٨٩٤ | ٠,٨٨٢٣ | ٠,٠٠٠ | ٠,٨٨٥٩ |
| الرابع | قيام المراجع بتحمل مسئولياته تجاه اكتشاف الغش والخطأ والارتباطات غير القانونية يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية | ٦ | ٠,٧٨٩٣ | ٠,٨٨٢٢ | ٠,٠٠٠ | ٠,٨٧٧٥ |
| الخامس | دراسة المراجع للمخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة والاكتشاف علي مستوي البيانات المالية يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية | ٨ | ٠,٦٤٩٩ | ٠,٧٨٧٨ | ٠,٠٠٠ | ٠,٨٨٢٦ |
| السادس | قيام المراجع باكتشاف أوجه العجز أو القصور في نظام الرقابة الداخلية والتقرير عنه لإدارة المنشأة يؤدي تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية | ١٠ | ٠,٨٠٣٨ | ٠,٨٩١٢ | ٠,٠٠٠ | ٠,٩٣٢٧ |
| | **جميع الفقرات** | ٥٤ | ٠,٩٢٥٧ | ٠,٩٦١٤ | ٠,٠٠٠ | ٠,٩٧٨٧ |

## جدول رقم (٩)

## اختبار التوزيع الطبيعي(١-Sample Kolmogorov-Smirnov)

| المحور | عنوان المحور | عدد الفقرات | قيمة Z | قيمة مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|
| الأول | استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة بطريقة صحيحة يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية | ٩ | ٠,٨٤٩ | ٠,٤٦٧ |
| الثاني | استخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات المحاسبية بطريقة صحيحة يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية | ١١ | ٠,٧٦٤ | ٠,٦٠٤ |
| الثالث | التأكد من صحة ودقة ومعقولية التقديرات المحاسبية يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية | ١٠ | ١,٢٧٧ | ٠,٠٧٦ |
| الرابع | قيام المراجع بتحمل مسئولياته تجاه اكتشاف الغش والخطأ والارتباطات غير القانونية يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية | ٦ | ٠,٨٤١ | ٠,٤٨٠ |
| الخامس | دراسة المراجع للمخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة والاكتشاف علي مستوي البيانات المالية يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية | ٨ | ١,٠٥١ | ٠,٢١٩ |
| السادس | قيام المراجع باكتشاف أوجه العجز أو القصور في نظام الرقابة الداخلية والتقرير عنه لإدارة المنشأة يؤدي تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية | ١٠ | ٠,٥٢٥ | ٠,٩٤٦ |
| | جميع الفقرات | ٥٤ | ٠,٩٤٧ | ٠,٣٣١ |

## جدول رقم (١٠)

## تحليل فقرات المحور الأول(استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة بطريقة صحيحة يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية)

| مسلسل | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | قيمة t | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | حتى يتمكن المراجع من استخدام وتطبيق أساليب العينة الإحصائية بشكل صحيح ، يجب أن يكون علي دراية بالمصطلحات الإحصائية وقادرا علي استخدام تلك المصطلحات في عملية المراجعة . | ٤,٤٤ | ٠,٨٧٤ | ٨٨,٧٣ | ١٣,٨٥١ | ٠,٠٠٠ |
| ٢ | تعتمد العينة الإحصائية علي قوانين الاحتمالات في الرياضيات وهذا يؤدي إلى السحب العشوائي لمفردات القوائم المالية . | ٤,٠٣ | ٠,٩١٠ | ٨٠,٥٦ | ٩,٥٢٢ | ٠,٠٠٠ |
| ٣ | إن السحب العشوائي للعينة الإحصائية سوف يؤدي إلى نتائج جيدة عن المجتمع الذي سحبت منه هذه العينة . | ٤,١٥ | ٠,٩٢٠ | ٨٣,١٠ | ١٠,٥٧٤ | ٠,٠٠٠ |
| ٤ | عندما يتم فحص مفردات أقل من (١٠٠%) من العمليات المالية ، فإن الاستنتاجات المتعلقة بالعمليات المالية تكون عرضة لمخاطر الخطأ . | ٤,٢٣ | ١,٠١٧ | ٨٤,٥١ | ١٠,١٥٣ | ٠,٠٠٠ |
| ٥ | يعتمد المراجع علي نظام الرقابة الداخلية لتخفيض مخاطر الأخطاء الجوهرية عند إعداد القوائم المالية . | ٤,٠٦ | ١,٠٤٠ | ٨١,١٣ | ٨,٥٥٥ | ٠,٠٠٠ |
| ٦ | يعتمد المراجع علي اختبارات العمليات والأرصدة والمراجعة التحليلية لتخفيض مخاطر عدم كفاية ومناسبة عينة المراجعة . | ٤,١٠ | ٠,٩٤٣ | ٨١,٩٧ | ٩,٨١٢ | ٠,٠٠٠ |
| ٧ | تحدث أخطاء العينة الإحصائية عندما يسحب المراجع عينة لا تتضمن نفس الخصائص التي تتصف بها العمليات المالية ككل . | ٤,١٧ | ٠,٨٩٤ | ٨٣,٣٨ | ١١,٠١٦ | ٠,٠٠٠ |
| ٨ | الاستخدام الناجح للعينة الإحصائية يتطلب تكامل واندماج كلا التفسيرين الموضوعي والشخصي للاحتمالات . | ٤,١٥ | ٠,٩٦٦ | ٨٣,١٠ | ١٠,٠٧٦ | ٠,٠٠٠ |
| ٩ | يجب علي المراجع مراعاة تحديد مستوي الثقة مقدما لنجاح العينة قبل البدء في مراجعة العمليات المالية . | ٤,٣٤ | ١,٠٢٧ | ٨٦,٧٦ | ١٠,٩٧٤ | ٠,٠٠٠ |
| | **جميع الفقرات** | ٤,١٨ | ٠,٧١٤ | ٨٣,٦٩ | ١٣,٩٧٣ | ٠,٠٠٠ |

**قيمة t الجدولية عند درجة حرية "٧٠" ومستوى دلالة ٠,٠٥ تساوي ١,٩٩**

## جدول رقم (١١)

## تحليل فقرات المحور الثاني(استخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات المحاسبية بطريقة صحيحة يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية)

| مسلسل | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | قيمة t | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | إن الدراسة النظرية لمكونات الحاسب الآلي المتعلقة بالأجهزة والبرامج وقاعدة البيانات ، تساعد المراجع في فهم وظائف الحاسب الآلي . | ٤,٣٢ | ٠,٨٩١ | ٨٦,٤٨ | ١٢,٥٢٣ | ٠,٠٠٠ |
| ٢ | توضيح مسئولية المراجع في اختبار نظم معالجة البيانات المحاسبية بواسطة الحاسب الآلي ، يساعد المراجع في فهم وظائف وأداء المراجعة . | ٣,٩٦ | ٠,٩١٧ | ٧٩,١٥ | ٨,٨٠٠ | ٠,٠٠٠ |
| ٣ | إن تحقق المراجع من تنفيذ الأساليب الرقابية علي تطبيقات الحاسب الآلي للبيانات المالية يساعد في إزالة بعض المعوقات في استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة . | ٤,١٧ | ٠,٩٨٥ | ٨٣,٣٨ | ٩,٩٩٦ | ٠,٠٠٠ |
| ٤ | إن علي المراجع التحقق من أن جميع العمليات المالية قد أدخلت بطريقة سليمة وتم اعتمادها وفقا لترخيص عام أو خاص . | ٤,٢٥ | ٠,٨٩٠ | ٨٥,٠٧ | ١١,٨٦٩ | ٠,٠٠٠ |
| ٥ | إن علي المراجع التحقق من أن جميع المخرجات تكون سليمة ولا يسمح بخروجها من الحاسب الآلي إلا بإذن خاص من المفوض بذلك . | ٤,٢٠ | ٠,٩٦٥ | ٨٣,٩٤ | ١٠,٤٤٩ | ٠,٠٠٠ |
| ٦ | إن علي المراجع مراعاة البيانات الدائمة المحتفظ بها في الملف كونها سليمة وكاملة أيضا . | ٤,١٨ | ١,٠٤٦ | ٨٣,٦٦ | ٩,٥٢٩ | ٠,٠٠٠ |
| ٧ | يجب علي المراجع أن يأخذ في الاعتبار نظام المعلومات الالكتروني عند تصميم إجراءات المراجعة لتخفيض مخاطر المراجعة المقبولة إلى أدني حد ممكن . | ٤,٠٤ | ١,٠٦١ | ٨٠,٨٥ | ٨,٢٧٣ | ٠,٠٠٠ |
| ٨ | يجب أن يحصل المراجع علي فهم كاف للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية والمتأثر ببيئة استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة . | ٤,٠١ | ٠,٩٦٤ | ٨٠,٢٨ | ٨,٨٦٨ | ٠,٠٠٠ |
| ٩ | ضرورة قيام المراجع بتصميم وتنفيذ اختبارات الرقابة المناسبة والإجراءات الجوهرية عند استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة . | ٤,٣٠ | ٠,٩٤٧ | ٨٥,٩٢ | ١١,٥٢٨ | ٠,٠٠٠ |
| ١٠ | علي المراجع أن يقوم بعمل تقدير للمخاطر الملازمة ولمخاطر الرقابة لتوكيدات البيانات المالية الرئيسية عند استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة . | ٤,٣٨ | ١,٠٣٣ | ٨٧,٦١ | ١١,٢٥٦ | ٠,٠٠٠ |

| مسلسل | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | قيمة t | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١١ | علي المراجع مراعاة بيئة أنظمة المعلومات التي تستعمل الحاسب الآلي عند تصميم إجراءات المراجعة لتخفيض مخاطر المراجعة إلى المستوي المقبول . | ٤,٢٧ | ٠,٧٧٤ | ٨٥,٣٥ | ١٣,٨٠٣ | ٠,٠٠٠ |
| | **جميع الفقرات** | ٤,١٩ | ٠,٧٠٢ | ٨٣,٧٩ | ١٤,٢٧٢ | ٠,٠٠٠ |

**قيمة t الجدولية عند درجة حرية "٧٠" ومستوى دلالة ٠,٠٥ تساوي ١,٩٩**

## جدول رقم (١٢)

## تحليل فقرات المحور الثالث (التأكد من صحة ودقة ومعقولية التقديرات المحاسبية يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية)

| مسلسل | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | قيمة t | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | التقديرات المحاسبية هي التطبيقات والقواعد والإجراءات التي تعتمدها إدارة المنشأة في إعداد وتجهيز القوائم المالية وتعتبر مسئولة عن صحتها ودقتها ومعقوليتها . | ٤,٠٣ | ٠,٨٤٥ | ٨٠,٥٦ | ١٠,٢٥٧ | ٠,٠٠٠ |
| ٢ | التقديرات المحاسبية غالبا ما تعد في ظروف من عدم التأكد بالنسبة لنتائج الأحداث أو التي من المحتمل حدوثها ، والتي تتضمن استخدام الحكم الشخصي . | ٤,٠٨ | ٠,٨٥٨ | ٨١,٦٩ | ١٠,٦٥٥ | ٠,٠٠٠ |
| ٣ | إن مخاطر الانحرافات المادية تتزايد عندما تتضمن القوائم المالية التقديرات المحاسبية . | ٤,١٥ | ٠,٨٧٣ | ٨٣,١٠ | ١١,١٥٣ | ٠,٠٠٠ |
| ٤ | التقديرات المحاسبية غالبا ما تعد في ظروف من عدم التأكد بالنسبة لنتائج الأحداث أو التي من المحتمل حدوثها ، والتي تتضمن استخدام الحكم الشخصي . | ٣,٩٧ | ٠,٩١٠ | ٧٩,٤٤ | ٩,٠٠٠ | ٠,٠٠٠ |
| ٥ | هذه الانحرافات تساعد علي ظهور الاحتياطي السري وعدم بقاء رأس مال المنشأة سليما . | ٤,٢٥ | ٠,٨٤٠ | ٨٥,٠٧ | ١٢,٥٦٩ | ٠,٠٠٠ |
| ٦ | نظرا لخضوع التقديرات المحاسبية وعلي رأسها المخصصات والالتزامات المحتملة من جانب الإدارة ، فقد نشأ تباين للإنفاق بدلا من وجود التزام حقيقي . | ٤,٢٣ | ٠,٩٨٨ | ٨٤,٥١ | ١٠,٤٤٥ | ٠,٠٠٠ |
| ٧ | علي المراجع التحقق من كفاية التقديرات المحاسبية لكل من | ٤,١ | ١,٠١ | ٨٣,٣٨ | ٩,٧١٤ | ٠,٠٠ |

| مسلسل | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | قيمة t | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الأصول المتداولة والأصول الثابتة ، ومن أسس حساب هذه التقديرات والغرض منها وطريقة إظهارها وعرضها في الميزانية العمومية وقائمة الدخل . | ٧ | ٤ | | | ٠ |
| ٨ | علي المراجع تقييم البيانات وتفهم الفروض التي بني عليها التقدير . | ٤,٣٢ | ١,٠١١ | ٨٦,٤٨ | ١١,٠٣٤ | ٠,٠٠٠ |
| ٩ | علي المراجع مقارنة التقديرات المعدة عن فترات سابقة مع النتائج الحقيقية لهذه الفترات . | ٤,٣٥ | ٠,٩٤٣ | ٨٧,٠٤ | ١٢,٠٨٧ | ٠,٠٠٠ |
| ١٠ | علي المراجع دراسة إجراءات اعتماد الإدارة للتقديرات المحاسبية . | ٤,٢١ | ٠,٩٧٠ | ٨٤,٢٣ | ١٠,٥٢٥ | ٠,٠٠٠ |
| | **جميع الفقرات** | ٤,١٨ | ٠,٦٦٦ | ٨٣,٥٥ | ١٤,٨٨٩ | ٠,٠٠٠ |

**قيمة t الجدولية عند درجة حرية "٧٠" ومستوى دلالة ٠,٠٥ تساوي ١,٩٩**

## جدول رقم (١٣)

## تحليل فقرات المحور الرابع(قيام المراجع بتحمل مسئولياته تجاه اكتشاف الغش والخطأ والارتباطات غير القانونية يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية)

| مسلسل | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | قيمة t | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | إن المجتمع المالي يتوقع من المراجع اكتشاف معظم حالات الغش والتصرفات غير القانونية التي قد تكون موجودة في القوائم المالية . | ٤,٠٦ | ٠,٧٩١ | ٨١,١٣ | ١١,٢٥٦ | ٠,٠٠٠ |
| ٢ | إن المراجع عليه أن ينفذ عملية المراجعة بطريقة تؤدي إلى اكتشاف كل حالات الغش والتصرفات غي | ٤,٠٣ | ٠,٨٧٨ | ٨٠,٥٦ | ٩,٨٦٩ | ٠,٠٠٠ |

| مسلسل | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | قيمة t | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | القانونية . | | | | | |
| ٣ | إن اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية لا تعتبر هدف أساسي للمراجعة وأن المراجعين يتحملون مسئولية محدودة بهذا الخصوص . | ٤,٠٨ | ١,١٥٦ | ٨١,٦٩ | ٧,٩٠٧ | ٠,٠٠٠ |
| ٤ | إن مستخدمي القوائم المالية يعتمدون علي المراجعة التي يقوم بها المراجع لضمان اكتشاف حالات الغش والتصرفات غير القانونية التي قد تكون موجودة في القوائم المالية . | ٤,٣٥ | ١,٠٣٠ | ٨٧,٠٤ | ١١,٠٦٦ | ٠,٠٠٠ |
| ٥ | إن ممارسة المراجع الشك المهني بدرجة ملائمة قد يساعده علي اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية . | ٤,٢١ | ٠,٩٤٠ | ٨٤,٢٣ | ١٠,٨٦٠ | ٠,٠٠٠ |
| ٦ | عند تقييم مخاطر الغش والتصرفات غير القانونية أن يأخذ المراجع في الاعتبار خصائص الإدارة ومدي ميلها إلي التلاعب والتحايل ، وظروف الصناعة التي ينتمي إليها المشروع ، والخصائص التشغيلية والاستقرار المالي . | ٤,٢١ | ١,٠٢٧ | ٨٤,٢٣ | ٩,٩٣٨ | ٠,٠٠٠ |
| | **جميع الفقرات** | ٤,١٦ | ٠,٧٥١ | ٨٣,١٥ | ١٢,٩٩١ | ٠,٠٠٠ |

**قيمة t الجدولية عند درجة حرية "٧٠" ومستوى دلالة ٠,٠٥ تساوي ١,٩٩**

## جدول رقم (١٤)

## تحليل فقرات المحور الخامس(دراسة المراجع للمخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة والاكتشاف علي مستوي البيانات المالية يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية)

| مسلسل | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | قيمة t | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|

| مسلسل | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | قيمة t | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | عند تقدير المخاطر المتأصلة أو الملازمة علي المراجع أن يستخدم اجتهاده المهني علي مستوي البيانات المالية ومنها أمانة الإدارة ، وخبرة ومعرفة الإدارة والتي قد تؤثر علي إعداد القوائم المالية ، للمساعدة علي تحفيض المخاطر إلي ادني حد ممكن | ٤,١٨ | ٠,٩٣١ | ٨٣,٦٦ | ١٠,٧١٣ | ٠,٠٠٠ |
| ٢ | عند تطوير طريقة المراجعة ، يدرس المراجع التقدير الأولي للمخاطر الملازمة بالتزامن مع تقدير مخاطر الرقابة لغرض تحديد مخاطر الاكتشاف الملائمة وذلك لتخفيض مخاطرعملية المراجعة إلي أدني حد ممكن . | ٤,٢١ | ٠,٧٩١ | ٨٤,٢٣ | ١٢,٨٩٨ | ٠,٠٠٠ |
| ٣ | التقدير الأولي لمخاطر الرقابة هو عملية تقييم فعالية النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية للمنشأة بمنع حدوث معلومات خاطئة أساسية أو اكتشافها وتصحيحها مما يساعد علي تخفيض مخاطر الرقابة إلي أدني حد ممكن . | ٤,٢١ | ٠,٨٤٤ | ٨٤,٢٣ | ١٢,٠٩٧ | ٠,٠٠٠ |
| ٤ | في حالة تقدير مخاطر الرقابة بأقل من المستوي العالي ، يجب علي المراجع توثيق الأسس التي بنى عليه استنتاجاته . | ٤,١٨ | ٠,٩٤٦ | ٨٣,٦٦ | ١٠,٥٤٠ | ٠,٠٠٠ |
| ٥ | تجري اختبارات الرقابة لغرض الحصول علي أدلة إثبات تخص فعالية تصميم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية بشكل ملائم لمنع أو اكتشاف وتصحيح المعلومات الخاطئة الأساسية وذلك للمساعدة في تخفيض المخاطر إلي أدني حد ممكن . | ٣,٩٣ | ١,٠٦٠ | ٧٨,٥٩ | ٧,٣٩٠ | ٠,٠٠٠ |
| ٦ | عندما يستنتج المراجع بأن الإجراءات التي تم القيام بها للحصول علي فهم للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية قد وفرت أيضا أدلة إثبات حول ملائمة تصميم وفعالية السياسات والإجراءات المناسبة ، فإن المراجع قد يستعمل أدلة الإثبات هذه لجعل مخاطر الرقابة أقل من المستوي العالي ، وهذا يساعد علي تخفيض المخاطر في عملية المراجعة . | ٤,٢٣ | ١,٠٤٥ | ٨٤,٥١ | ٩,٨٨٣ | ٠,٠٠٠ |

| مسلسل | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | قيمة t | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٧ | إن مستوي مخاطر الاكتشاف يرتبط مباشرة بإجراءات المراجع الجوهرية ، وقد يؤثر تقدير المراجع لمخاطر الرقابة مع تقديره للمخاطر الملازمة علي طبيعة وتوقيت ومدي الإجراءات الجوهرية التي يتم القيام بها لتقليل مخاطر الاكتشاف ، وبالتالي تقليل مخاطر المراجعة إلي أدني حد ممكن . | ٤,٠٧ | ١,٠٣٣ | ٨١,٤١ | ٨,٧٣٤ | ٠,٠٠٠ |
| ٨ | عندما تكون المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة مرتفعة ، فإن مخاطر الاكتشاف المقبولة تكون منخفضة لغرض تقليل مخاطر المراجعة إلي أدني مستوي منخفض مقبول . | ٤,١٣ | ٠,٩٨٥ | ٨٢,٥٤ | ٩,٦٤٣ | ٠,٠٠٠ |
| | **جميع الفقرات** | ٤,١٤ | ٠,٧٢٦ | ٨٢,٨٥ | ١٣,٢٦٣ | ٠,٠٠٠ |

**قيمة t الجدولية عند درجة حرية "٧٠" ومستوى دلالة ٠,٠٥ تساوي ١,٩٩**

## جدول رقم (١٥)

## تحليل فقرات المحور السادس(قيام المراجع باكتشاف أوجه العجز أو القصور في نظام الرقابة الداخلية والتقرير عنه لإدارة المنشأة يؤدي تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية)

| مسلسل | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | قيمة t | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١ | إن تقرير الإدارة عن نظام الرقابة الداخلية بالمنشاة يجب أن يتضمن نقاط العجز أو القصور الهامة التي حددها المراجع ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة . | ٤,٠٤ | ٠,٨٦٩ | ٨٠,٨٥ | ١٠,١٠٥ | ٠,٠٠٠ |
| ٢ | علي المراجع الحصول علي فهم كاف لهيكل الرقابة الداخلية الذي يتضمن الرقابة ، النظام المحاسبي ، | ٤,٢١ | ٠,٨٢٧ | ٨٤,٢٣ | ١٢,٣٤٧ | ٠,٠٠٠ |

| مسلسل | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | قيمة t | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | وإجراءات الرقابة لتخطيط عملية المراجعة ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة . | | | | | |
| ٣ | علي المراجع الخارجي إبلاغ لجنة المراجعة بأوجه القصور الهامة في تصميم أو تشغيل هيكل الرقابة الداخلية التي قد تؤثر عكسيا علي قدرة المنشأة ، وهذا يؤدي إلي تخفيض مخاطر المراجعة . | ٤,١٠ | ٠,٨٨١ | ٨١,٩٧ | ١٠,٥٠٩ | ٠,٠٠٠ |
| ٤ | إن اشتمال التقرير السنوي للإدارة عن فعالية نظام الرقابة الداخلية يجعل إمكانية حدوث الغش الإداري في إعداد التقارير المالية أكثر صعوبة ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة | ٤,١٥ | ١,٠٥١ | ٨٣,١٠ | ٩,٢٦١ | ٠,٠٠٠ |
| ٥ | إن نظام الرقابة الداخلية يعتبر خط الدفاع الرئيسي للوقاية من إعداد التقارير المالية الاحتيالية ، وأن المستثمرين في حاجة إلي معرفة نتائج إجراءات تقييم مدي قوة هذا الخط ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة . | ٤,٣٤ | ١,٠١٣ | ٨٦,٧٦ | ١١,١٢٥ | ٠,٠٠٠ |
| ٦ | إن علي إدارة المنشأة الاعتراف بمسئولياتها عن تصميم والمحافظة علي تطبيق نظام الرقابة الداخلية عند إعداد التقارير المالية ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة . | ٤,٣٥ | ٠,٩٤٣ | ٨٧,٠٤ | ١٢,٠٨٧ | ٠,٠٠٠ |
| ٧ | أنه من الضروري وجود مقاييس يمكن علي أساسها تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة | ٤,٢٤ | ٠,٩٧٨ | ٨٤,٧٩ | ١٠,٦٨١ | ٠,٠٠٠ |
| ٨ | إن من الضروري توفير توكيدات معقولة بأن يتم تسجيل العمليات المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة . | ٤,٤١ | ٠,٩١٩ | ٨٨,١٧ | ١٢,٩١٠ | ٠,٠٠٠ |
| ٩ | أنه من الضروري توفير توكيدات معقولة بالموافقة من جانب الإدارة علي العمليات المالية قبل تنفيذها ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة . | ٣,٩٦ | ٠,٩١٧ | ٧٩,١٥ | ٨,٨٠٠ | ٠,٠٠٠ |
| ١٠ | أنه من الضروري توفير توكيدات معقولة بشأن | ٤,٢ | ٠,٩٤ | ٨٥,٦٣ | ١١,٤٤ | ٠,٠٠ |

| مسلسل | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | قيمة t | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | إجراء المساءلة المحاسبية عن الأصول ، ويتم استخدام الأصول أو التصرف فيها بناء علي موافقة الإدارة ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة | ٨ | ٤ | | ٢ | ٠ |
| | **جميع الفقرات** | ٤,٢١ | ٠,٧١١ | ٨٤,١٧ | ١٤,٣١٦ | ٠,٠٠٠ |

**قيمة t الجدولية عند درجة حرية "٧٠" ومستوى دلالة ٠,٠٥ تساوي ١,٩٩**

## جدول رقم (١٦)

## تحليل محاور الدراسة

| المحور | عنوان المحور | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | قيمة t | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الأول | استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة بطريقة صحيحة يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية | ٤,١٨ | ٠,٧١٤ | ٨٣,٦٩ | ١٣,٩٧٣ | ٠,٠٠٠ |
| الثاني | استخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات المحاسبية بطريقة صحيحة يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية | ٤,١٩ | ٠,٧٠٢ | ٨٣,٧٩ | ١٤,٢٧٢ | ٠,٠٠٠ |
| الثالث | التأكد من صحة ودقة ومعقولية التقديرات المحاسبية يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية | ٤,١٨ | ٠,٦٦٦ | ٨٣,٥٥ | ١٤,٨٨٩ | ٠,٠٠٠ |
| الرابع | قيام المراجع بتحمل مسئولياته تجاه اكتشاف الغش والخطأ والارتباطات غير القانونية يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية | ٤,١٦ | ٠,٧٥١ | ٨٣,١٥ | ١٢,٩٩١ | ٠,٠٠٠ |
| الخامس | دراسة المراجع للمخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة والاكتشاف علي مستوي البيانات المالية يؤدي إلى | ٤,١٤ | ٠,٧٢٦ | ٨٢,٨٥ | ١٣,٢٦٣ | ٠,٠٠٠ |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية | | | | | |
| السادس | قيام المراجع باكتشاف أوجه العجز أو القصور في نظام الرقابة الداخلية والتقرير عنه لإدارة المنشأة يؤدي تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية | ٤,٢١ | ٠,٧١١ | ٨٤,١٧ | ١٤,٣١٦ | ٠,٠٠٠ |
| | جميع محاور الدراسة | ٤,١٨ | ٠,٦٦١ | ٨٣,٥٩ | ١٥,٠٣٩ | ٠,٠٠٠ |

**قيمة t الجدولية عند درجة حرية "٧٠" ومستوى دلالة ٠,٠٥ تساوي ١,٩٩**

## جدول رقم (١٧)

### معاملات الارتباط لبيرسون بين مخاطر استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة بطريقة صحيحة وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية

| المحور | الإحصاءات | تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية |
|---|---|---|
| مخاطر استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة بطريقة صحيحة | معامل ارتباط بيرسون | ٠,٩٤٧ |
| | مستوى الدلالة | ٠,٠٠٠ |
| | حجم العينة | ٧١ |

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجة حرية "٦٩" يساوي ٠,٢٣٣

## جدول رقم (١٨)

### معاملات الارتباط لبيرسون بين مخاطر استخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات المحاسبية بطريقة صحيحة وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية

| المحور | الإحصاءات | تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية |
|---|---|---|
| مخاطر استخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات المحاسبية بطريقة صحيحة | معامل ارتباط بيرسون | ٠,٩٢٣ |
| | مستوى الدلالة | ٠,٠٠٠ |
| | حجم العينة | ٧١ |

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجة حرية "٦٩" يساوي ٠,٢٣٣

## جدول رقم (١٩)

### معاملات الارتباط لبيرسون بين مخاطر التأكد من صحة ودقة ومعقولية القديرات المحاسبية ، وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية

| المحور | الإحصاءات | تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية |
|---|---|---|
| مخاطر التأكد من صحة ودقة ومعقولية القديرات المحاسبية | معامل ارتباط بيرسون | ٠,٩٥٢ |
| | مستوى الدلالة | ٠,٠٠٠ |
| | حجم العينة | ٧١ |

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجة حرية "٦٩" يساوي ٠,٢٣٣

## جدول رقم (٢٠)

### معاملات الارتباط لبيرسون بين مخاطر قيام المراجع الخارجي بتحمل مسئولياته اتجاه اكتشاف الغش والارتباطات غير القانونية وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية

| المحور | الإحصاءات | تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية |
|---|---|---|
| مخاطر قيام المراجع الخارجي بتحمل مسئولياته اتجاه اكتشاف الغش والارتباطات غير القانونية | معامل ارتباط بيرسون | ٠,٩٢٢ |
| | مستوى الدلالة | ٠,٠٠٠ |
| | حجم العينة | ٧١ |

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجة حرية "٦٩" يساوي ٠,٢٣٣

## جدول رقم (٢١)

**معاملات الارتباط لبيرسون بين مخاطر دراسة المراجع الخارجي للمخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة مخاطر الاكتشاف علي مستوي البيانات المالية ، وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية**

| المحور | الإحصاءات | تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية |
|---|---|---|
| مخاطر دراسة المراجع الخارجي للمخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة مخاطر الاكتشاف علي مستوي البيانات المالية | معامل ارتباط بيرسون | ٠,٩٢١ |
| | مستوى الدلالة | ٠,٠٠٠ |
| | حجم العينة | ٧١ |

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجة حرية "٦٩" يساوي ٠,٢٣٣

## جدول رقم (٢٢)

**معاملات الارتباط لبيرسون بين مخاطر قيام المراجع الخارجي باكتشاف أوجه العجز أو القصور في نظام الرقابة الداخلية والتقرير عنه لإدارة المنشأة وبين تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية**

| المحور | الإحصاءات | تخفيض تأثير مخاطر المراجعة علي القوائم المالية |
|---|---|---|
| مخاطر قيام المراجع الخارجي باكتشاف أوجه العجز أو القصور في نظام الرقابة الداخلية والتقرير عنه لإدارة المنشأة | معامل ارتباط بيرسون | ٠,٩٣١ |
| | مستوى الدلالة | ٠,٠٠٠ |
| | حجم العينة | ٧١ |

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة ٠,٠٥ ودرجة حرية "٦٩" يساوي ٠,٢٣٣

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**الجامعة الإسلامية –غزة–**
**كلية الدراسات العليا**
**ماجستير محاسبة وتمويل**

**استبانـــــــة**

**الأخ الكريم / الأخت الكريمة**

**السلام عليكم ورحمة الله وبركاته**

**تحية طيبة وبعد ..**

**يقوم الباحث بإجراء دراسة ميدانية تهم خدمات المراجعة والتدقيق في فلسطين ، واستكمالا لبرنامج الماجستير في المحاسبة والتمويل بعنوان :" مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من تأثيرها علي القوائم المالية في عملية المراجعة" .**

**نأمل من سيادتكم التكرم بالإجابة على أسئلة هذا الاستبيان بدقة ، حيث أن صحة نتائج هذا الإستبيان تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجابتك .**

**مع العلم بأن المعلومات التي سنحصل عليها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط .**

**شاكرين لكم حسن تعاونكم**
**وتفضلوا بقبول فائق الإحترام والتقدير**

**الباحثـــــة**
**أرزاق أيوب محمد كرسوع**

| م | الإيضاحات | موافق بشدة ٥ | موافق ٤ | محايد ٣ | غير موافق ٢ | غير موافق بشدة ١ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ***المحور الأول*** ***" استخدام العينة الإحصائية في عملية المراجعة بطريقة صحيحة يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية "*** | | | | | |
| ١. | حتى يتمكن المراجع من استخدام وتطبيق أساليب العينة الإحصائية بشكل صحيح ، يجب أن يكون علي دراية بالمصطلحات الإحصائية وقادرا علي استخدام تلك المصطلحات في عملية المراجعة . | | | | | |
| ٢. | تعتمد العينة الإحصائية علي قوانين الاحتمالات في الرياضيات وهذا يؤدي إلى السحب العشوائي لمفردات القوائم المالية . | | | | | |
| ٣. | إن السحب العشوائي للعينة الإحصائية سوف يؤدي إلى نتائج جيدة عن المجتمع الذي سحبت منه هذه العينة . | | | | | |
| ٤. | عندما يتم فحص مفردات أقل من (١٠٠%) من العمليات المالية ، فإن الاستنتاجات المتعلقة بالعمليات المالية تكون عرضة لمخاطر الخطأ . | | | | | |
| ٥. | يعتمد المراجع علي نظام الرقابة الداخلية لتخفيض مخاطر الأخطاء الجوهرية عند إعداد القوائم المالية . | | | | | |
| ٦. | يعتمد المراجع علي اختبارات العمليات والأرصدة والمراجعة التحليلية لتخفيض مخاطر عدم كفاية ومناسبة عينة المراجعة . | | | | | |
| ٧. | تحدث أخطاء العينة الإحصائية عندما يسحب المراجع عينة لا تتضمن نفس الخصائص التي تتصف بها العمليات المالية ككل . | | | | | |
| ٨. | الاستخدام الناجح للعينة الإحصائية يتطلب تكامل واندماج كلا التفسيرين الموضوعي والشخصي للاحتمالات . | | | | | |
| ٩. | يجب علي المراجع مراعاة تحديد مستوي الثقة مقدما لنجاح العينة قبل البدء في مراجعة العمليات المالية . | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ***المحور الثاني***<br>***"استخدام الحاسبات الالكترونية في تشغيل البيانات المحاسبية بطريقة صحيحة يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية "*** | | | | | |
| ١. | إن الدراسة النظرية لمكونات الحاسب الآلي المتعلقة بالأجهزة والبرامج وقاعدة البيانات ، تساعد المراجع في فهم وظائف الحاسب الآلي . | | | | | |
| ٢. | توضيح مسئولية المراجع في اختبار نظم معالجة البيانات المحاسبية بواسطة الحاسب الآلي ، يساعد المراجع في فهم وظائف وأداء المراجعة . | | | | | |
| ٣. | إن تحقق المراجع من تنفيذ الأساليب الرقابية علي تطبيقات الحاسب الآلي للبيانات المالية يساعد في إزالة بعض المعوقات في استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة . | | | | | |
| ٤. | إن علي المراجع التحقق من أن جميع العمليات المالية قد أدخلت بطريقة سليمة وتم اعتمادها وفقا لترخيص عام أو خاص . | | | | | |
| ٥. | إن علي المراجع التحقق من أن جميع المخرجات تكون سليمة ولا يسمح بخروجها من الحاسب الآلي إلا بإذن خاص من المفوض بذلك . | | | | | |
| ٦. | إن علي المراجع مراعاة البيانات الدائمة المحتفظ بها في الملف كونها سليمة وكاملة أيضا . | | | | | |
| ٧. | يجب علي المراجع أن يأخذ في الاعتبار نظام المعلومات الالكتروني عند تصميم إجراءات المراجعة لتخفيض مخاطر المراجعة المقبولة إلى أدني حد ممكن . | | | | | |
| ٨. | يجب أن يحصل المراجع علي فهم كاف للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية والمتأثر ببيئة استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة . | | | | | |
| ٩. | ضرورة قيام المراجع بتصميم وتنفيذ اختبارات الرقابة المناسبة والإجراءات الجوهرية عند استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة . | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٠ | علي المراجع أن يقوم بعمل تقدير للمخاطر الملازمة ولمخاطر الرقابة لتوكيدات البيانات المالية الرئيسية عند استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة . | | | | | |
| ١١ | علي المراجع مراعاة بيئة أنظمة المعلومات التي تستعمل الحاسب الآلي عند تصميم إجراءات المراجعة لتخفيض مخاطر المراجعة إلى المستوي المقبول . | | | | | |
| | ***المحور الثالث*** ***" التأكد من صحة ودقة ومعقولية التقديرات المحاسبية يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية "*** | | | | | |
| ١. | التقديرات المحاسبية هي التطبيقات والقواعد والإجراءات التي تعتمدها إدارة المنشأة في إعداد وتجهيز القوائم المالية وتعتبر مسئولة عن صحتها ودقتها ومعقوليتها . | | | | | |
| ٢. | إن مخاطر الانحرافات المادية تتزايد عندما تتضمن القوائم المالية التقديرات المحاسبية . | | | | | |
| ٣. | التقديرات المحاسبية غالبا ما تعد في ظروف من عدم التأكد بالنسبة لنتائج الأحداث أو التي من المحتمل حدوثها ، والتي تتضمن استخدام الحكم الشخصي . | | | | | |
| ٤. | هذه الانحرافات تساعد علي ظهور الاحتياطي السري وعدم بقاء رأس مال المنشأة سليما . | | | | | |
| ٥. | نظرا لخضوع التقديرات المحاسبية وعلي رأسها المخصصات والالتزامات المحتملة من جانب الإدارة ، فقد نشأ تباين للإنفاقى بدلا من وجود التزام حقيقي . | | | | | |
| ٦. | علي المراجع التحقق من كفاية التقديرات المحاسبية لكل من الأصول المتداولة والأصول الثابتة ، ومن أسس حساب هذه التقديرات والغرض منها وطريقة إظهارها وعرضها في الميزانية العمومية وقائمة الدخل . | | | | | |
| ٧. | علي المراجع تقييم البيانات وتفهم الفروض التي بني عليها التقدير . | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٨. | علي المراجع مقارنة التقديرات المعدة عن فترات سابقة مع النتائج الحقيقية لهذه الفترات . | | | | | |
| ٩. | علي المراجع دراسة إجراءات اعتماد الإدارة للتقديرات المحاسبية | | | | | |
| | ***المحور الرابع*** ***" قيام المراجع بتحمل مسئولياته تجاه اكتشاف الغش والخطأ والارتباطات غير القانونية يعمل على تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية "*** | | | | | |
| ١. | إن المجتمع المالي يتوقع من المراجع اكتشاف معظم حالات الغش والتصرفات غير القانونية التي قد تكون موجودة في القوائم المالية . | | | | | |
| ٢. | إن المراجع عليه أن ينفذ عملية المراجعة بطريقة تؤدي إلى اكتشاف كل حالات الغش والتصرفات غير القانونية . | | | | | |
| ٣. | إن اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية لا تعتبر هدف أساسي للمراجعة وأن المراجعين يتحملون مسئولية محدودة بهذا الخصوص . | | | | | |
| ٤. | إن مستخدمي القوائم المالية يعتمدون علي المراجعة التي يقوم بها المراجع لضمان اكتشاف حالات الغش والتصرفات غير القانونية التي قد تكون موجودة في القوائم المالية . | | | | | |
| ٥. | إن ممارسة المراجع الشك المهني بدرجة ملائمة قد يساعده علي اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية . | | | | | |
| ٦. | عند تقييم مخاطر الغش والتصرفات غير القانونية أن يأخذ المراجع في الاعتبار خصائص الإدارة ومدى ميلها إلي التلاعب والتحايل ، وظروف الصناعة التي ينتمي إليها المشروع ، والخصائص التشغيلية والاستقرار المالي . | | | | | |
| | ***المحور الخامس*** ***" دراسة المراجع للمخاطر المتأصلة ومخاطر الرقابة والاكتشاف علي مستوي البيانات المالية يؤدي إلى تخفيض تأثير مخاطر المراجعة على القوائم المالية "*** | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١. | عند تقدير المخاطر المتأصلة أو الملازمة علي المراجع أن يستخدم اجتهاده المهني علي مستوي البيانات المالية ومنها أمانة الإدارة ، وخبرة ومعرفة الإدارة والتي قد تؤثر علي إعداد القوائم المالية ، للمساعدة علي تخفيض المخاطر إلي ادني حد ممكن . | | | | | |
| ٢. | عند تطوير طريقة المراجعة ، يدرس المراجع التقدير الأولي للمخاطر الملازمة بالتزامن مع تقدير مخاطر الرقابة لغرض تحديد مخاطر الاكتشاف الملائمة وذلك لتخفيض عملية المراجعة إلي أدني حد ممكن . | | | | | |
| ٣. | التقدير الأولي لمخاطر الرقابة هو عملية تقييم فعالية النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية للمنشأة بمنع حدوث معلومات خاطئة أساسية أو اكتشافها وتصحيحها مما يساعد علي تخفيض مخاطر الرقابة إلي أدني حد ممكن . | | | | | |
| ٤. | في حالة تقدير مخاطر الرقابة بأقل من المستوي العالي ، يجب علي المراجع توثيق الأسس التي بنى عليه استنتاجاته . | | | | | |
| ٥. | تجري اختبارات الرقابة لغرض الحصول علي أدلة إثبات تخص فعالية تصميم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية بشكل ملائم لمنع أو اكتشاف وتصحيح المعلومات الخاطئة الأساسية وذلك للمساعدة في تخفيض المخاطر إلي أدني حد ممكن . | | | | | |
| ٦. | عندما يستنتج المراجع بأن الإجراءات التي تم القيام بها للحصول علي فهم للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية قد وفرت أيضا أدلة إثبات حول ملائمة تصميم وفعالية السياسات والإجراءات المناسبة ، فإن المراجع قد يستعمل أدلة الإثبات هذه لجعل مخاطر الرقابة أقل من المستوي العالي ، وهذا يساعد علي تخفيض المخاطر في عملية المراجعة . | | | | | |
| ٧. | إن مستوي مخاطر الاكتشاف يرتبط مباشرة بإجراءات المراجع الجوهرية ، وقد يؤثر تقدير المراجع لمخاطر الرقابة مع تقديره للمخاطر الملازمة علي طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الجوهرية التي يتم القيام بها لتقليل مخاطر الاكتشاف ، وبالتالي تقليل مخاطر المراجعة إلي أدني حد ممكن . | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٨. | عندما تكون المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة مرتفعة ، فإن مخاطر الاكتشاف المقبولة تكون منخفضة لغرض تقليل مخاطر المراجعة إلي أدني مستوي منخفض مقبول . | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٩. | أنه من الضروري توفير توكيدات معقولة بالموافقة من جانب الإدارة علي العمليات المالية قبل تنفيذها ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة . | | | | | |
| ١٠ | أنه من الضروري توفير توكيدات معقولة بشأن إجراء المساءلة المحاسبية عن الأصول ، ويتم استخدام الأصول أو التصرف فيها بناء علي موافقة الإدارة ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة | | | | | |
| | يتضمن نقاط العجز أو القصور الهامة التي حددها المراجع ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة . | | | | | |
| ٢. | علي المراجع الحصول علي فهم كاف لهيكل الرقابة الداخلية الذي يتضمن الرقابة ، النظام المحاسبي ، وإجراءات الرقابة لتخطيط عملية المراجعة ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة . | | | | | |
| ٣. | علي المراجع الخارجي إبلاغ لجنة المراجعة بأوجه القصور الهامة في تميم أو تشغيل هيكل الرقابة الداخلية التي قد تؤثر عكسيا علي قدرة المنشأة ، وهذا يؤدي إلي تخفيض مخاطر المراجعة . | | | | | |
| ٤. | إن اشتمال التقرير السنوي للإدارة عن فعالية نظام الرقابة الداخلية يجعل إمكانية حدوث الغش الإداري في إعداد التقارير المالية أكثر صعوبة ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة . | | | | | |
| ٥. | إن نظام الرقابة الداخلية يعتبر خط الدفاع الرئيسي للوقاية من إعداد التقارير المالية الاحتيالية ، وأن المستثمرين في حاجة إلي معرفة نتائج إجراءات تقييم مدى قوة هذا الخط ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة . | | | | | |
| ٦. | إن علي إدارة المنشأة الاعتراف بمسئولياتها عن تميم والمحافظة علي تطبيق نظام الرقابة الداخلية عند إعداد التقارير المالية ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة . | | | | | |
| ٧. | أنه من الضروري وجود مقاييس يمكن علي أساسها تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة. | | | | | |
| ٨. | إن من الضروري توفير توكيدات معقولة بأن يتم تسجيل العمليات المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، مما يساعد علي تخفيض مخاطر المراجعة . | | | | | |

ERROR: rangecheck
OFFENDING COMMAND: pdfmark

STACK:

/DEST
[/XYZ 398 276 0 ]
/View
74
/Page
/1
/5
/Dest
-mark-